

الشروط والأحكام العامة
لحسابات والخدمات
المصرفية الإسلامية

اتصل على 800 847
www.cbdislami.ae

التجاري الإسلامي
Attijari Al Islami



الخدمات المصرفية الإسلامية من بنك دبي التجاري

٥	الأحكام والشروط العامة للحسابات والخدمات المصرفية الإسلامية
٢٢	عمليات البطاقة
٣١	البنود والشروط العامة للتعاملات البنكية عبر شبكة الإنترنت مع التجاري الإسلامي
٣٩	البنود والشروط الخاصة بالتعاملات البنكية عبر الهاتف المتحرك مع التجاري الإسلامي (خدمة موبايل)
٤١	بنود وشروط خدمة الرسائل المصرفية القصيرة مع التجاري الإسلامي
٤٥	بنود وشروط الخدمات البنكية عبر الهاتف مع التجاري الإسلامي
٤٨	البنود والشروط الخاصة بفرع فيس بوك التجاري الإسلامي
٥١	سياسة الخصوصية
٥٣	التواصل الاجتماعي

الشروط والأحكام العامة للحسابات والخدمات المصرفية الإسلامية

تسري هذه الشروط والأحكام (”الشروط والأحكام“) وتعديلاتها التي يتم الاتفاق عليها من حين لآخر على الحسابات والخدمات المصرفية والتي تحكم العلاقة فيما بين البنك والعميل.

على البنك إخطار العميل في حال إضافة ملحق إلى هذه الشروط والأحكام من وقت لآخر بهدف إضافة شروط وأحكام خاصة بأي نوع من الحسابات أو الخدمات المصرفية غير المحددة بهذه الشروط والأحكام أو بهدف إكمالها (”الملحق“) شريطة أن لا تتعارض الشروط والأحكام الواردة بالملحق مع أحكام القانون أو تعليمات وانظمة المصرف المركزي أو أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويتم ذلك من خلال عرض الملحق في فروع البنك أو في الموقع الإلكتروني للبنك و/أو باستخدام اية وسيلة أخرى مقبولة للاخطار. ويعتبر العميل أنه قد قبل بالتغييرات الواردة في الملحق إذا لم يعلق جميع حساباته المفتوحة لدى البنك أو قام باستخدام اي من الخدمات المصرفية خلال خمسة عشر (15) يوماً مصرفياً من تاريخ إخطاره بالتغييرات ويبدأ سريان اثر التغييرات من انتهاء المدة المذكورة ما لم تنص هذه الشروط والأحكام على خلافه.

أ - تعريفات وتفسير

١ - التعريفات والتفسير

١-١ التعريفات: تعني التعابير التالية مايقابلها عند استخدامها في هذه الشروط والأحكام:

”**الحساب/ الحسابات**“ يعني أي حساب (حسابات) مصرفية يتم فتحه وتشغيله من قبل العميل مع البنك وفقاً لنقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهذه شروط والأحكام لدى البنك، ويشمل ذلك الحساب الجاري و/أو حسابات المضاربة سواء كانت محددة المدة أو غير محددة المدة ومنها حساب الودعية الاستثمارية وحساب التوفير، وذلك وفقاً لما يقتضيه سياق النص.

”**طلب فتح الحساب**“ يعني طلب فتح الحساب (سواء كان خطياً أو وفق نموذج الكتروني) وفق النموذج الذي يحدده البنك والصادر عنه من وقت لآخر والموقع عليه من البنك والعميل أو المؤكد أو المقبول منها بأي طريقة أخرى.

”**درهم**“ يعني العملة الرسمية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

”**الوكيل/ الوكلاء**“ يعني اي طرف ثالث مطلوب و/أو معين من البنك لتقديم أي جزء من الخدمات أو لدعم الخدمات المصرفية عبر الانترنت أو لتشغيل أو ادارة الحساب أو البطاقة أو رمز التعريف الشخصي أو رمز التعريف الهاتفي أو رمزالتعريف خدمة الرسائل النصية القصيرة أو لتقديم أي من الخدمات المصرفية.

”**جهاز الصرف الآلي**“ يعني أي جهاز صراف آلي أو أية آلة أو جهاز يعمل بواسطة البطاقات، سواء كان خاصاً بالبنك أو بأية بنوك أو مؤسسات مالية أخرى يحددها البنك من وقت لآخر، و هو الجهاز الذي يتقبل و/أو يصرف النقد و الشيكات بالإضافة الى تقديم الخدمات المصرفية الأخرى.

”**الشخص المفوض**“ يعني أي شخص يفوضه العميل (سواء في طلب فتح الحساب أو غير ذلك) للتصرف بالنيابة عن العميل فيما يتعلق بالحساب (الحسابات) وأية تعاملات فيما يتعلق بذلك الحساب (الحسابات).

”**البنك**“ يعني بنك دبي التجاري ش م ع أو أي من فروع أو الشركات التابعة له أو الخلفاء أو الأشخاص الذين يتنازل لهم.

”**يوم العمل المصرفي**“ يعني اليوم الذي يفتح فيه البنك أبوابه للعمل في الإمارات العربية المتحدة.

”**المستفيد**“ يعني المستلم المتصود للاموال المحولة من البنك بناء على تعليمات من العميل من خلال جهاز صراف الي أو من خلال استخدام البطاقة أو الخدمات الأخرى المعروضة بموجب هذه الشروط والأحكام.

”**سداد دفعة الفاتورة**“ يعني سداد فواتير خدمات المرافق العامة أو شركات الاتصالات أو الشركات أو الهيئات الأخرى من خلال الخدمة أو القنوات التي يوفرها البنك.

من الخسارة المستقبلية لاصحاب حسابات المضاربة ، وذلك وفقاً للبند ١٦-٣.

”**الشرعية الاسلامية**“ تعني الاحكام الفقهية المستنبطة باجتهد الفقهاء من القرآن الكريم أو السنة النبوية المطهرة أو الثابتة بالإجماع أو المستنبطة بالقياس أو بغيره من الأدلة الشرعية، وهي التي تحددها أو تستنبطها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك.

”**الحساب المشترك**“ يعني اي حساب مفتوح بإسم متعاملين أو أكثر.

”**رمز التعريف للدخول**“ يعني رقم/رمز التعريف المستخدم للتعرف على العميل عند استخدامه رمز التعريف الشخصي.

”**التاجر**“ يعني اية كيان اعتباري أو شخص أو مؤسسة أخرى تقوم بتوريد البضائع و/أو الخدمات وتقبل بالبطاقة كوسيلة دفع أو حجز من قبل حامل البطاقة.

”**المضاربة**“ تعني المشاركة في الأرباح بحيث يقدم أحد الطرفين رأس المال (رب المال) أو المستثمر في المضاربة بينما يقدم الطرف الآخر خبرته ومهارته وجهده لاستثمار رأس المال المذكور (المضارب أو مدير المضاربة) ويتم توزيع الأرباح (ان وجدت) بين الطرفين وفق النسب الشائئة المتفق عليها اما الخسارة المالية (ان وجدت) فيتحملها المستثمر في المضاربة لوحده إذا لم تكن راجعة إلى إهمال المضارب أو تقصيره أو مخالفتة لشروط التعاقد ويخسر المضارب جهده ووقته.

”**حسابات المضاربة**“ تعني مع الالتزام بالبند ١٦-١ (أ). حساب الوديعة الاستثمارية وحساب التوفير وأي حسابات أخرى قائمة على صيغة المضاربة.

”**العملية غير المالية**“ تعني اي عملية ينفذها العميل مع البنك ولتأدي إلى تحريك الاموال أو تؤثر على الرصيد (الارصدة) في الحساب (الحسابات) ، سواء تمت بطريقة يدوية، الية إلكترونية أو تمت عن بعد بواسطة القنوات التي يوفرها البنك أو من خلال الخدمات المصرفية عبر الانترنت فيما يتعلق بالحساب (الحسابات) و/أو أنشطة الاعمال الأخرى مع البنك ويشمل هذا الامر الرسائل عبر البريد الإلكتروني والتي تتم معاملتها على أنها تعليمات من العميل.

”**الدفع**“ يعني تحويل الاموال من قبل البنك من حساب العميل إلى أي مستفيد وفقاً لتعليمات العميل.

”**تعليمات الدفع**“ تعني الدفعات المصرفية بالنيابة عن العميل والتي تشمل وبدون حصر الشيكات المصرفية و الكمبيالات المصرفية و التحويلات البرقية.

”**كلمة المرور**“ تعني رمز سري مكوّن من حروف و/أو ارقام يسمح للعميل بالدخول إلى الخدمات المصرفية عبر الانترنت.

”**الخدمات المصرفية عبر الهاتف**“ تعني الخدمة التي يمكن الوصول إليها عبر الهاتف بالنسبة لحاملي البطاقة الذين يوجد لديهم حسابات داخل دولة الامارات العربية المتحدة لتقديم معلومات عن الحساب ومعلومات عامة وتسهيلات تحويل الاموال وأي خدمات مصرفية أخرى قد يقدمها البنك من خلال الهاتف.

”**رمز التعريف الشخصي**“ يعني رمز التعريف الشخصي الصادر لحامل البطاقة والذي يسمح للعميل بالدخول إلى نظام الكمبيوتر التابع للبنك من خلال الخدمات المصرفية عبر الانترنت أو أجهزة الصراف الآلي أو الخدمات الإلكترونية الأخرى التي يقدمها البنك، و هو يشمل اي رمز تعريف شخصي يتم استبداله من قبل العميل.

”**سعر الصرف السائد**“ يعني سعر صرف العملة المعنية الفوري في سوق الصرف المحلي أو العالمي (حسب الحال).

”**سعر الصرف النافذ لدي البنك**“ يعني سعر صرف العملة المعنية النافذ لدي البنك والمعلن في فرعوه و/أو موقعه الإلكتروني.

”**مدة حساب الأرباح**“ تعني فيما يتعلق بأي حساب مضاربة فترة مؤلفة من شهر أو ثلاثة أو ستة أو تسعة أو اثني عشر شهراً ميلادياً أو أي مدة أخرى وفقاً لما يطلبه العميل عند فتح الحساب ويوافق عليها البنك، وهي المدة التي يتم احتساب ارباح على اموال المضاربة بخصوصها من الأرباح المحققة.

”**بطاقة**“ يعني أي بطاقة صادرة عن البنك أو من طرف ثالث من نوع الديون المباشرة لتمكين العملاء من الحصول على الخدمات المختلفة بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، السحوبات النقدية، و سداد المشتريات والخدمات المصرفية الأخرى والمعلومات المتعلقة بالحساب من مختلف أجهزة الاتصال الآلية التي يوفرها البنك أو يقوم بترتيبات بخصوصها.

”**حامل البطاقة**“ يعني اي متعامل أو حامل بطاقة فرعية صدرت البطاقة باسمه.

”**السحوبات النقدية**“ يعني اية سحوبات نقدية من أي حساب لدي البنك تتم باستخدام امانء الصندوق أو أجهزة الصراف الآلي أو تقاط البيع أو منافذ صرف النقد الأخرى التي يوفرها البنك.

”**المصرف المركزي**“ يعني مصرف الامارات العربية المتحدة المركزي.

”**البند**“ يعني اي بند في هذه الشروط والاحكام.

”**الحساب الجاري**“ يعني الحساب (الحسابات) الجاري الذي يقوم على اساس القرض وفقاً لاحكام ومبادئ الشرعية الاسلامية والذي يفتحه العميل (المقرض) ويحتفظ به لدى البنك (المقرض).

”**العميل**“ يعني اي عميل من الافراد يكون صاحب الحساب المسمى في طلب فتح الحساب.

”**تعليمات العميل**“ تعني اي تعليمات صادرة من العميل إلى البنك.

”**الإيداع**“ يعني المبالغ المودعة في الحساب أو في أي حساب اخر مفتوح لدي البنك من خلال اية نقطة إيداع يعمل البنك على توفيرها.

”**هيئة الفتوى والرقابة الشرعية**“ تعني هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للبنك.

”**العملية المالية**“ تعني اي قيد أو مجموعة قيود أو عملية تؤدي إلى تحريك الاموال و تؤثر على الرصيد (الارصدة) في الحساب (الحسابات) سواء تمت مباشرة بطريقة يدوية أو آلية الكترونية أو تمت عن بعد بواسطة القنوات التي يوفرها البنك.

”**العملة الاجنبية**“ تعني اي عملة يوافق عليها المصرف غير الدرهم.

”**وسائل التعريف**“ تعني رمز تعريف الدخول ورمز التعريف الهاتفي ورمز الرسائل النصية القصيرة وأي وسائل تعريف أخرى متعلقة بالخدمة.

”**العميل الفرد**“ يعني اي عميل يكون شخصاً طبيعياً.

”**التعليمات**“ تعني المستندات أو تعليمات التشغيل أو التوجيهات المرجعية فيما يتعلق بالخدمات المصرفية عبر الانترنت والتي يتم إصدارها من قبل البنك وتكون بأية صيغة خطية أو في الدليل الخاص بموقع الخدمات المصرفية عبر الموقع الإلكتروني للبنك.

”**الانترنت**“ تعني شبكة كمبيوتر مؤلفة من شبكة عالمية من شبكات الكمبيوتر لتسهيل إرسال وتبادل البيانات.

”**الخدمات المصرفية عبر الانترنت**“ تعني خدمة الكترونية آمنة تعتمد على الانترنت ويقدمها البنك لتمكين العميل من الاتصال بالبنك عبر الانترنت للقيام بالعمليات المالية وغير المالية مع البنك من مواقع بعيدة.

”**الوديعة الاستثمارية**“ تعني الاموال التي يتم استثمارها في حساب الوديعة الاستثمارية.

”**حساب الوديعة الاستثمارية**“ يعني حساب وديعة (حساب وديعة آجلة) يقوم على صيغة المضاربة، يفتحه العميل ويحتفظ به لدي البنك لمدة محددة ابتداء.

”**مدة الاستثمار**“ تعني فترة مؤلفة من شهر أو ثلاثة أو ستة أو تسعة أو اثني عشر شهراً ميلادياً أو أي مدة أخرى يوافق عليها البنك حسب اختيار العميل بخصوص مدة الوديعة الاستثمارية.

”**احتياطي مخاطر الاستثمار**“ يعني الاحتياطي الذي يحتفظ به البنك من حصة أصحاب حسابات المضاربة من الأرباح بغرض المحافظة على مستوى معين من الأرباح والحماية

”احتياطي المحافظة على الارياح“ يعني الاحتياطي الذي يحتفظ به البنك من ارباح الوعاء العام (قبل اقتطاع حصة المضارب من الارياح) بغرض المحافظة على مستوى معين من عائدات الاستثمار لاصحاب حسابات المضاربة وزيادة حقوق اصحاب الملكية، وذلك وفقاً للبنود ١٦-٣ (ح).

”تاريخ دفع الارياح“ يعني التاريخ الذي يدفع فيه البنك حصة صاحب حساب المضاربة من الارياح المحققة، والموزعة، والذي يتم تحديده وفقاً للإجراءات المتبعة لدى البنك والمتفق عليه مع اصحاب حسابات المضاربة.

”شراء“ يعني أي معاملة شرائية للحصول على السلع أو الخدمات التي تدفع من قبل حامل البطاقة عن طريق استخدام أي بطاقة.

”صندوق الایداع الأمان“ يعني الخدمة التي يعرضها المصرف على العملاء الحاليين بحيث يمكن للمتعامل إيداع اشیاء مادية قيمة ومستندات في صناديق مقلدة يحتفظ بها المصرف في منطقة آمنة لديه.

”حساب التوفير“ يعني حساباً يقوم على صيغة المضاربة، ويحسب الربح فيه من الربح المحقق على أي رصيد يزيد عن الحد الأدنى المحدد أو متوسط الرصيد (وفقاً لما يتم الاتفاق عليه مع البنك).

”جدول الرسوم“ : يعني الجدول المعلن عنه في فروع البنك و/أو موقعه الإلكتروني والذي يشمل العمولات والرسوم والاستقطاعات، ورسوم الخصم التي يتم خصمها من أو تقترض على أو تزيد على الحساب أو المستحقة للبنك مقابل الخدمات المصرفية المقدمة وفقاً لهذه الشروط والأحكام أو لفتح أو تشغيل حسابات أو تقديم خدمات مصرفية معينة أو الخدمات المصرفية الشخصية حسبما يتم تعديلها من وقت إلى آخر بإشعار لا يقل مدته عن شهرين قبل سريان ذلك التعديل، ويعتبر العميل قابلاً لهذا التعديل إذا واصل فتح أي حسابات مع البنك أو استئمان من تلك الخدمات بعد تلك المدة، ويتم هذا طبقاً للوائح المصرف المركزي، لا يتم ادراج رسوم الخدمات المصرفية عبر الإنترنت ضمن جدول الرسوم، ويجوز للمصرف أن يحدد جدول آخر لها ولكنها تخضع لنفس القواعد المطبقة على خدمات أخرى بخصوص تعديل الرسوم.

”البرنامج“ يعني برنامج الدفع بالبطاقات الذي تقوم بتشغيله فيزا كارد/ماستر كارد أو اية هيئات مشابهة أخرى في دولة الامارات العربية المتحدة أو دول مجلس التعاون الخليجي أو أي دول أخرى.

”أجر الخدمة“ يعني فيما يتعلق بهذه الشروط و الاحكام ، رسوم الخدمة المستحقة للبنك من العميل.

”رمز التعريف بخدمة الرسائل النصية القصيرة“ يعني الرمز الصادر إلى العميل والذي يسمح له باستخدام خدمة الرسائل النصية القصيرة.

”البرمجيات“ تعنى مجموعة البرامج أو الاجراءات أو القواعد المكتوبة والمستندات المرتبطة بها والمتعلقة بتشغيل أنظمة الحاسب الآلي.

”كشف حساب“ يعني الكشف الدوري الذي يقوم البنك بإرساله إلى العميل عن طريق البريد أو يتم الحصول عليه مباشرة من قبل العميل أو الكشف الإلكتروني الذي يقوم البنك بإرساله إلى البريد الإلكتروني المسجل للعميل لدى البنك على أساس الفترة التي يختارها العميل أو هو الكشف الذي يحصل عليه العميل من خلال الخدمات المصرفية عبر الانترنت، وهو الذي يعرض تفاصيل المعاملات المالية التي أجريت على الحساب خلال فترة معينة، بما في ذلك عمليات الخصم المتعلقة بالدفوعات المختلفة والتحويلات التي تتم من خلال الخدمات المصرفية عبر الانترنت، الهاتف المصرفي، خدمة الرسائل القصيرة، وغيرها من الخدمات المصرفية.

”حامل البطاقة الفرعية“ يعني أي شخص مسمى من قبل حامل البطاقة الرئيسية لاستخراج بطاقة فرعية له.

”سويقت“ يعني جمعية الاتصالات المالية بين البنوك وهي شبكة كمبيوتر تقدم خدمات الاتصالات بين البنوك على نطاق عالمي.

”التخارج“ يعني بيع صاحب حساب المضاربة لحصة شائعة في موجودات وعاء المضاربة (والوعاء العام) وفي احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار، وغيرها، وما يحصل عليه صاحب حساب المضاربة عند التخارج هو مقابل التخارج.

”رمز التعريف الهاتفي“ يعني رمز التعريف الصادر لحامل البطاقة والذي يسمح للمتعامل بالدخول إلى الخدمات المصرفية عبر الهاتف والخدمات الأخرى ذات الصلة التي يقدمها البنك.

”الامارات العربية المتحدة“ تعني دولة الامارات العربية المتحدة.

”المستخدم“ يعني شخصاً واحداً أو أكثر مفوضاً من قبل العميل و الذي يتم تخصيص كلمة مرور له أو رمز تعريف شخصي أو رمز تعريف مستخدم صادر عن البنك للدخول إلى الخدمات المصرفية عبر الانترنت.

”رمز تعريف المستخدم“ يعني رمز تعريف العميل الذي يبيلغه البنك به لأغراض التعريف عليه أثناء استخدام الخدمات المصرفية عبر الانترنت.

”الترجيحات“ تعني الترتيبات أو الأوزان التي يتم على اساسها توزيع حصة اصحاب حسابات المضاربة من الارياح بين اصحاب حسابات المضاربة (وفقاً للوارد في البند ١٦-٣).

٢-١ التفسير

مالم يتطلب سياق النص خلاف ذلك، تسري القواعد التالية:

أ- إذا كانت عبارة: ”العميل“ تعني شخصين أو أكثر، فإنه تعتبر جميع التعهدات والالتزامات والالتزامات والاشتراطات والضمانات والشروط وغيرها من الاحكام في هذه الشروط والاحكام ومسؤوليات أولئك الأشخاص وأنها ملزمة و نافذة بحق كل منهم بالتضامن والإنفراد كما تكون ملزمة و نافذة على الممثلين الشخصيين و/أو الخلفاء و/أو المتنازل لهم التابعين لكل منهم بالتكافل والتضامن.

ب- تشمل الإشارة إلى أي شخص بما في ذلك العميل و/أو البنك و/أو أي اشخاص آخرين و/أو هيئات قانونية الممثلين الشخصيين و/أو الخلفاء و/أو المتنازل لهم المصرح لهم من قبل ذلك الشخص.

ج- تشمل الإشارة إلى أي شخص اية شركة أو مؤسسة أو شركة أو جمعية أو هيئة قانونية أو وكالة، سواء كانت محلية أو اجنبية.

د- إن البنود والعناوين الأخرى في هذه الشروط والاحكام هي لغرض سهولة الإشارة فقط، ولن تؤثر على تفسير أي شرط منها.

هـ- الإشارة إلى أي نص قانوني تتضمن الإشارة إلى أي تعديل أو تغيير أو إضافة عليه والذي يكون نافذاً في الوقت المعني بالإضافة إلى جميع المستندات القانونية أو الأوامر الصادرة وفقاً له.

و- تشمل الكلمات التي تشير إلى المفرد صيغة الجمع والعكس صحيح، وفقاً لما يقتضيه سياق النص.

ز- تشمل الكلمات التي تشير إلى أحد الجنسين الجنس الآخر.

ح- إذا كانت اية كلمة أو عبارة معرفة، فإنه يكون للصيغ القواعدية الأخرى منها معنى مماثلاً.

ط- تعني الإشارة إلى «شهر» الإشارة إلى شهر ميلادي.

ب - الحسابات

٢- فتح الحساب

١-٢ يجوز للبنك فتح حسابات المضاربة للمتعامل، ويمكن فتح الحساب الجاري للعميل المقيم في الإمارات العربية المتحدة (وفقاً لتعريف البنك المركزي لكلمة «المقيم» والذي يمكن أن يعدل من وقت لآخر) الذي يخضع لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة والانظمة بالبنك المركزي دون أي تعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٢-٢ يلتزم العميل باستكمال وتوقيع (أوغير ذلك تأكيد أو قبول) طلب فتح الحساب وتقديم جميع

أخرى أو معلومات أو وثائق، مقبولة للبنك في الشكل والمضمون والتي فشل العميل في تقديمها أو (٤) إذا صدرت هذه التعليمات من قبل المصرف المركزي أو أي سلطة مختصة أخرى.

٢-٢ يحق للبنك وفقاً لتقديره الخاص أن يرفض أي أداة تحصيل أو ايداع و/أو تحديد المبلغ الذي سيتم ايداعه و/أو إعادة ايداعاته أو أي جزء منها في أي وقت ومن حين لآخر.

٢-٣ على البنك قبول تعليمات العميل التي تسمح لأي طرف ثالث بسحب الاموال من الحساب لكن فقط إذا كانت تلك التعليمات وفق صيغة مقبولة لدى البنك وبشرط أن يقوم العميل بتعويض البنك عن جميع الأضرار الفعلية التي قد تلحق به نتيجة تنفيذ تلك التعليمات، كما هو منصوص عليه في هذه الشروط والأحكام.

٤- عمليات التحصيل والتحويل

٤-١ تقبل الشيكات المصرفية والأوراق التجارية القابلة للتداول المسحوبة لأمر العميل والتي يتم ايداعها (بالموسيلة التي يوفرها البنك) في الحساب كأدوات تحصيل ما لم يتفق مع البنك على خلاف ذلك وفقاً للاعراف المصرفية السارية لدى البنوك الإسلامية العاملة في الإمارات العربية المتحدة، وللمنك الحق في رفض الشيكات أو الحوالات أو أي أوراق مالية مسحوبة لصالح الغير، للبنك الحق في أن يخصم من أي حساب أية سندات غير مدفوعة أو غير محصلة بالإضافة إلى رسوم البنك المعلنه بدون تحمل البنك اية مسؤولية في حالة عدم تحصيل تلك السندات ما لم يكن ذلك راجعاً الى إهمال البنك أو تقصيره أو مخالفته لهذه الشروط والأحكام.

٤-٢ لا يسمح بالسحوبات مقابل شيكات قيد التحصيل إلا بعد التحصيل الفعلي لتلك الشيكات، ويملك البنك الحق في رفض أي شيك أو سند أو تعليمات إذا كان التوقيع عليها أو أي قيد أو تغيير أو تطهير عليها غير مقبول لدى البنك أو إذا كانت الاموال المتوافرة في الحساب غير كافية.

٤-٣ يدفع البنك المبلغ الفعلي للتحويل البرقي / سويتف أو الحوالات/ السندات والشيكات المصرفية التي يتسلمها لصالح العميل بعد خصم الاجور/الرسوم المصرفية و العمولات المعلن عنها أو التي يتكديها البنك.

٤-٤ في حالة موافقة البنك على قبول الكمبيالات أو الشيكات أو الحوالات أو السندات المسحوبة على البنك خارج الامارات العربية المتحدة (السندات الأجنبية) لغرض المقاصة أو التحصيل، فإن العميل يقر و يوافق بشكل غير قابل للالغاء و غير مشروط على مايلي:

أ - ان مقاصة أو تحصيل السندات الأجنبية يعتمد على قوانين و اعراف البلد أو الدولة التي يقع فيها البنك المسحوب عليه.

ب- يمكن للبنك قبول السندات الأجنبية للمقاصة أو التحصيل وفق تقديره المطلق لتسهيل امور العميل حصراً وبناء على طلبه من وقت لآخر. ويحتفظ البنك بالحق في رفض أي سند اجنبي وفقاً لتقديره الخاص أو إعادة اية سندات اجنبية في أي وقت من الأوقات.

ج- لا يتحمل البنك اية مسؤولية عن تحصيل أي سند اجنبي مودع لديه أو بخصوص قيمته التي يحددها اي بنك اجنبي أو عن أي تأخير في تسليم البريد أو المراسلات أو فقدان الرسائل المرسله عبر البريد أو من خلال خدمة الطرود البريدية أو عن الأخطاء التشغيلية أو التأخير في نظام المقاصة أو عن الخسائر أو عن اية رسوم أو مصاريف أو خسائر ما لم تكن راجعة لإهمال البنك أو تقصيره أو مخالفته لهذه الشروط والأحكام.

د- في بعض البلدان، والقوانين و/أو اللوائح المتعلقة بالمقاصة للشيكات قد تكون متبوعة بمسؤولية لاحقة لديها، وحتى عندما يتم توفير الاموال، فإن البنك المسحوب عليه قد يرجع الشيك أو يستعيد المبالغ المدفوعة لاحقاً.

٤-٥ يلتزم البنك بقيد قيم جميع الأوراق التجارية القابلة للتطهير والحوالات الواردة إلى العميل في الحسابات وفق عملة تلك الحسابات ما لم يتسلم البنك تعليمات مغايرة من العميل ويتم ايداع وفق سعر الصرف السائد في تاريخ الايداع.

٤-٦ يملك البنك الحق في رفض سداد اية حوالة أو كمبيالة إذا كان اسم المستفيد أو رقم الحساب لا يتطابقان مع سجلات البنك أولي سبب آخر.

الوثائق المطلوبة لفتح الحساب، وبعد ذلك يمكن فتح الحساب شريطة الوفاء بالشروط التي يحددها البنك من وقت لآخر ويتم الاتفاق عليها مع العميل. يجوز للبنك إما قبول أو رفض طلب العميل وفقاً لتقديره دون ايداع أية أسباب لذلك في هذا الصدد. في حالة القبول، يقوم البنك بالتوقيع على طلب فتح الحساب للموافقة عليه.

٢-٢ يمكن فتح أي حساب فردي باسم فرد واحد أو بالاشترك مع عملاء افراد آخرين.

٢-٤ بناء على طلب العميل ومع مراعاة خيار البنك واية متطلبات تتصل بالحد الأدنى للرصيد أو متوسط الرصيد أو اجور خدمة نافذة، فإنه يمكن للبنك فتح حسابات إضافية باسم العميل ومالم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، فإن كل حساب من هذه الحسابات يعتبر مستقلاً عن الآخر وتخضع هذه الحسابات لهذه الشروط والأحكام ويشار اليها مجتمعة في هذه الشروط والأحكام بعبارة "الحساب".

٢-٥ إذا أغلق العميل الحساب ولم يستلم الرصيد الدائن في الحساب أو المبلغ المستحق في وقت الإغلاق، سيوجه البنك إشعار للعميل على العنوان الذي زود البنك به لكي يحضر لإستلام المبلغ المذكور. إذا لم يستلم العميل المبلغ خلال شهر من تاريخ الإخطار، فيكون البنك مخولاً بإصدار أمر دفع بمبلغ يعادل الرصيد الدائن مخصوماً منه (١) رسوم اصدار أمر الدفع، و(٢) تكلفة البريد المسجل، وإرسال أمر الدفع بالبريد المسجل على آخر عنوان بريدي معروف للبنك عن العميل. إذا لم يكن الرصيد الدائن كافياً لتغطية هذه التكاليف سيتم تحويله إلى صندوق الخيرات الخاص بالبنك، وإذا طلب العميل لاحقاً هذا المبلغ، فيتم دفعه له من صندوق الخيرات إذا كان لديه رصيد كاف وإلا سوف يدفعه البنك خلال ٥ (خمسة) أيام عمل مصرفية.

٣- الإيداعات والسحوبات

٣-١ يقبل البنك الإيداعات من العميل نقداً أو بموجب شيكات أو تحويل مصرفي أو من خلال أي من الممارسات المصرفية المعتادة، ويمكن قبول الإيداعات من الغير في حسابات العميل بدون اية مسؤولية على عاقل البنك، مالم يكن هناك نمد أو تقصير ومخالفة لهذه الشروط والأحكام من قبل البنك.

٣-٢ يمكن للبنك تزويد العميل بدفاتر شيكات وسندات دفع والمواد ذات العلاقة وفقاً لهذه الشروط والأحكام.

٣-٣ مع الالتزام بهذه الشروط والأحكام، يمكن للمتعامل أو لأي شخص مفوض إجراء سحوبات من كل نوع من الحسابات باستخدام اية طريقة من الطرق التي يوفرها البنك بما في ذلك وبدون حصر البطاقة أو قسائم السحب أو الشيكات أو التعليمات الدائمة أو أوامر الدفع أو التعليمات الالكترونية وذلك من خلال القنوات التي يوفرها البنك بما في ذلك وبدون حصر نقاط البيع أو الفروع أو الخدمات المصرفية عبر الانترنت أو أجهزة الصراف الآلي أو الخدمات المصرفية عبر الرسائل النصية القصيرة أو الخدمات المصرفية عن الطريق الهاتف العادي أو باية وسائل أو قنوات أخرى يوفرها البنك من وقت لآخر مع مراعاة مايلي:

أ - المزايا المحددة و القيود و الشروط والأحكام المطبقة على الحساب المعنى.

ب- الحد الأقصى للسحب اليومي المسموح به من قبل البنك ورسوم السحب ورسومه بخصوص الحساب المعنى وفقاً لما هو محدد في جدول الرسوم.

٤-٣ لن يتم تقبيد أية مبالغ في حساب العميل حتى يتسلم البنك المبلغ نقداً أو ما يقوم مقامه، ولدى قبول البنك أوراقاً مالية قيد التحصيل فإنه يتصرف بصفته وكيل تحصيل لصالح العميل ولا يتحمل اية مسؤولية تجاه عدم تحصيل قيمة تلك الأوراق ما لم يكن ذلك راجعاً الى إهماله أو تقصيره أو مخالفته لهذه الشروط والأحكام.

٥-٣ يجوز للبنك تحويل أية ايداعات أو تحويلات بالعملة الأجنبية الى الحساب وفق سعر الصرف السائد لتلك العملة في تاريخ الايداع أو التحويل.

٦-٣ يكون للبنك الحق في تجميد أو تعليق تشغيل حساب ورفض كل أو بعض الودائع والقروض والسحب إذا خالف العميل أي من هذه الشروط والأحكام أو إذا كانت (١) التعليمات المعطاة للبنك غامضة، متعارضة أو غير مقبولة حسب المتفق عليه أو المعلنه مع البنك، (٢) إذا اشبهه البنك أن هناك أي غش أو مخالفة قانونية في أي معاملات (بما في ذلك، دون حصر أي مخالفة للوائح المصرف المركزي المتعلقة بغسيل الاموال، أو (٣) إذا كان البنك يتطلب أية تعليمات

- ٧-٤ إن جميع التحويلات التي يجريها البنك وفقاً لتعليمات العميل أو التي يقوم بها العميل بطريقة أخرى، تكون على حساب ومسؤولية العميل، ولن يتحمل البنك المسؤولية إذا كانت المبالغ المتقيدة على الرصيد الدائن في حساب العميل أقل من المبالغ المطلوبة بسبب المصاريف أو انخفاض القيمة، كما لن يتحمل البنك المسؤولية إذا لم يتمكن العميل من الحصول على مبالغ أخرى بسبب القيود المفروضة من قبل السلطات المختصة.
- ٨-٤ لن يتحمل البنك ومراسليه المسؤولية، فيما عدا حالات الإهمال والتقصير والإخلال بطريقة أخرى بهذه الأحكام والشروط التبعات الناتجة عن أي مخالفة، تأخير، خطأ، خطأ برقي، سهو أو تفسير خاطيء أو عن أي خسارة يتم تكيدها بسبب فشل مراسليه في التحقق بالشكل المطلوب عن هوية الأشخاص المذكورين في التعليمات وبسبب حجز الأموال، إذا كان في رأي البنك أو مراسليه أن الحجز المذكور ضرورياً لحين التأكد من هوية أي شخص أو من التعليمات أعلاه برسالة أو بأي طريقة أخرى.
- ٩-٤ في حالة عدم سداد كل أو أي من الحوالات وتم إعادتها للبنك فيحق للعميل أن يطالب فقط بقيمتها وفقاً لسعر الشراء السائد في تاريخ استعادة المبلغ، لا يتم إعادة المبلغ للعميل إلا بعد أن يحصل البنك على تأكيد من المراسلين بأن المبالغ لم تدفع وإن التعليمات الأصلية قد تم إلغاؤها.
- ١٠-٤ قد يكون مطلوباً من العميل ملاء نماذج مقدمة من المصرف المركزي عند ايداع سندات اجنبية مسحوبة في بلدان معينة أو بعملات معينة.
- ٥- الكشوفات**
- ١-٥ يلتزم البنك بأن يقدم إلى العميل كشوف حسابات دورية عن طريق البريد العادي أو البريد الالكتروني وذلك إلى آخر عنوان قام العميل بتزويد البنك به أو يلتزم البنك بتعيين العميل من الحصول على كشوف الحساب من القنوات الأخرى التي يقوم البنك بتوفيرها بما في ذلك وبدون حصر فروعه أو القنوات المصرفية الالكترونية مع الالتزام بأي رسم خدمة محدد ومعلن عنه في جدول الرسوم، ويمكن للبنك وفق لتقديره تعديل مرات ارسال كشوف الحسابات بموجب إخطار العميل.
- ٢-٥ إذا لم يستلم العميل كشف الحساب، فيجب عليه إخطار البنك بذلك خلال (٣٠) يوم عمل مصري من نهاية الفترة التي يتعلق كشف الحساب بها. وفي حالة وجود اختلاف في أي قيد أو رصيد مبيّن في كشف الحساب، فيجب على العميل إخطار البنك بهذا الإختلاف خلال (٣٠) يوم عمل مصري من تاريخ كشف الحساب.
- ٣-٥ يعد العميل بأنه قد تسلم كشف الحساب ووافق بشكل غير قابل للإلغاء على صحة بياناته والرصيد المبين فيه وما تم من حساب وتوزيع للأرباح (إن وجدت) أو ما تم من اقتطاع للرسوم أو التكاليف أو العمولات، ويتنازل العميل عن أي حق في الاعتراض على التعاملات أو القيود أو العمليات الأخرى في الحساب ويعتبر قابلاً بها، إلا:
- أ- في حالة عدم تسلمه كشف حساب، يجب على العميل إخطار البنك خلال ثلاثين (٣٠) يوم عمل مصري نهاية الفترة المتعلقة بكشف الحساب.
- ب- في حالة وجود اختلافات في أي قيد أو رصيد مبين في كشف الحساب، وقيام العميل بإخطار البنك بتلك الاختلافات خلال (٣٠) يوم عمل مصري من تاريخ كشف الحساب وأن البنك قد قبل ذلك الإخطار.
- ٤-٥ ما لم يقدم العميل إشعاراً خطياً (أو بأية طريقة أخرى مقبولة لدى البنك من وقت لآخر) فإن العنوان المبين في طلب فتح الحساب يعتبر هو العنوان المعتمد لغرض إرسال جميع الرسائل و الإشعارات والاندازات و كشوف الحساب أو الإخطارات الأخرى (القانونية أو غيرها) و يلتزم العميل فوراً بإبلاغ البنك خطياً في حالة وجود أي تغيير في أي من بيانات العميل المبيّنة في طلب فتح الحساب.
- ٥-٥ يمكن للبنك إتياق إرسال الإشعارات أو كشوف الحساب بالبريد في حالة إعادتها دون تسليم العميل لها مرتين أو أكثر على التوالي، إلى أن يزود العميل البنك بعنوان معدل لإرسال الكشوف عليه.
- ٦-٥ يحق للعميل طلب الحصول على نسخة إضافية من كشوف الحساب على نفقته الخاصة وفقاً لرسم المحدد والمعلن عنه في جدول الرسوم.
- ٦- الأوامر الدائمة**
- ١-٦ يجوز للبنك قبول طلبات من العميل لتنفيذ أوامر سداد دائمة بشرط أن يكون للعميل رصيد كاف في الحساب في تاريخ (تواريخ) الاستحقاق لتنفيذ تلك الأوامر. لا يتحمل البنك المسؤولية عن أي تأخير في أي إرسال أو عن خطأ من جانب البنك الذي يقوم بالدفع أو أي من مراسليه. يقر العميل بأن البنك لن يكون مسؤولاً عن ذلك التأخير أو الخطأ ما لم يكن نتيجة لإهمال أو تقصير البنك ومخالفة لهذه الأحكام والشروط. ويلتزم العميل بتعويض البنك عن جميع الخسائر الفعلية والأضرار والتكاليف التي يتكبدها البنك نتيجة لتنفيذ أوامر السداد الدائمة لصالح العميل بما في ذلك المصاريف القانونية التي يتكبدها البنك بسبب المطالبات والقضايا ضد البنك والمتعلقة بأي أمر سداد دائم صدر من العميل.
- ٢-٦ يفوض العميل البنك بتقيد جميع الرسوم و التكاليف التي يتحملها و/أو يتكبدها البنك نتيجة تنفيذ الأوامر الدائمة على الحساب (أو أي من الحسابات).
- ٣-٦ للبنك وفقاً لتقديره المطلق، ودون تقديم إخطار مسبق للعميل ودون أي إجراءات قانونية أخرى الحق في:
- أ - عدم تنفيذ أي أمر دائم في حال عدم وجود رصيد كاف في حساب العميل لتنفيذه.
- ب- إعطاء الأولوية لتنفيذ الأوامر الدائمة على أي مدفوعات أخرى كالشيكات المقدمة من خلال المقاصة أو الشيكات المقدمة للتخصيص أو غيرها من المدفوعات من حساب العميل.
- ٤-٦ أي تعديلات على أو إلغاء لأوامر دائمة يجب أن تتم خطياً من خلال النموذج المعتمد من البنك وذلك قبل ثلاث أيام عمل من تاريخ تنفيذ الأوامر الدائمة الأصلية التي كان العميل قد طالب من البنك تنفيذها.
- ٧- التعليمات**
- ١-٧ يحق للعميل ان يطلب من البنك التصرف وفق التعليمات عن طريق الخدمات المصرفية عبر الهاتف، الخدمات المصرفية عبر الانترنت، خدمة الرسائل القصيرة، البريد الالكتروني المصحوب بشهادة مصادقة الكترونية (أو أية وسيلة الكترونية أخرى مقبولة لدى البنك من وقت لآخر) فيما يتعلق بالحساب (الحسابات) و/أو الخدمات المصرفية و/أو التسهيلات المصرفية بما في ذلك وبدون حصر تحويل الأموال إلى البنك أو منه أو كسر الودائع وتجديدها وتسويتها أو توقيع وإرسال الطلبات وعقود ومستندات التسهيلات المصرفية.
- ٢-٧ يحق للبنك وفق لتقديره الخاص تنفيذ أو رفض أية تعليمات يقدمها العميل إذا كان من المحتمل ان يتحمل البنك اية مسؤولية لدى تنفيذ تلك التعليمات أو أي جزء منها أو إذا كان تنفيذ اية تعليمات مخالفاً لأي قانون أو لوائح أو يمس بمصالح البنك أو في حالة منع أو تأخير البنك بشكل مباشر أو غير مباشر عن التصرف وفق تلك التعليمات لأي سبب خارج نطاق سيطرة البنك.
- ٣-٧ يلتزم العميل بإعفاء البنك من أي تعويض والمحافظة على تعويضه ضد جميع الإجراءات والدعاوى والتكاليف والادعاءات والمطالبات والرسوم والمصاريف والخسائر والالتزامات الفعلية مهما كان نوعها والتي تنشأ نتيجة أو فيما يتعلق بقبول البنك لتعليمات العميل، ما لم يكن ذلك راجعاً إلى إهمال البنك أو تقصيره أو مخالفة لهذه الشروط والاحكام.
- ٤-٧ في حالة وفاة العميل، لن يتم القيام بأي نشاط في الحساب بدون تعليمات جديدة من الورثة الشرعيين (المعتمدين بموجب حصر إرث قانوني وصحيح) للمتعامل وفق الصيغة والمضون المعتمدين للبنك.
- ٥-٧ ما لم يشترط العميل في طلب فتح الحساب غير ذلك، فإنه في حالة فتح اية حسابات من قبل أكثر من شخص واحد، يحق لأي شخص منهم إصدار تلك التعليمات الخطية كما يحق للبنك الاعتماد على مثل تلك التعليمات.

٦-٧ يجوز للبنك تسجيل مكالمات أو تعليمات العميل عبر الهاتف مع البنك، وتعتبر هذه التسجيلات صحيحة وملزمة بالنسبة للعميل.

٨- تجميد الحساب

يلتزم العميل بتعويض البنك والمحافظة على تعويضه ضد اية اضرار فعلية يتكبدها البنك بخصوص أي مبلغ يتم تجميده نتيجة التقيد بالتعليمات القانونية أو تعليمات المصرف المركزي أو اية سلطة مختصة أخرى وبسبب أي مطالبة من قبل البنك تجاه العميل.

٩- القيود الخاطئة

في حالة وجود أي خطأ في القيود في الحساب من جانب البنك، فإن البنك يعتبر مفوضاً تلقائياً بتغيير القيود ذات الصلة أو تعديلها لتنفيذ التصحيحات الضرورية، لا يملك العميل الحق في المطالبة بقيمة اية ايداعات ادخلت بشكل خاطئ في الحساب من قبل البنك ويوافق العميل على ان البنك يملك الحق في المطالبة من جانب واحد بالمبالغ المبيته خطأ في الحساب إما من العميل أو مباشرة من الحساب وخصم تلك المبالغ من الحساب وفقاً لذلك وفي حالة تقديم هذه المطالبة / المطالبات، يكون العميل ملزماً بتسديد مبلغ المطالبة / المطالبات على الفور وفقاً لتعليمات البنك وذلك في أي وقت من الأوقات اعتباراً من تاريخ ارتكاب الخطأ.

١٠- الأجرور ورسوم الخدمات المصرفية

١٠-١ للبنك الحق في اي يقيد على الحساب ويلتزم العميل عند الطلب بسداد اية رسوم أو مصاريف أو عمولات مستحقة الاداء مقابل الخدمات المصرفية المقدمة وفقاً لهذه الشروط والاحكام والتسهيلات المصرفية المقدمة للمتعامل وذلك وفق الرسوم والعمولات المصرفية المحددة في جدول الرسوم المعلن.

٢-١٠ تخضع الحسابات لمستويات الرصيد اليومي الأدنى المقرر كما هي محدد ومعلن مقدماً من قبل البنك، ويملك البنك الحق في خصم الأجرور المحددة في جدول الرسوم المعلن إذا أصبح الرصيد اليومي للحساب أقل من المستوى المحدد.

١١- المقاصة

يمكن للبنك ان يستخدم في اي وقت جميع أو بعض الرصيد المتوفر باسم العميل في اي حساب و/أو اي فرع تابع للبنك (بما في ذلك تسهيل اي من الودائع الاستثمارية أو اية وديعة أخرى قبل انتهاء مدها) لسداد اية مديونية أو مبالغ مستحقة بموجب اية عملية مالية أو تسهيلات مصرفية أي كان سبب التزام العميل بها لصالح البنك (أو إذا كان الحساب حساباً مشتركاً، سداد اية مديونية بالنسبة لأي من العملاء الذين يملكون الحساب المشترك إلى البنك سواء بالتضامن أو الأفراد أو غير ذلك) وسواء كان ذلك بنفس عملة الحساب أم لا، ويمكن للبنك إجراء اية عمليات تحويل ضرورية وفق سعر الصرف السائد، وتكون جميع التكاليف والتنفقات الفعلية التي يتكبدها البنك بخصوص ممارسة حق المقاصة على حساب العميل وتستحق السداد عند الطلب.

١٢- الحسابات بالعملة الأجنبية

١٢-١ يمكن للمتعامل فتح حساب بعملة أجنبية بموافقة البنك وتنفيذ العمليات في ذلك الحساب (الحسابات) عن طريق نماذج البنك أو طلباته أو تعليماته الخطية أو أي وسائل أخرى يوفرها البنك بنفس عملة الحساب ووفقاً لهذه الشروط والاحكام.

٢-١٢ تخضع السحوبات النقدية عن طريق أوراق العملات الأجنبية أو الشيكات السياحية من الحسابات بالعملات الأجنبية لسعر الصرف السائد في تاريخ السحب والعمولة التي يحددها البنك من وقت لآخر وتكون معلنة عند إجراء السحب.

٢-١٢ يمكن للمتعامل ان يحول من حساباته بالعمله الأجنبية إلى حساباته بالعمله المحلية أو العكس وفق سعر الصرف السائد في يوم التحويل وبشر العميل ان البنك لن يكون مسؤولاً عن اية خسائر صرف عملات يتكبدها العميل عند تحويل اي مبلغ من حساباته بالعمله الأجنبية إلى حسابات بعمله أخرى مالم يكن ذلك راجعاً إلى إهمال البنك أو تقصيره أو مخالفته لهذه الشروط والاحكام، هذا ولا يجوز تحويل عملة دين على العميل إلى عملة أخرى دون سداد الدين وبشرط ان يكون التحويل في هذه الحالة بسعر الصرف السائد وقت إجراء التحويل.

١٢-٤ للبنك الحق في رفض إصدار دفاتر شيكات للحسابات الجارية المفتوحة بعملة الاجنبية، ويمكن ان يصدر البنك بطاقات لهذه الحسابات لاستعمالها في عمليات السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي أو في عمليات الشراء.

١٢-٥ كافة الایداعات التي تكون بعملة غير عملة الحساب يتم تحويلها الى الدرهم الإماراتي أولاً ومن ثم إلى عملة الحساب وذلك بسعر الصرف السائد لدى البنك وقت الایداع.

١٢-٦ إن جميع الایداعات في الحساب عبر جهاز الصراف الآلي يجب ان تتم بالدرهم الإماراتي.

١٢-٧ يجب أن تتم جميع السحوبات بالبطاقة من الحساب بالدرهم ويطبق سعر التحويل السائد على السحوبات عند الخصم من الحساب.

١٢-٨ تكون جميع السحوبات من الحساب عن طريق البطاقة والتي تمت خارج الدولة، بعمله البلد الذي تمت فيه عملية السحب ويسعر التحويل السائد في تاريخ الخصم من الحساب مالم تكن ماكينة الصرف الآلي تقدم خدمة صرف المبلغ المطلوب بنفس العملة الأجنبية.

١٣- الحسابات المشتركة

١٢-١ للبنك ان يفتح حساباً مشتركاً بين متعامل أو أكثر بالتساوي فيما بينهم ما لم يكن هناك اتفاق بخلاف ذلك.

١٢-٢ يفتح الحساب المشترك من قبل أصحابه جميعاً أو من قبل شخص / اشخاص يحمل / يحملون تفويضاً صادراً من اصحاب الحساب المشترك مصدقاً عليه من جهة رسمية مختصة، ويراعي في كيفية إدارة هذا الحساب اتفاق اصحابه.

١٢-٣ لفتح حساب مشترك، يطلب من متعاملين أو أكثر ملء والتوقيع اصولاً على طلب/ طلبات فتح الحساب المعمول بها والمستندات الأخرى ذات الصلة الخاصة باصحاب الحسابات المشتركة، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، يملك كل متعامل حقوق الدخول إلى الحساب وغيرها من الحقوق لتشغيل جميع الحسابات المشتركة والخدمات التي يمكن تشغيلها بواسطة اي حساب مشترك وذلك على قدم المساواة مع اصحاب الحساب المشترك الآخرين وبالإضافة لهذا تسري الشروط التالية بخصوص الحسابات المشتركة:

أ- تشكل هذه الشروط والاحكام اتفاقاً بين اصحاب الحساب المشترك على أنهم مسؤولين بالتضامن والأفراد، وكذلك فيما بين اصحاب الحساب المشترك والبنك.

ب- يمكن إعطاء التعليمات بخصوص اي حساب مشترك من قبل العميل المحدد / العملاء المحددين في طلب فتح الحساب (بما في ذلك السحب لصالح المفوض / المفوضين بالتوقيع عن الحساب) ويقبل اصحاب الحسابات المشتركة بموجب هذه الشروط والاحكام ويصادفون على صحة جميع الإجراءات التي يتخذها البنك وفقاً لتلك التعليمات.

ج- ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك، يكون جميع اصحاب الحساب المشترك مسؤولين بالتضامن والأفراد عن اي رصيد مدين ناشئ عن الحساب المشترك لأي سبب من الاسباب (وأي التزام آخر يمكن تكبده) ولن يتم إبراء ذمتهم من اية مسؤولية ولن تتأثر مسؤوليتهم بوفاة أو فقدان الاهلية بالنسبة لشخص واحد أو أكثر من اصحاب الحساب المشترك.

د- يعتبر البنك مفوضاً بقبول ايداع أو إضافة مبلغ اي شيك أو سند أو امر تحويل أو دفع صادر باسم شخص واحد أو أكثر من اصحاب الحساب المشترك إلى الحساب المشترك.

هـ- مع الالتزام بسياسات البنك، فإن البنك يملك الحق في إصدار بطاقة ورمز التعريف الشخصي لكل فرد من اصحاب الحساب المشترك أو الى اشخاص مختارين منهم إذا كان كل منهم مفوضاً بالتعامل بالحساب بصورة منفردة ويكونون مسؤولين بالتضامن والأفراد عن جميع الالتزامات التي تنشأ عن استخدام هذه الخدمة.

و- يجوز للبنك الاستمرار في الاعتماد على المعلومات المقدمة في طلب فتح الحساب حتى يتم إخطاره بخلاف ذلك من قبل شخص واحد أو أكثر من اصحاب الحساب المشترك.

س- عند وفاة احد اصحاب الحساب المشترك أو فقده الاهلية القانونية فيجب على الباقيين إخطار البنك بذلك خلال مدة معقولة من تاريخ الوفاة أو فقد الاهلية، وعلى البنك إيقاف السحب من الحساب المشترك من تاريخ إخطاره حتى يتم تعيين الخلف، وللبنك الحق في تجميد أو تعليق تشغيل الحساب.

ح- تطبيق شروط الحساب الجاري وحسابات المضاربة على الحساب المشترك، وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه الشروط ومتممة لها بما لا يخالف شروط الحساب المشترك.

١٤- الاموال غير القانونية

يقع للبنك تجميد اية اموال في الحساب أو اتخاذ اي إجراء ضروري آخر إذا اعتقد البنك ان الاموال تم الحصول عليها بوسائل غير قانونية أو نشأت عن عملية غير قانونية، ويعتبر رأي البنك بهذا الخصوص قطعياً كما يمكن للبنك الابلاغ عن اية عملية غسيل اموال و/أو عمليات غير قانونية و/أو عمليات مشبوهة في الحساب إلى السلطات داخل أو خارج الامارات العربية المتحدة، ويلتزم البنك بجميع قوانين ولوائح مكافحة غسيل الاموال النافذة وسارية المفعول عليه من وقت لآخر وبمكته وفق لتقديره الخاص طلب الحصول على تفاصيل أو معلومات إضافية عن العميل و/أو الحسابات وتقديم تلك التفاصيل أو المعلومات إلى السلطات التنظيمية المعنية بالعمليات المذكورة، لن يتحمل البنك اية مسؤولية عن التأخر في تنفيذ العمليات في حالة عدم تقديم المعلومات المطلوبة من التعاملين في الوقت المطلوب.

ج- أنواع الحسابات

١٥- الحساب الجاري - القرض

١٥-١ يودع العميل بصفة مقرضاً الرصيد الدائن في الحساب الجاري كقرض حسن ممنوح للبنك ومضمون منه بصفة مقرضاً، ولاستحق على رصيد الحساب الجاري اية ارباح أو أي شكل آخر من اشكال العوائد أو المنافع المشروطة ولو عرفاً، ويتعهد البنك بأن يدفع رصيد الحساب الجاري بشكل كامل عند الطلب، مع مراعاة تقيد العميل بهذه الشروط والاحكام وللبنك استثمار جميع الاموال المودعة في الحساب الجاري لصالحه بالطريقة التي يراها البنك مناسبة وفق تقديره المطلق، وتكون جميع عوائد هذا الاستثمار حصاً خالصاً للبنك لا يستحق العميل صاحب الحساب شيئاً منها. ويخضع الحساب الجاري لتطلبات الحد الأدنى من الرصيد أو متوسط الرصيد وفقاً لما يتم الاتفاق عليه مع العميل. وفي حال نزول رصيد الحساب عن الحد الأدنى من الرصيد المطلوب / متوسط الرصيد المطلوب، مع مراعاة أنظمة وتعليمات المصرف المركزي، فإن البنك سيخصم الرسم الشهري المحدد في جدول الرسوم المعلن. ويجوز للبنك فتح حسابات جارية بعملات اجنبية يوافق عليها البنك من وقت لآخر. وفي هذه الحالة، تسري على الحساب الجاري شروط وأحكام الحسابات بعملات اجنبية وجميع الشروط والاحكام الاخرى ذات الصلة.

١٥-٢ يتم إجراء السحوبات من الحساب الجاري وفقاً للبند ٢-٣ تقبل الایدعات في الحساب الجاري في جميع فروع البنك داخل وخارج الامارات العربية المتحدة نقداً أو بواسطة تحويلات أو شيكات مسحوبة على فروع البنك أو على بنوك محلية أو من خلال أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنك أو بأي طريقة أخرى يقبلها البنك.

١٥-٣ يملك البنك الحق في رفض سداد اية أوامر دفع أو شيكات محررة على نماذج تختلف عن نماذج البنك وذلك بدون اية مسؤولية كانت على عاتق البنك.

١٥-٤ يلتزم العميل بتحرير الشيكات وإصدار الأوامر والتعليمات باللغة العربية أو الانجليزية ولن يقبل البنك الشيكات والأوامر والتعليمات المحررة بأية لغة أخرى.

١٥-٥ يملك البنك الحق (بدون اي التزام عليه) في المصادقة على قيمة الشيك أو السندات الاخرى القابلة للتداول (وفقاً لاحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية) والمحسوبة على الحساب الجاري حتى إذا كان هذا الامر سيؤدي إلى سحب مبالغ تزيد عن رصيد الحساب الجاري. ويتعهد العميل بسداد جميع المبالغ الزائدة عن الرصيد بشكل فوري بناء على طلب البنك.

١٥-٦ يملك البنك الحق في رفض سداد قيمة الشيكات والسحوبات وأوامر الدفع المسحوبة على الحساب الجاري إذا كان الرصيد الدائن فيه غير كاف حتى إذا كان للمتعامل رصيد متوفر في أية حسابات اخرى لدى البنك مالم يفوض العميل البنك خطياً بتغطية مبالغ الشيكات أو أية مبالغ مسحوبة أخرى من اية حسابات اخرى للمعمل لدى البنك.

١٥-٧ يكون للبنك الحق في أن يقبل من العميل أمر وقف صرف الشيك في حالة فقده أو أنه في حالة إفلاس العميل أو في ظروف أخرى وفقاً لما يسمح به القانون والتي وافق عليها البنك. ومع ذلك، فيتحتمل العميل أي خسارة فعلية، والأضرار والتكاليف (بما في ذلك التكاليف القانونية) بسبب تلك الحوادث.

١٥-٨ يلتزم العميل ببذل العناية اللازمة على دفاتر الشيكات، ويتحمل المسؤولية الكاملة فيما يتعلق بإصدار واستخدام أي شيكات ويكون مسؤولاً في جميع الحالات الناشئة عن سرقة دفاتر الشيكات أو استخدامها أو من أي من الشيكات الواردة فيه، بما في ذلك التزوير، بغض النظر عما إذا كان ارتكب سوء استخدام من قبل أي موظف (موظفين) للمعمل أو من قبل أي شخص آخر. ويتحمل العميل جميع تبعات الإخلال بما تقدم ويجب عليه تعويض البنك وحمايته من جميع النواحي. على العميل إخطار البنك فوراً عند فقدان أو صرف أي شيك وأن إتلاف أي شيك غير مستخدم أو وسيلة دفع والسندات ذات صلة وذلك عند قفل الحساب ويجب على العميل عدم تسليم دفتر الشيكات للغير كما يجب عليه أن يخطر البنك فوراً في حالة فقدان دفتر الشيكات وإلا فإنه يتحمل المسؤولية عن سوء استخدام دفتر الشيكات.

١٥-٩ يحق للبنك رفض إصدار دفتر شيكات لصالح العميل بدون ذكر اية اسباب.

١٥-١٠ يحق للبنك من وقت لآخر إغلاق الحساب الجاري ووضع اسم العميل على اللائحة السوداء وفقاً للوائح المصرف المركزي النافذة.

١٥-١١ يجب ان لا يزيد المبلغ الاجمالي للشيكات المسحوبة على الحساب الجاري والتي لم يتم تقديمها للدفع حتى تاريخه في اي وقت عن الرصيد الدائن في الحساب الجاري والمتوافر للسحب. ليس على البنك اي التزام بالوفاء بالشيكات المسحوبة مقابل دفعات لم تتم تسويتها أو مقاصتها في الحساب الجاري. ويحصل البنك على رسم على اي شيك يتم إرجاعه بدون صرف بسبب عدم توفر الرصيد وعلى اي شيك يتم ايداعه للتحويل قبل مدة من تاريخ استحقاقه وهي المدة المحددة من قبل البنك وقت ايداع الشيك وهو الرسم المحدد في جدول الرسوم مع مراعاة انظمة وتعليمات المصرف المركزي.

١٦- حسابات المضاربة

١٦-١ الحسابات المؤهلة

تعتبر حسابات المضاربة التي تقي بمتطلبات الحد الأدنى للرصيد أو الحد المتوسط للرصيد، المتفق عليه مع البنك، الحسابات الوحيدة المؤهلة للحصول على ارباح من الارباح المحققة وإلى الحد وطوال الفترة التي لا تقي فيها حسابات المضاربة بمتطلبات الحد الأدنى للرصيد أو الحد المتوسط للرصيد، فإن تلك الحسابات:

أ- تفرض عليها الرسوم المحددة في جدول الرسوم المعلن، و

ب- لن يكون لها حق في اية عوائد مهما كانت طبيعتها (بما في ذلك الارباح).

١٦-٢ الاحكام العامة لحسابات المضاربة

أ- بموجب حساب المضاربة، يفوض العميل بصفة مالكاً للاموال (رب المال) البنك الذي قد قبل ذلك بصفة مضاربا (المضارب). باستثمار اموال العميل المودعة في حساب المضاربة (رأس مال المضاربة) استثماراً مطلقاً في وعاء المضاربة آخر (وعاء المضاربة) بالطريقة التي يراها المضارب مناسبة وفق لتقديره المطلق وفقاً لاحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية، ويشكل رأس مال المضاربة المملوك للمتعاملين اصحاب حسابات المضاربة (رأس مال وعاء المضاربة) وقد أذن رب المال للمضارب بخلط رأس مال المضاربة بأمواله من حقوق الملكية وارصدة الحسابات الجارية وارصدة الحسابات الاخرى التي تأخذ حكم الحسابات التجارية وغيرها مما قد يكون البنك موكلاً باستثماره.

ب- يشمل الاستثمار جميع رأس مال المضاربة باستثناء ما يلزم للاحتياطي القانوني وما يلزم لأغراض السيولة، وفقاً لما هو محدد بتعليمات المصرف المركزي وفي حال تم استثمار ما يلزم لأغراض السيولة وتحقق ربح نتيجة ذلك الاستثمار، فإن الربح يعامل معاملة الأرباح المحققة على رأس مال المضاربة.

ج- يمكن للعميل إجراء سحب من أي من حسابات المضاربة وفقاً للبند ٣-٢، باستثناء حساب الوديعة الاستثمارية الذي يخضع السحب منه لأحكام خاصة وفقاً لهذه الشروط والأحكام.

د- لا يضمن البنك رأس مال المضاربة أو الرصيد الدائن حسابات المضاربة إلا في حال التعدي أو تصغير أو مخالفة هذه الشروط والأحكام من قبل البنك.

هـ- يفوض أصحاب حسابات المضاربة البنك بتجنيد أرباح التمويلات أو الاستثمارات التي تقرر هيئة الفتوى والرقابة الشرعية تجنبها بسبب مخالفة أحكام الشرعية في تنفيذ التمويل أو الاستثمار ويتم صرفها في الخيرات وفقاً لتعليماتها.

و- يفوض أصحاب حسابات المضاربة البنك بالإعفاء من أرباح أو مبالغ التمويلات، في الحالات الإنسانية التي تستدعي ذلك أو التي يكون لها أغراض تجارية بما في ذلك جوائز السداد المبكر، مما تقره في جميع الأحوال هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

٣-١٦ الاستثمار وتوزيع الأرباح

أ - يستثمر البنك رأس مال المضاربة في وعاء استثمار مشترك (الوعاء العام) الذي يتم فيه استثمار أموال مساهمي البنك من حقوق الملكية وأرصدة الحسابات الجارية وأرصدة الحسابات الأخرى التي تأخذ حكم الحسابات الجارية وقد يضاف إليها الأموال التي تم توكيل البنك باستثمارها على أساس الوكالة بالاستثمار (بحسب المطبق في البنك)، حيث تنشأ علاقة مشاركة (المشاركة) بين هذه الأموال ورأس مال وعاء المضاربة، وتشكل معاً رأس مال المشاركة (رأس مال المشاركة).

ب- لغرض حساب وتوزيع الأرباح المحققة فإن البنك سوف يعد بيان مالي (مع البيانات المالية الأخرى اللازمة) للوعاء العام لفترة المطلوب حساب وتوزيع أرباحها ويتم ذلك على أساس التصفية الاستنتاجية (التقييم) للتحقق من سلامة رأس مال المشاركة ومن ثم رأس مال وعاء المضاربة وتحدد الأرباح المحققة (إن وجدت) القابلة للتوزيع. ثم يتم توزيع الأرباح التي حققها الوعاء العام (أرباح الوعاء العام) بعد خصم النفقات والصروفات (وفقاً للمطبق في البنك فيما يتعلق بتوزيع النفقات والصروفات بين الوعاء العام والمساهمين) كما يلي:

١- يتم توزيع أرباح الوعاء العام بين طرفي رأس مال المشاركة، بنسبة ما يملكه كل منها في الوعاء العام وقت إعداد البيان المالي، أو بالطريقة الأخرى المطبقة لدى البنك (إن وجدت) وهي المبينة في الملحق.

٢- يحصل البنك بصفته مضارباً على حصة من أرباح رأس مال وعاء المضاربة (أرباح المضاربة) وتتحدد تلك الحصة وفقاً للنسبة المئوية المحددة مسبقاً من أرباح المضاربة (حصة المضارب من الأرباح).

٣- بعد خصم حصة المضارب من أرباح المضاربة، فإن الباقي من أرباح المضاربة الذي يتحدد وفقاً للنسبة المئوية المحددة مسبقاً من أرباح المضاربة (حصة أصحاب حسابات المضاربة من الأرباح) يكون لأصحاب حسابات المضاربة بصفتهم أرباب مال (أصحاب حسابات المضاربة). ويتم توزيع مبلغ أرباح أصحاب حسابات المضاربة، الذي يتحدد وفقاً لحصة أصحاب حسابات المضاربة من الأرباح، بين أصحاب هذه الحسابات وفقاً للأوزان المطبقة لدى البنك (الأوزان) ووفقاً للوارد في البند ١٦-٣.

٤- يعلن البنك حصة المضارب من الأرباح وحصة أصحاب حسابات المضاربة من الأرباح، والأوزان المطبقة في مكان بارز في فروع البنك وعلى موقعه الإلكتروني ويمكن الحصول عليها من البنك، أو بأي طريقة أخرى حسب المنتج لدى البنك ويحتفظ البنك بحقه في تعديل حصة.

المضارب من الأرباح وحصة أصحاب حسابات المضاربة من الأرباح و/أو الترتيبات من وقت لآخر (بعد الحصول على موافقة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية) بالإعلان عن ذلك في مكان بارز في فروع البنك وعلى موقعه الإلكتروني أو بإشعار خاص لأصحاب حسابات المضاربة، ويعتبر ذلك التعديل نافذاً عند بدء مدة حساب الأرباح التي تلي ذلك الإعلان أو الإشعار مباشرة بشرط أن يتم الإعلان أو الإشعار قبل ثلاثين (٣٠) يوماً مصرفياً على الأقل من بدء تلك المدة. وبخلاف ذلك ويعتبر العميل قد قبل بهذا التعديل في حال لم يستلم البنك أي إشعار من العميل خلال مدة الثلاثين يوماً المذكورة.

ج- ويقر العميل أنه لا يوجد في هذه الشروط والأحكام بما يمكن تفسيره على أنه تعهد وضمن من قبل البنك بضمان الربح أو سداد جزء أو كل من أرصدة حسابات المضاربة ويقر العميل بأنه على علم بأن جميع أرصدة حسابات المضاربة (بما في ذلك الوديعة الإستثمارية عرضة للخسائر المحتملة وأن تلك الخسائر قد تؤثر في أصل المبالغ التي أودعها العملاء في حساب المضاربة.

د- يتم احتساب ربح حسابات التوفير على أساس الحد الأدنى المتوفر من الرصيد في مدة احتساب الأرباح الخاصة بحسابات التوفير، وتحسب الأرباح على متوسط رصيد حسابات التوفير على أساس متوسط الرصيد الشهري في مدة احتساب الأرباح. يتم استخدام أي من الطريقتين حسب ما يعلنه البنك في وقت فتح الحساب. إن مدة احتساب الأرباح لحسابات التوفير هي شهر يبدأ سريانه من أول يوم في الشهر الذي يبدأ إيداع أول مبلغ فيه أو بعد تاريخ فتح الحساب.

هـ- في الحالات التي يقرر فيها البنك لكل أو بعض أصحاب حسابات المضاربة مبلغ يزيد عن الأرباح المستحقة لهم وفقاً للأرباح المحققة عن طريق التبرع من أرباح مساهمي البنك فإن هذا التبرع لا يلزم البنك أن يتبرع بمثلته في المستقبل على الإطلاق في أوقات التكرار وفي جميع الحالات سوف يظل هذا الأمر اختيارياً للبنك حسب تقديره المطلق.

و- في حال إغلاق حساب التوفير قبل تاريخ دفع الأرباح النافذ، فإن العميل يوافق على أنه لا يحق له تسلم شيء من الأرباح المحققة على رأس مال المضاربة بخصوص الشهر الذي تم فيه إغلاق الحساب، ويوافق على أن يتسلم مبلغاً مساوياً لرصيد الحساب على أساس التخرج لذلك الشهر. أما الأرباح التي تم حسابها عن الشهر أو الأشهر السابقة للشهر الذي تم فيه إغلاق الحساب ولم يتم دفعها للعميل بعد، فإنه يتم دفعها له عند إغلاق الحساب، ويستثنى من ذلك ما للعميل في احتياطي مخاطر الاستثمار أو احتياطي معدل الأرباح التي تدخل في التخرج المذكور.

س- يخول أصحاب حسابات المضاربة البنك بأن يحتفظ (عند اللزوم) بجزء من حصة أرباح أصحاب حسابات المضاربة من الأرباح المحققة والمستحقة للتوزيع عليهم في احتياطي مخاطر الاستثمار، وذلك بما لا يجاوز نسبة مئوية معينة من تلك الحصة، وهي النسبة المطبقة والمعلنة لدى البنك (إن وجدت) بناء على اعتماد هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لها، وذلك بغرض الحماية من الخسارة المستقبلية التي لا يسال عنها البنك والمحافظة على استقرار واستمرار توزيع الأرباح على أصحاب حسابات المضاربة بشكل منظم وفقاً لمعدلات السوق في المستقبل، وذلك بالضوابط الآتية:

١- يبقى رصيد احتياطي مخاطر الاستثمار حقاً لأصحاب حسابات المضاربة المالكين لحسابات مضاربة لدى البنك في أي وقت من الأوقات، ولا يحق للبنك أن يقتطع لنفسه شيئاً منه، وعند تصفية البنك فإن رصيد الاحتياطي المذكور يوزع على أصحاب حسابات المضاربة الموجودين في ذلك الوقت، وإن حصل وبقي منه شيء فإنه يصرف في الخيرات.

٢- عند توزيع رصيد احتياطي مخاطر الاستثمار أو بعض منه بين اصحاب حسابات المضاربة فإن ذلك يتم وفقاً للأوزان أو بالنسبة والتناسب أو بأي طريقة أخرى يتم الاتفاق عليها بين البنك والعميل عند فتح الحساب، ولا يجوز أن يعطي حساب (أو فئة) أكثر مما يستحقه بموجب ذلك.

٣- يمكن تيسيراً للامر ان يتم تكوين احتياطي فرعي لمخاطر الاستثمار لكل نوع من انواع حسابات المضاربة أو فئة من فئات حسابات المضاربة بالضوابط التي تقدمت.

٤- يتم استثمار رصيد احتياطي مخاطر الاستثمار لصالح هذا الاحتياطي على اساس المضاربة بنفس شروط وأحكام حساب التوفير، وإذا تم تكوين احتياطي فرعي لكل نوع من انواع حسابات المضاربة فإن رصيد الاحتياطي يتم استثماره بنفس شروط وأحكام نوع الحساب الخاص به، وفي هذه الحالة تكون مدة الاستثمار بالنسبة لحساب الوديعة الاستثمارية هي شهر.

ح- يخول اصحاب حسابات المضاربة البنك بأن يحتفظ (عند اللزوم) بجزء من ارباح وعاء المضاربة (ارباح المضاربة) من الارباح المحققة المستحقة للتوزيع على اصحاب حسابات المضاربة والبنك في احتياطي معدل الارباح، وذلك بما لا يجاوز نسبة مئوية معينة من تلك الارباح وهي النسبة المطبقة والمعلنة لدى البنك (إن وجدت) بناء على اعتماد هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لها، وذلك بغرض المحافظة على استقرار واستمرار توزيع الارباح على اصحاب حسابات المضاربة بشكل منتظم وفقاً لمعدلات السوق في المستقبل، وذلك بالضوابط الآتية:

١- يبقى رصيد احتياطي معدل الارباح حقاً لأصحاب حسابات المضاربة المالكين لحسابات المضاربة لدى البنك (في أي وقت من الأوقات) والبنك، ولا يحق للبنك ان يستأثر به لوحد، وفي حال تصفية البنك فإن حصة اصحاب حسابات المضاربة في رصيد الاحتياطي المذكور توزع على اصحاب حسابات المضاربة الموجودين في ذلك الوقت، وإن حصل وبقي منها شيء فإنه يصرف في الخيرات حسبما تحدده هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

٢- يتم استثمار رصيد احتياطي معدل الارباح لصالح هذا الاحتياطي على اساس المضاربة بنفس شروط وأحكام استثمار رأس مال المشاركة في الوعاء العام.

٣- عند توزيع رصيد احتياطي معدل الارباح أو بعضاً منه فإن ذلك يتم وفقاً لاسس توزيع ارباح المضاربة.

ط- إذا تم حساب الارباح ولم يتم دفعها للمتعامل وفقاً لهذه الشروط والأحكام، فإن العميل يخول البنك باستثمارها بنفس شروط والاحكام المطبقة على حسابه.

ي- يفوض اصحاب حسابات المضاربة البنك بإخراج زكاة رصيد احتياطي مخاطر الاستثمار، وما يخصهم من رصيد احتياطي معدل الارباح، وصرفها وفقاً لما تقره هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

ك- يجوز للبنك وفق لتقديره تقييد/الحد من عدد السحوبات المسموح بها من خلال الفروع خلال أي شهر ميلادي من حساب التوفير وإذا كان عدد السحوبات اكبر من عدد السحوبات التي حددها البنك، فإنه يجوز للبنك تحصيل رسم الخدمة المحدد في جدول الرسوم على كل عملية سحب اضافية تزيد عن ذلك العدد.

٤-١٦ شروط خاصة بحسابات الودائع الاستثمارية

أ- تسري الاحكام العامة لحسابات المضاربة على حساب الوديعة الاستثمارية. كما تسري الشروط الاضافية الآتية:

١- فيما يتعلق بأي حساب وديعة استثمار، فإن العميل يلتزم باختيار مدة استثمار محددة (أو أية فترات أخرى مقبولة لدى البنك) بشرط أن يكون الحد الأدنى لمدة الاستثمار الثابتة شهراً ميلادياً واحداً.

٢- تسحب الارباح على حساب الوديعة الاستثمارية على اساس الارباح المحققة وتدفع إلى العميل إما:

أ - في أول تاريخ دفع ارباح والذي يقع بعد نهاية مدة الاستثمار مباشرة أو

ب- في تواريخ دفع الارباح في مدد زمنية معينة وفقاً لما يتفق عليه البنك مع العميل (إن وجد مثل هذا الاتفاق).

٣- ما لم يطلب العميل من البنك خلاف ذلك خلال مدة (١٥) يوماً قبل تاريخ مدة الاستثمار، فإن الوديعة تتجدد تلقائياً بنفس الشروط والأحكام، يجوز للعميل عند انتهاء فتح حساب الوديعة الاستثمارية أن يختار إضافة الربح المتحقق إلى الوديعة عند تجديد استثمارها معها، كما يجوز له أن لا يختار ذلك.

ب- تحدد مدة حساب الارباح بالنسبة لوديعة الاستثمار وفقاً لما يطلبه العميل عند فتح حساب وديعة الاستثمار ويوافق عليه البنك، وهي في جميع الاحوال تبدأ من اليوم المصري التالي لإيداع مبلغ الوديعة الاستثمارية.

ج- يحدد البنك من وقت لآخر الحد الأدنى لقبول فتح حساب الوديعة الاستثمارية بالدرهم الإماراتي أو بالعملة الأخرى. وباستثناء حسابات الودائع الاستثمارية بالدرهم الإماراتي، فإن البنك لا يكون ملزماً بتسديد الودائع عند تسليمها وإغلاق حسابها بنفس عملة الإيداع لكنه يتعهد بالدفع بإصدار حوالة عند الطلب بنفس عملة الإيداع أو تحويل العملة المودعة وفق سعر الصرف السائد في تاريخ تسديد الوديعة.

د- البنك غير ملزم بقبول طلب إغلاق حساب الوديعة الاستثمارية وتسييل وسحب الوديعة من قبل العميل قبل انتهاء مدة الاستثمار الخاصة بها. وفي حالات خاصة يمكن للبنك السماح بتسييل وسحب الوديعة قبل انتهاء مدة استثمار على اساس التخارج بمقابل تخارج يتم الاتفاق عليه في وقته وفقاً لما يقبل به البنك، وإذا كان قد تم حساب ارباح للوديعة للشهر أو الأشهر السابقة للشهر الذي تم فيه التخارج ولم يتم دفعها للمتعامل بعد، فإنه يتم دفعها له عند التخارج، ويستثنى من ذلك ما للمتعامل في احتياطي مخاطر الاستثمار أو في احتياطي معدل الارباح حيث يدخل ذلك في التخارج ويجب في طلبات التسييل والسحب التي تساوي قيمتها مليون درهم أو أكثر ان يقوم العميل بإخطار البنك بها قبل خمسة (٥) أيام عمل من تاريخ التسييل.

هـ- بشرط التقيد بما سبق، فإن تسييل وسحب الوديعة لا يكون إلا بشكل كامل، ولا يقبل ان يكون جزئياً، ويتم ذلك على اساس التخارج، وما يدفع للمتعامل عندئذ هو مقابل التخارج الذي يتم الاتفاق عليه بين العميل والبنك.

٥-١٦ أنواع خاصة من الحسابات المضاربة

يمكن للبنك ان يضيف انواعاً خاصة به من حسابات المضاربة، بشرط بيان شروطها واحكامها الخاصة في الملحق.

د- عمليات البطاقة

١٧- يسري هذا البند على استخدام البطاقة التي يصدرها البنك ويسلمها إلى حامل البطاقة.

١٧-١ إصدار البطاقات

أ- تعتبر جميع البطاقات ملكاً للبنك، ويجب على حامل البطاقة إعادة جميع البطاقات على الفور إلى البنك أو إلى وكيله بناءً على طلب من البنك أو من وكيله، ويحتفظ البنك بحق سحب البطاقة وفق لتقديره المطلق و/أو إنهاؤها بإشعار مسبق في أية ظروف يراها مناسبة.

ب- يجوز أن يحضر حامل البطاقة لتسلمها أو أنه يتم إرسالها إليه على مسؤوليته بالبريد أو البريد السريع على العنوان الذي اخطر به البنك.

ج- يلتزم حامل البطاقة عند تسلمها بالاتصال بالبنك أو إخطاره بالطريقة التي يحددها البنك لتأكيد تسلم البطاقة وتفعيلها.

د- يشكل تأكيد تسلم البطاقة أو توقيعها أو استخدامها أو تفعيلها إثباتاً قطعياً وملزماً لتأكيد حامل البطاقة على التزامه بهذه الشروط والاحكام.

هـ- في حالة عدم رغبة حامل البطاقة بالالتزام بهذه الشروط والاحكام فإن عليه قص البطاقة إلى نصفين وإعادةتهما إلى البنك.

و- البطاقة غير قابلة للتحويل ويجب استخدامها حصرياً من قبل حامل البطاقة الذي يوافق على عدم الكشف عن رقم التعريف الشخصي أو رقم التعريف الهاتفي أو رمز التعريف بخدمة الرسائل النصية القصيرة إلى الغير، ولا يجوز لحامل البطاقة رهنها كضمان لأي غرض كان.

ز- لن يكون البنك مسؤولاً عن أية ظروف تؤثر على استخدام البطاقة بما في ذلك وبدون حصر:

١- عدم قبول أي تاجر للبطاقة.

٢- الطريقة التي يتم فيها الإبلاغ عن رفض قبول البطاقة.

٣- حدوث أي خلل في أية آلة أو نظام معالجة بيانات أو جهاز ربط عمليات أو الاضرار أو النزاع فيما يتعلق بتحويل الاموال أو تقديم المعلومات أو البضائع أو الخدمات المشتراة، أو

٤- وضع قيود على الاموال المتوفرة من خلال أي جهاز صراف آلي ، أو

٥- للبنك ان يرفض منح الموافقة على أي عملية مالية أو أي عملية بيع في حال تبين له ان هذه العمليات تعارض أو تتناقض مع احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية.

ز- يلتزم حامل البطاقة باستخدام البطاقة فقط لدفع ثمن المشتريات أو الخدمات التي تكون مقبولة وفقاً لتقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. حامل البطاقة على علم بأن يحظر بعض المشتريات من السلع أو الخدمات، مثل الكحول أو ما شابه ذلك، والتعامل في لحم الخنزير والمنتجات ذات الصلة، والتمار، والمواد الإباحية، والأسلحة النارية غير المشروعة أو المواد أو الخدمات الأخرى، وفقاً لتقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. وتقع على عاتق حامل البطاقة التأكد من أن يتم استغلال البطاقة لدفع ثمن السلع والخدمات التي لا تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

ح- يقبل حامل البطاقة ان إصدار البطاقات من قبل البنك والاحتفاظ بالحساب يخضع لتقواعد ولوائح البرنامج وفي حالة نشوء أي نزاع، فإن القرار المتخذ بموجب البرنامج يعتبر قراراً نهائياً ما لم يثبت حامل البطاقة عكس ذلك.

ط- يمكن للبنك ان يكشف في أي وقت من الأوقات عن تفاصيل حامل البطاقة أو حسابه إلى أي وكيل تابع للبنك لأغراض معالجة أية عملية بواسطة البطاقة أو عدا ذلك تنفيذ التزامات البنك بخصوص البرنامج.

ي- يكون حملة البطاقات مسؤولين بالتكافل والتضامن تجاه البنك بموجب هذه الشروط

والاحكام إذا كان الحساب مفتوحاً باسماء شخصين أو أكثر أو إذا كانت البطاقة صادرة باسماء شخصين أو أكثر.

١٧-٢ استخدام البطاقة ورمز التعريف الشخصي ورمز التعريف الهاتفي

أ- يقدم البنك رمز تعريف شخصي ورمز تعريف هاتفي لاستخدامها مع البطاقة عند تنفيذ أية عملية من خلال جهاز صراف آلي أو عن طريق الخدمات المصرفية عبر الهاتف. ويجب على حامل البطاقة التأكد مما يلي:

١- التوقيع على جميع البطاقات على الفور باستخدام قلم حبر ناشف عند تسلمها من قبل حامل البطاقة المتصور.

٢- المحافظة على سلامة جميع البطاقات في جميع الأوقات.

٣- حفظ رمز التعريف الشخصي / رمز التعريف الهاتفي الصادر بخصوص البطاقة والخدمات المصرفية عبر الهاتف غيباً وبعد ذلك إتلاف قسمة رمز التعريف الشخصي / رمز التعريف الهاتفي على الفور.

٤- عدم اطلاق أي شخص آخر على رمز التعريف الشخصي ورمز التعريف الهاتفي ، وتغييرهما باستمرار.

٥- في حالة قيام حامل البطاقة بتغيير رمز التعريف الشخصي / رمز التعريف الهاتفي، فيجب ألا يتضمن الرمز اية اربعة ارقام متسلسلة من الارقام المطبوعة على الجهة الامامية أو الخلفية للبطاقة.

٦- عدم استخدام البطاقات قبل أو بعد سريان صلاحيتها كما هو مذكور على البطاقة أو بعد أي إخطار بالغلط أو سحبها من قبل البنك أو وكيله، و

٧- تعتبر سجلات البنك بخصوص اية عملية منفذة باستخدام رمز التعريف الشخصي أو رمز التعريف الهاتفي ملزمة لحامل البطاقة فيما يتعلق بنتيجة تلك العملية مالم يثبت حامل البطاقة عكس الوارد في تلك السجلات.

ب- يحتفظ البنك بالحق في جميع الأوقات بما يلي (مع سداد الرسوم اللاحقة والمحصلة مقابل الخدمة إن وجدت):

١- رفض منح التقيؤص بخصوص اية عملية شراء أو سحب مبالغ نقدية

٢- إلغاء أو تعليق الحق في استخدام اية بطاقة أو رمز التعريف الشخصي أو رمز التعريف الهاتفي بخصوص جميع الوظائف أو العمليات أو وظائف أو عمليات محددة، و

٣- رفض تجديد أو استبدال اية بطاقة.

ج- لن يكون البنك مسؤولاً تجاه حامل البطاقة عن اية خسارة أو أضرار تنشأ عن أو نتيجة ممارسة البنك لأي من حقوقه بموجب هذه الشروط والاحكام.

١٧-٣ استخدام أجهزة الصراف الآلي

أ- يكون حامل البطاقة مسؤولاً عن جميع العمليات من خلال جهاز الصراف الآلي باستخدام البطاقة سواء تم تنفيذ تلك العمليات بعلم حامل البطاقة أو بتفويض منه أم لا (إلا في حالة تسلم البنك إشعاراً خطياً يفقدان البطاقة مع تأكيده لذلك التسلم).

ب- في غير حالات الإهمال أو التقصير أو مخالفة هذه الشروط والاحكام، لن يكون البنك مسؤولاً عن اية خسارة أو اضرار في حالة استخدام حامل البطاقة أي جهاز صراف آلي أو خدمات مصرفية عبر الهاتف لتحويل الاموال بين الحسابات أو دفع فواتير خدمات المرافق أو إلى اية هيئة أخرى والتي تحتفظ بترتيبات بهذا الشأن مع البنك، ويعتبر حامل البطاقة مسؤولاً لوجهه عن:

١- تزويد البنك بالتفاصيل الصحيحة بخصوص عملية تحويل الاموال ورمز المستخدم / العميل / المرجع واية تغييرات لاحقة وفق الصيغة التي يحددها البنك، و

٢- تسوية النزاعات مهما كانت طبيعتها مع المستفيد.

ج- في حال إجراء تحويل للاموال أو تقديم طلب دفع من قبل حامل البطاقة بعد انتهاء ساعات الدوام لدى البنك في ذلك اليوم، يتم تنفيذ الطلب في اليوم المصري التالي.

د- في حال ايداع حامل البطاقة مغلفاً ضمن جهاز الصراف الآلي أو شيكاً، فإن البنك يعتبر مشملاً لذلك المغلف أو الشيك لتنفيذ مضمونه في اليوم المصري التالي.

هـ- يمكن للبنك الحد من العدد الاجمالي للسحوبات النقدية من خلال اجهزة الصراف الآلي خلال اية فترة وابلغ العميل بذلك من وقت لآخر.

١٧-٤ الحساب المتعلق بالبطاقة

يخصم البنك من حساب حامل البطاقة مبلغ كل عملية تحويل الاموال، شراء أو السحب النقدي. يمكن الاتصال بالبنك من قبل أي شخص يتصرف نيابة عن البنك، أو التاجر لتأكد من أن البنك سوف يأذن بالشراء المقترح أو السحب النقدي. يتم التعامل مع المشتريات أو السحب النقدي التي أذن بها البنك بأنه قد تم خصمها للحساب من تاريخ هذا الإذن، وسوف ينقص على الفور من الرصيد المتاح في الحساب مبلغ الشراء أو السحب النقدي.

١٧-٥-١ التعاملات بالعملة الأجنبية

يتم تحويل مبلغ اية عملية شراء أو سحب مبالغ نقدية بأية عملة غير عملة البطاقة إلى عملة البطاقة وفق سعر الصراف السائد مضافاً إليه نسبة إضافية وفقاً للمحدد من قبل البنك والمعلن عنه في جدول الرسوم.

١٧-٦-١ الدفعات المتعلقة بالبطاقة

أ- يجب على حامل البطاقة التأكد من توفر مبالغ كافية في الحساب، سواء في الرصيد المتوفر في الحساب أو في حد السحب على المكشوف الذي يوافق عليه البنك وذلك لسداد المبالغ المحولة وثمان المشتريات ومبالغ السحوبات النقدية عند تنفيذ اية عملية باستخدام البطاقة، وإذا كان الحساب مسجوباً منه على المكشوف لأي سبب من الاسباب نتيجة استخدام البطاقة، فإن العميل يكون مسؤولاً عن تغطية العجز على الفور عن طريق سداد دفعة مباشرة أو تحويل المبالغ من أي حساب آخر يحتفظ به لدى البنك، وفي حال عدم التقيد بهذا الشرط فإنه يحق للبنك إلغاء البطاقة و/أو إجراء عملية تحويل للاموال بالنيابة عن العميل (إذا كان لديه أكثر من حساب واحد مفتوح لدى البنك).

ب- يلتزم حامل البطاقة بالتحقق من جميع المعاملات التي تظهر في كشف الحساب وفي حال وجود أي اختلاف أو نزاع على حامل البطاقة أن يخطر البنك بذلك خطياً خلال خمسة عشر يوماً المصرفية (١٥) من تاريخ كشف الحساب ويثبت أن هذه القيود غير صحيحة، وإذا لم يستلم البنك أي إشعار تعتبر جميع المعاملات على البطاقة تأكيد من حامل البطاقة على صحتها. إذا كانت العمالة المتنازع عليها أو عملية شراء تبين إنها صحيحة، يجب على حامل البطاقة دفع المبلغ المبين في جدول الرسوم والنفقات الفعلية التي يتكبدها البنك في التحقيق عن مثل هذه المعاملات المتنازع عليها أو عملية الشراء. دون الإخلال بما سبق، يجب على حامل البطاقة إبلاغ البنك فوراً إنى إذا كان هناك ما يدعو إلى أي نشاط يشتبه إنه احتيالي أو غير قانوني أو مشبوه فيما يتعلق بالبطاقة، فيكون للبنك الحق في تعليق مؤقت للاستخدام البطاقة حتى إشعار آخر لحامل البطاقة.

ج- إذا طلب جامل البطاقة ذلك فإن على البنك تقديم نسخ من قسائم العمليات بعد تسعين (٩٠) يوماً مصرفياً من تاريخ العملية (مع التزام حامل البطاقة بدفع اجور ورسوم البنك المحددة في جدول الرسوم عند تقديم الطلب).

د- تعتبر سجلات البنك حجة ودليلاً قطعياً على صحة اي تحويل للاموال أو عملية شراء أو عملية سحب مبالغ نقدية، ما لم يثبت حامل البطاقة عكس ذلك.

هـ- يلتزم البنك بأن يقيد في الحساب المبلغ الذي تم استرداده ومستحق لحامل البطاقة عند استلام قسيمة استرداد صادرة حسب الأصول أو أي وسيلة تأكيد أخرى صادرة من تاجر ومقبولة للبنك. لن تخضع أي مطالبة من قبل حامل البطاقة تجاه الغير وأي دفاع أو دعوى متعاقبة ضد البنك.

١٧-٧-١ البطاقات الإضافية

أ- بناء على طلب خطي من حامل البطاقة، يمكن للبنك تقديم بطاقة فرعية إضافية ورمز تعريف شخصي إلى حامل البطاقة الفرعية. وتسري هذه الشروط والاحكام على استخدام

تلك البطاقة ورمز التعريف الشخصي ويكون حامل البطاقة مسؤولاً عن استخدامها كما لو كان يستخدم البطاقة الإضافية بنفسه.

ب- لن تتأثر تعهدات ومسؤوليات والتزامات حامل البطاقة بأي شكل من الأشكال نتيجة إصدار اية بطاقة فرعية أو بسبب اي نزاع أو مطالبة بالتقابل بينه وبين حامل البطاقة الفرعية. ويلتزم حامل البطاقة بتعويض البنك عن اية خسارة واضرار والتزامات وتكاليف ومصاريف فعلية سواء كانت قانونية أو غير ذلك والتي يتكبدها البنك بسبب عدم الاهلية القانونية لحامل البطاقة الفرعية أو بسبب اي إخلال بهذه الشروط والاحكام من جانبه.

١٧-٨ رسوم البطاقة

يحفظ البنك بالحق في تقاضي الرسوم والاجور من حامل البطاقة وهي الرسوم والاجور المحددة في جدول الرسوم المعلن وقت طلب الحصول على البطاقة أو الخدمة وتشمل بدون حصر ما يلي:

١- تقديم بطاقة جديدة؛

٢- توفير مبلغ نقدي للسحب (لا على سبيل الاقتراض من البنك)؛

٣- اي طلب للحصول على نسخة من قسيمة العملية والتي يتم بالتالي التأكيد عليها كعملية بنكية حسنة، و

٤- اي طلب للحصول على نسخة ثانية من اي كشف.

١٧-٩ فقدان وسرقة البطاقات

أ- يمكن للبنك إصدار رمز تعريف شخصي و/أو رمز تعريف هاتفي إلى حامل البطاقة لاستخدامه مع البطاقة عند تنفيذ اي عملية من خلال جهاز صراف آلي أو الخدمات المصرفية عبر الهاتف. ويوافق حامل البطاقة على جواز ارسال رمز تعريف شخصي / رمز تعريف هاتفي إليه بالبريد على مسؤوليته. ويتحمل حامل البطاقة مسؤوليته كاملة تجاه البنك عن جميع تعاملات البطاقة المنفذة باستخدام رمز تعريف الشخصي / رمز التعريف الهاتفي سواء تم ذلك بعلمه أو دون علمه.

ب- يلتزم حامل البطاقة باتخاذ جميع الاحتياطات المعقولة لمنع فقدان البطاقة أو سرقتها وعدم الكشف عن رقم التعريف الشخصي أو رقم التعريف الهاتفي إلى اي طرف.

ج- في حالة فقدان أو سرقة اية بطاقة أو إذا أصبح رقم التعريف الشخصي أو رقم التعريف الهاتفي معروفاً لدى أي شخص غير حامل البطاقة أو حامل البطاقة الفرعية أو إذا أسئ استخدام البطاقة أو رقم التعريف الشخصي أو رقم التعريف الهاتفي لأي سبب من الاسباب، فإنه يجب على حامل البطاقة إبلاغ البنك في أسرع وقت ممكن بذلك بدون أي تاخير وتقديم بلاغ إلى أقرب مركز شرطة عند حدوث أو اكتشاف ذلك الفقدان أو السرقة أو الكشف. وفي هذه الظروف، يحق للبنك تعليق استخدام البطاقة بشكل مؤقت حتى إشعار آخر إلى حامل البطاقة، وبالتالي في حالة العثور على البطاقة، يجب على حامل البطاقة عدم استخدامها وبدلاً من ذلك يجب عليه إعادتها إلى البنك على الفور مقطوعة إلى نصفين عبر الشريط المغنط.

د- بدون المساس بالتزام حامل البطاقة للإبلاغ عن البطاقة المفقودة أو المسروقة أو ساء استخدامها، يتعين على حامل البطاقة إخطار البنك كتابياً بأي خسارة في سرقة البطاقة، أو رقم التعريف الشخصي / رقم التعريف الهاتفي مباشرة بعد تلك الخسارة أو السرقة. يقوم البنك بحسن نية اتخاذ التدابير اللازمة لمنع استخدام بطاقة على استلام هذا الإخطار. ومع ذلك، لا يتحمل البنك أي مسؤولية إلا بعد تلقيه لذلك الإخطار.

هـ- يمكن للبنك وبطلب من حامل البطاقة إصدار بطاقة بديلة عن اية بطاقة مفقودة أو مسروقة أو اصدار رمز تعريف شخصي و/أو رمز تعريف هاتفي جديد وفق هذه الشروط والاحكام أو وفق اية شروط و احكام أخرى قد يعتبرها البنك مناسبة ويخطر بها حامل البطاقة عند تقديم الطلب.

١٧-١٠-١ المسؤولية عن استخدام البطاقة بدون تفويض

أ- يعتبر حامل البطاقة مسؤولاً عن اية خسائر تنشأ عن استخدام اي بطاقة أو رمز تعريف شخصي و/أو رمز تعريف هاتفي من قبل اي شخص غير مفوض قبل تسلم البنك إشعاراً

بقندان أو سرقة البطاقة أو رمز تعريف شخصي و/أو رمز تعريف هاتفي وذلك وفقاً لهذا البند ١٧. كما يعتبر حامل البطاقة مسؤولاً عن جميع الخسائر التي يتعرض لها البنك والتي تنشأ عن استخدام اية بطاقة من قبل أي شخص أصبحت تلك البطاقة بجوزته بموافقة حامل البطاقة أو نتيجة إهماله.

ب- يلتزم حامل البطاقة بمساعدة البنك أو وكيله في التحقيق بخصوص فقدان أو سرقة اية بطاقة أو احتمال سوء استخدامها أو بخصوص الكشف عن رمز تعريف شخصي و/أو رمز تعريف هاتفي وفي استرداد البطاقة، ويوافق حامل البطاقة على الكشف للوكلاء عن اية معلومات مفيدة عن الحساب بخصوص ذلك التحقيق أو الاسترداد.

١٧- ١١ المعلومات

أ- يمكن للبنك تحليل معلومات معينة بخصوص العمليات في الحساب واستخدام تلك المعلومات لإبلاغ حامل البطاقة بالمنتجات والخدمات والمزايا المتوفرة لحامل البطاقة.

ب- يمكن للبنك مراقبة وتسجيل المكالمات الهاتفية بين حامل البطاقة والبنك ووكيله وتعتبر هذه التسجيلات الهاتفية ملكاً للبنك وحده.

ج- يلتزم حامل البطاقة بإبلاغ البنك خطياً وعلى الفور بخصوص أي تغيير في اسم حامل البطاقة و/أو عمله و/أو أرقام هاتف المنزل لديه وبظروفه المالية بالمعنوان الذي يجب إرسال المراسلات إليه.

د- يسمح حامل البطاقة للبنك بالكشف عن معلومات متعلقة به بما في ذلك وبدون حصر حساب حامل البطاقة إلى موظفي البنك أو وكيله أو الجهات المرتبطة به أو فروعها أو المتنازل لهم من قبله أو وكلائه أو إلى اية أطراف أخرى مفوضة من البنك.

هـ- يخول العميل البنك في تثبيت كاميرات نظام دائرة تلفزيونية مغلقة في متاراه للتقاط والاحتفاظ بصورة العميل (على شكل صورة فوتوغرافية أو بواسطة تسجيل فيديو أو بأية وسيلة أخرى)، كما يخوله تقديمها إلى الشرطة أو المصرف المركزي أو السلطات الأخرى في أي وقت من الأوقات بدون موافقة العميل أو إخطاره.

١٧- ١٢ المزايا الإضافية

أ- يمكن للبنك تقديم مزايا إضافية إلى حملة البطاقة مع الالتزام بالشروط والاحكام التي يتم إخطار حامل البطاقة بها من وقت لآخر.

ب- يمكن للبنك استبدال أو إلغاء أو تعديل أو تغيير بعض أو جميع المزايا الإضافية، وتعتبر اية تغييرات نافذة بعد تقديم إشعار إلى حامل البطاقة.

١٧- ١٣ الإنهاء

أ- يمكن للبنك أو حامل البطاقة إنهاء استخدام أو تقديم اية بطاقة وإنهاء استخدام الحساب في أي وقت من الأوقات بناء على إشعار خطي إلى الطرف الآخر. وفي حالة ممارسة احد الطرفين حقه في انها استخدام أو تقديم البطاقة، فإنه يجب إعادة جميع البطاقات المتعلقة بالحساب الى البنك مقطوعة إلى نصفين عبر الشرايط المغنط.

ب- يعلق الحساب فقط بعد سداد جميع الرسوم والالتزامات بموجب الحساب.

ج- يمكن للبنك إنهاء البطاقة والحساب أو طلب سداد أو تسديد الرصيد المستحق في الحساب في أي وقت من الأوقات. مع مراعاة حقوق وصلاحيات البنك بموجب هذه الشروط والاحكام وحتى حدوث ذلك الإنهاء يلتزم البنك بتجديد البطاقات الى حامل البطاقة عند انتهاء مدتها و ذلك من وقت لآخر.

د- في حالة الإنهاء من قبل البنك، يمكن للبنك مقاصة أي رصيد مستحق في الحساب مقابل اية مبالغ أو اعباء أو أصول أو ضمانات لحامل البطاقة يحتفظ بها البنك.

١٧- ١٤ التعويض

يلتزم حامل البطاقة بتعويض البنك عن اية مسؤولية أو خسارة أو رسم أو مطالبة أو ضرر فعلي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك نفقات الدعاوي والتكاليف والمصاريف الفعلية سواء كانت قانونية أو غير ذلك والتي يتكبدها البنك بسبب اخلال حامل البطاقة بهذه الشروط

والاحكام ويمكن خصم جميع التكاليف والمصاريف بهذا الخصوص على الحساب وتستحق السداد من حامل البطاقة للبنك وفقاً لهذه الشروط والاحكام.

١٧- ١٥ الأحكام العامة

أ- إن اخفاق أو تأخر البنك في حالة واحدة أو أكثر عن الاصرار على الاداء الدقيق لاي من هذه الشروط والاحكام أو عدم ممارسة لسلطاته أو حقوقه أو امتيازاته بموجب هذه الشروط والاحكام لن يفسر على انه تنازل أو تخل عن اي من تلك الشروط والاحكام أو السلطات أو الحقوق أو الامتيازات، ولن يمنع تنازل البنك عن الاعتراض عن اخلال بأي من هذه الشروط والاحكام من طلب تنفيذها لاحقاً ولن يعتبر ذلك تنازلاً عن اي إخلال لاحق.

ب- يجب تقديم اي اشعار صادر من البنك الى حاملي البطاقة كما هو مطلوب بموجب هذه الشروط والاحكام باية وسيلة متوفرة لدى البنك يتحقق بها وصول الاشعار الى حامل البطاقة وكما هو مسموح به بموجب القانون.

ج- يحتفظ البنك بالحق في تحديد الأولوية للمعاملات المنفذة على البطاقة عن الشيكات المقدمة أو أي ترتيبات أخرى مع البنك القائمة.

١٧- ١٦ الاستثناء من المسؤولية

أ- فيما عدا حالات الإهمال أو التقصير أو مخالفة هذه الشروط والاحكام فان البنك لا يتحمل مسؤولية اية خسارة أو ضرر يتكبده أو يتعرض له حامل البطاقة بسبب رفض البنك أو أي تاجر أو بنك آخر أو مؤسسة مالية أخرى أو أي جهاز صراف الآلي أو أي طرف آخر السماح باجراء تعامل على البطاقة أو قبول البطاقة أو رقم البطاقة أو رمز تعريف شخصي و/أو رمز تعريف هاتفي أو تقديم أو توفير السحوبات النقدية.

ب- لا يتحمل البنك اية مسؤولية عن رفض أي تاجر أو مؤسسة عضو في فيزا/ماستركارد انترناشيونال قبول البطاقة أو أي نقص أو عيب في البضائع أو الخدمة المقدمة الي حامل البطاقة من قبل أي تاجر أو عن أي إخلال من جانب أي تاجر بتعاملات البطاقة أو عدم ادائها، حسب الحالة.

ج- في حالة اي نزاع بين حامل البطاقة واي تاجر أو بنك أو مؤسسة مالية أو أي شخص آخر، فان مسؤولية حامل البطاقة لا تتأثر تجاه البنك بأي شكل من الاشكال بذلك النزاع أو بأية مطالبة متعاقبة أو حق مقاصة قد يكون لحامل البطاقة ضد ذلك التاجر أو المؤسسة المالية أو الشخص.

د- لا يتحمل البنك اية مسؤولية بأي شكل من الاشكال تجاه حامل البطاقة عن اية خسارة أو ضرر مهما كانت طبيعته يعزى إلى أي ينشأ عن اي انقطاع أو عطل في اي صراف آلي أو جهاز آخر أو نظام اتصالات أو منشآت أو نظام معالجة بيانات أو وصلة ارسال أو أي نزاع صناعي أو نزاع آخر لسبب خارج عن نطاق سيطرة البنك.

هـ- لا يتحمل البنك اية مسؤولية بأي شكل من الاشكال تجاه حامل البطاقة عن اية خسارة أو ضرر مهما كانت طبيعته يعود إلى أي ينشأ عن استخدام البطاقة خارج الامارات العربية المتحدة ما دام ذلك يرجع الى سبب خارج عن نطاق سيطرة البنك.

ج- صناديق الإيداع الآمن

١٨- للبنك وفق تقديره المطلق الحق في توفير خدمة صناديق الإيداع الآمن الى العملاء الذين يرغبون في الاحتفاظ بأغراض ومستندات ضمن منطقة آمنة في البنك، وتخضع هذه الخدمة للشروط والاحكام التي يحددها البنك في عقد ايجار الصندوق لدى البنك والى الرسوم ومبلغ الضمان المحدد في جدول الرسوم.

ط- احكام متفرقة

١٩- الكشف عن المعلومات

١٩-١ يوافق العميل بشكل غير قابل للإلغاء على انه يحق للبنك وفق تقديره الخاص ولأي غرض من الاغراض (بما في ذلك منع الاحتيال وتدقيق الحسابات وتحصيل الديون أو اذا كان مطلوباً من

قبل اية هيئة حكومية أو تنظيمية مختصة) الكشف عن اية معلومات أو تفاصيل أو بيانات فيما يتعلق بالتعامل و/أو الحسابات و/أو عمليات العميل مع البنك أو الجهات المرتبطة به وفروعه أو أي وكالة ائتمان أو أي شخص يبرم علاقة تعاقدية مع البنك حسب ما يعتبره البنك مناسباً بدون إشعار العميل.

٢-١٩ يوافق العميل بشكل غير قابل للالغاء على انه يحق للبنك التنازل عن أو التعاقد من الباطن مع أي طرف ثالث بخصوص تقديم أي جزء من الخدمات المقدمة إلى العميل. ويبيى البنك مسؤولاً تجاه العميل عن اية خسائر أو اضرار قابلة للتعويض والتي يتكبدها العميل أو يتعرض لها نتيجة افعال أو اخلال أو تصغير ذلك الطرف الثالث.

٢-١٩ في حالة وفاة العميل، ستكون جميع أقساط التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعميل (إن وجدت) مستحقة الدفع فوراً ويتم تجميد الحساب ولا يتم صرف أي مبالغ باسم العميل المتوفى، إلا إذا تلقى البنك أمر رسمي من المحكمة ويتحمل البنك المسؤولية فقط من تاريخ إبلاغه بالوفاة.

٤-١٩ يمكن للبنك فتح هذه الحسابات (كما يجوز الموافقة من قبل البنك من وقت لآخر وفقاً لتقواعد البنك المركزي والقوانين الاتحادية والمحلية السارية) للتناصر بتوقيع ولي أمره الطبيعي أو الوصي القانوني حتى يبلغ الناصر سن الرشد، وعندما يحق للناصر تشغيل الحساب المعني بدون الحاجة للحصول على موافقة وليه الطبيعي أو الوصي القانوني أو أي طرف آخر.

٥-١٩ يحتفظ البنك بنسخ من البرقيات والمراسلات والفواتير المرسلة أو الصادرة فيما يتعلق بالمعاملات المالية، ويجب أيضاً الاحتفاظ بكافة المراسلات الواردة، البرقيات والفواتير وغيرها من الوثائق ذات الصلة بما في ذلك المعاملات المالية، الشيكات الأصلية التي قد تكون هناك حاجة للاحتفاظ بها والتي يحتفظ بها البنك وفقاً للأعراف المصرفية السائدة بطريقة منظمة لتسهيل المراجعة كل ٥ سنوات من تاريخ صدورهما. بعد التاريخ المذكور أعلاه، يجب على العميل توفيق البنك باتلاف تلك المستندات بدون أي مسؤولية على البنك.

٢٠- إغلاق الحسابات

١-٢٠ يحق للبنك في أي وقت من الأوقات ووفق تقديره الخاص وبموجب إشعار خطي للعميل، إغلاق أي حساب وطلب تسوية بشكل فوري.

٢-٢٠ بدون المساس بحق البنك المذكور أعلاه، يحق للبنك إغلاق الحساب الجاري بدون الحاجة لتقديم إشعار إلى العميل في حالة إصدار الاخير اية شيكات بدون رصيد كإجراء في الحساب.

٢-٢٠ عند إغلاق الحساب الجاري، يجب على العميل إرجاع أي شيكات غير مستخدمة ومتعلقة بحسابه للبنك، ويخلي البنك مسؤوليته تجاه العميل عن طريق إصدار وإرسال شيك بالبريد للعميل بمبلغ الرصيد الدائن المتبقي في الحساب بعد خصم أية رسوم فعلية والرسوم وغيرها من التفتقات التي تكبدها البنك في ما يتعلق بإغلاق الحساب. إذا كان هناك رصيد مدين في الحساب، يجب على العميل أن يدفع للبنك على الفور المبلغ المستحق عليه عند استلام إخطار البنك بإغلاق الحساب.

٢١- عدم التنازل

في حال عدم تنفيذ البنك في أي وقت من الأوقات أي بند أو التزام مبين في هذه الشروط والاحكام بشكل كامل أو في حالة تأخر البنك في تنفيذه، لا يعتبر ذلك التنفيذ الجزئي أو التناحر أو التأخر في التنفيذ تنازلاً عن حقه أو تخلياً عن تنفيذه بشكل كامل في وقت لاحق.

٢٢- معلومات العميل

١-٢٢ تعتبر دفاتر وسجلات وحسابات البنك قلعية وملزمة. وتعتبر اية شهادة أو وثيقة مطبوعة أو كشف حساب صادر عن البنك دليلاً نهائياً وقطعياً ضد العميل بخصوص صحتها في اية دعوى قضائية أو غير ذلك، وهذا ما لم يثبت العميل عكس الوارد في تلك السجلات.

٢-٢٢ يقر العميل ويوافق على انه يمكن تسجيل المكالمات الهاتفية الصادرة عن أو التي يتسلمها وذلك لحماية مصلحة العميل والبنك.

٣-٢٢ ويقر العميل ويوافق على قيام البنك بالاحتفاظ على، ونقل، وتخزين البيانات والمعلومات والسجلات في شكل إلكتروني، على ميكروفيلم أو وسائل أخرى (بما في ذلك في مراكز المعالجة

وقواعد البيانات خارج الإمارات العربية المتحدة) وكذلك يوافق على أن الرسائل، الكابلات، والتلكس والفاكس، الميكروفيلم والأشرطة، والمطبوعات والصور الفوتوغرافية، والتي قد يتم عرضها من قبل البنك كمنتج من ملفاته، الدفاتر والسجلات أو الحسابات يشكل دليلاً قاطعاً على صدق مضمونها.

٤-٢٢ يقر ويوافق العميل على استفادة البنك من خدمات المتعاقدين من الغير وأن أي طرف الثالث قد يتمكن من الحصول على دفاتر البنك والسجلات بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالعميل والحساب. ومع ذلك، ينبغي أن يوقع هذا الطرف الثالث على اتفاقية سرية المعلومات مع البنك لحماية مصلحة العميل وفقاً للمواصفات المحددة من قبل البنك المركزي.

٥-٢٢ يوافق العميل بشكل غير قابل للالغاء على ما يقوم به البنك و/أو مسؤولوه و/أو موظفوه و/أو وكلاءه من الكشف بأية طريقة مهما كانت عن اية معلومات فيما يتعلق بالعميل وحسابه المفتوح لدى البنك (بما في ذلك وبدون حصر الارصدة المتوافرة والودائع لدى البنك وتاريخ الحساب والمعلومات الأخرى المتعلقة بالعميل) وقف ما يعتبره البنك و/أو مسؤولوه و/أو موظفوه و/أو وكلاءه مناسباً وبخيارهم المطلق، ويشمل ذلك أيضاً:

أ - أياً من مكاتبه التمثيلية أو الشركات الفرعية التابعة له أو الجهات المرتبطة به أو فروعه في أي اختصاص قضائي واية شركات ذات صلة تابعة للبنك.

ب- مقدمي الخدمات الذين أسند البنك لهم تقديم خدمات تشغيلية التي يمكن أن تعمل لتنفيذ أي من أعمال البنك أو العمليات (بما في ذلك دون الحصر أجهزة الصراف الآلي أو غيرها) داخل أو خارج دولة الإمارات العربية المتحدة والذين عليهم الالتزام بالمحافظة على السرية تجاه البنك؛

ج- أي ضامن أو راهن من الغير أو مقدم ضمان

د- أي محامين أو محاسبين أو مستشارين مختصين آخرين يتصرفون نيابة عن البنك و/أو الوكلاء والمقاولين المستقلين.

هـ- اية هيئة تنظيمية أو مالية أو إشرافية أو حكومية في أي اختصاص قضائي.

و- أي شخص (اشخاص) آخرين يعتبر البنك وجود مصلحة للكشف لهم عن تلك المعلومات.

لن يقدم العميل اية مطالبة ويتنازل عن الحق في تقديمها ضد البنك بخصوص اية خسارة أو ضرر أو اصابة يعرض العميل لها أو يدعيها نتيجة مثل ذلك الكشف أو إبلاغ.

٢٣- القوة القاهرة

١-٢٣ يقتصر الالتزام بدفع أي مبالغ المودعة لدى البنك، على الفرع الذي يحتفظ بالحساب. لن يتحمل البنك المسؤولية عن عدم قدرته من الدفع في هذا الفرع بسبب القيود المفروضة على تحويل أو نقلها والطلبات والتحويلات الغير طوعية، وأعمال الحرب أو الحروب الأهلية أو لأسباب أخرى مماثلة خارج نطاق سيطرة البنك. وفي هذه الحالة لا يجوز لأي مكتب آخر، فرع، مؤسسة فرعية أو تابعة للبنك يكون مسؤولاً أو مسؤولة العميل.

٢٤- الإشعارات

١-٢٤ يعتبر أي إشعار أو رسالة مقدمة للعميل على العنوان المذكور في طلب فتح الحساب على ان العميل تسلمه اصولاً بعد خمسة عشر (١٥) يوماً مصرفياً من تاريخ ايداعه بالبريد ما لم يثبت العميل عدم تسلمه له. ولن يكون البنك مسؤولاً عن أي تأخير في تسليم البريد أو فقدانه لسبب خارج عن سيطرة البنك ولن يكون الإشعار بأي تغيير في عنوان التعامل ملزماً للبنك حتى تاريخ تعديل سجلات البنك وفقاً لذلك التغيير.

٢-٢٤ إذا كان مطلوباً من البنك تقديم إشعار للعميل بموجب هذه الشروط والاحكام، فإن ذلك الإشعار يعتبر صحيحاً وملزماً للعميل في حالة عرضه في فروع البنك أو على موقعه الإلكتروني أو في حالة إرساله بالبريد المسجل أو من خلال خدمة الرسائل القصيرة أو عن طريق الفاكس أو بإخطار العميل به في كشف الحساب أو بأية وسيلة إلكترونية أخرى تصلح لتبليغ العميل بالإشعار.

٢٥- أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتفويض هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

يقر العميل ويوافق على ان هذه الشروط والاحكام تخضع لاحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وفقاً للمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية.

٢٦- اللغة السائدة

ان هذه الشروط والاحكام قد تمت صياغتها باللغة العربية، ومن ثم ترجمت الى الانجليزية. في حال وجود نقص أو تعارض أو تناقض أو اختلاف بين اللغتين العربية والانجليزية في هذه الشروط والاحكام، فإن اللغة العربية هي التي تسود وتعتبر هي اللغة السائدة والواجبة التطبيق والمرجع الأول والاخير في تفسير نية الاطراف وشروط التعاقد.

٢٧- القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي

١-٢٧ تخضع هذه الشروط والاحكام وتفسر وفقاً للقوانين الاتحادية في الامارات العربية المتحدة واي قوانين محلية أخرى واجبة التطبيق الى الحد الذي لا تتعارض فيه تلك القوانين مع احكام ومبادئ الشريعة الاسلامية وفقاً لما تقدم في البند (٢٨)، وفي حال التعارض، فإن احكام مبادئ الشريعة الاسلامية هي التي تسود، ويوافق العميل بشكل غير قابل للإلغاء على الخضوع للاختصاص القضائي لمحاكم الامارات العربية المتحدة للنظر والفصل في اية دعوى أو مقاضاة أو إجراءات قضائية وحل اية نزاعات تنشأ عن أو بخصوص هذه الشروط والاحكام.

٢-٢٧ لن يحد قبول العميل بالاختصاص القضائي لمحاكم الامارات العربية المتحدة من حق البنك في رفع الدعاوي ضد العميل امام محكمة مختصة أخرى.

البنود والشروط العامة

للتعاملات البنكية عبر شبكة الإنترنت مع بنك دبي التجاري

١- معلومات وتعريف عامة

١-١ يمتلك البنك ويشغل ويحافظ على استمرارية موقع إلكتروني، يقدم لعملائه خدمات التعاملات البنكية عبر الإنترنت (خدمة أون لاين). وبعد تسجيلك في خدمة أون لاين، نقوم بإجراء الإعدادات اللازمة لدخولك إلى تلك الخدمات، وبتلك الإعدادات فإننا نقدم لك عرضاً بإتاحة استخدام خدمة أون لاين بموجب هذه البنود والشروط. تنطبق هذه البنود والشروط على خدمات التعاملات البنكية الخاصة ببنك دبي التجاري ش.م.ع. ويتم تطبيقها جنباً إلى جنب مع أية بنود وشروط عامة أخرى خاصة بفتح/ تشغيل حسابات بنكية وخدمات تعاملات بنكية إلكترونية نافذة على الحساب/ الحسابات التي تدخل إليها باستخدام هذه الخدمات، بما في ذلك فتح أية حسابات، وفي حال وجود أي تعارض فيتم أولاً الرجوع إلى هذه البنود والشروط. يرجى قراءة الوثيقة بعناية. وإن دخولك إلى واستخدامك لخدمة أون لاين يعتبر بمثابة موافقة منك قبلك على الالتزام بهذه البنود والشروط. وإن خدمة أون لاين هي خدمة متاحة من خلال المستعرض فقط، بمعنى أنك لا تحتاج لأي برامج سوى مستعرض متوافق مع الخدمة. ولغرض الدخول إلى خدمة أون لاين، يجب الموافقة على هذه البنود والشروط التي تحكم استخدامك لهذه الخدمة.

٢-١ فيما يلي المصطلحات المعرفة المستخدمة في هذه الاتفاقية:

الحساب: وتعني حساب العميل الجاري و/أو أي نوع حساب/ حسابات أخرى مخصصة من قبل البنك لتكون بمثابة حساب/ حسابات مؤهلة للتشغيل من خلال خدمة أون لاين. ويجب أن تكون الحسابات التي تتاح الخدمة عبرها باسم العميل.

الأحكام والشروط: الأحكام والشروط العامة للحسابات لدى بنك دبي التجاري، فضلاً عن الشروط الإضافية الخاصة بالمنتجات والخدمات المقدمة من البنك وأية تعديلات تطرأ عليها من وقت لآخر، بما في ذلك أية بنود ملحقة بها لتقديم الخدمة، والتي يتم نشرها من وقت لآخر.

البنك: (أو نحن، لنا، خاصتنا)؛ بنك دبي التجاري ش.م.ع.

يوم العمل: وتعني اليوم الذي تفتح فيه فروع البنك بشكل عام أيهاها للتداول أثناء ساعات العمل البنكية الاعتيادية (باستثناء أيام الجمع أو العطلات الرسمية)

موقع بنك دبي التجاري: وتعني بوابة الموقع التي تدخل عبرها إلى خدمة أون لاين.

الكومبيوتر: وتعني أي جهاز أو آلة من أي نوع كانت والتي يتم استخدامها للدخول إلى خدمة أون لاين، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أجهزة الحاسوب المكتبية والهواتف المتحركة.

العميل: (وأيضاً أنت ولك والخاص بك) وتعني العميل المستفيد من الخدمة.

تعليمات العميل: وتعني أي طلب أو تعليمات أو اتفاقية أو مراسلات أخرى يتم استلامها من قبل البنك من خلال خدمة أون لاين.

معلومات العميل: وتعني المعلومات المتعلقة بالعميل والتي يحصل عليها البنك بخصوص أي من خدمات أون لاين التي يستفيد العميل أو يتوقع الاستفادة منها.

خدمات التعاملات البنكية الإلكترونية: وتشمل على سبيل المثال لا الحصر خدمة أون لاين وخدمة موبايل وخدمة الرسائل المصرفية القصيرة وخدمة فون، وتشير «التعاملات البنكية الإلكترونية» (على سبيل المثال لا الحصر) إلى أية من الخدمات المذكورة.

خدمة أون لاين: وتعني نظام خدمة أون لاين الخاصة بالبنك.

كلمة المرور: وتعني أية كلمة أو عبارة أو رمز أو رقم مرور أو بيانات قابلة للتذكر وتسمم بالسرية، أو أية هوية تعريف أخرى من أي نوع، سواء أكانت صادرة للعميل من قبل البنك أو منشأة من قبل العميل، والتي يجوز استخدامها إما لوحدها أو عبر أية جهاز خدمة أو وسيلة أخرى للدخول أو تسهيل الدخول إلى أي من مواقع بنك دبي التجاري أو خدمة أون لاين أو خدماته الأخرى أو لتنفيذ تعليمات العميل.

المعلومات الشخصية: وتعني المعلومات المقدمة من قبل العميل للبنك في استمارة طلبه

إتاحة أي من الخدمات على الشكل الذي ينص عليه البنك من وقت لآخر:

الأنظمة : وتعني أية أنظمة نافذة على هذه الأحكام والشروط.

الوسيلة الأمنية : وتعني أية إشارة أو جهاز أو إجراء أو تطبيق أو أمر آخر سواء أكان صادراً للمعمل من قبل البنك، أو معتمداً من قبل المعمل، والتي قد يتم استخدامها لوحدها أو مع أية كلمة مرور أو أمر آخر للدخول أو تسهيل الدخول إلى أي من مواقع بنك دبي التجاري أو خدمة أون لاين أو خدماته الأخرى أو لتنفيذ تعليمات المعمل.

الخدمات : وتعني أي إجراء أو خدمات تعاملات بنكية مقدمة من قبل البنك للمعمل باستخدام خدمة أون لاين.

المعاملة : وتعني أية معاملة أو خدمات أخرى قيد التوفير أو سيتم إدراجها لاحقاً على، أو تقديمها بين/بواسطة البنك و/أو المعمل، شريطة أنه يجوز للبنك أن يقرر أو يسمح بإجراء التعاملات البنكية الأخرى أو التوقف عن التعاملات الراهنة من وقت لآخر، والتي يجوز إبلاغها وفق النموذج أو الطريقة التي قد يحددها البنك.

٢- الخدمات

١-٢ تمكّنك الخدمات مما يلي:

١-٢-٢ تقديم طلبات ورفع الأوامر وإجراء الاتفاقيات وتوجيه التعليمات وإبرام العقود الخاصة أو المتعلقة بالخدمات والمنتجات من أي نوع والتي قد نعرضها من وقت لآخر وتوافق على تفويضنا بأية مسألة أو أمر آخر.

٢-٢ بموجب هذه الأحكام والشروط فإنك تخوّلنا بما يلي:

١-٢-٢ التصرّف بموجب وقبول تعليمات المعمل الموجهة بشكل واضح من قبلك فيما بخصوص أي من المسائل المشار إليها في الفقرة ١-٢-٢، والتصرف بموجب وقبول تعليمات المعمل الموجهة بشكل واضح بخصوص أي من المسائل المشار إليها في الفقرة ١-٢-٢؛ و

٢-٢-٢ القيام عند افتتاح حساباتك البنكية التي تُعتبر موضوع خدمة أون لاين بإضافتها إلى تلك التعاملات.

٢-٢ تتضمّن الخدمات (التي قد تتباين من وقت لآخر)، على سبيل المثال لا الحصر، الحصول على أرصدة الحسابات، اختيار طرق السداد، استعراض تفاصيل معاملة الدفعة المسددة، التحويلات بين الحسابات، استعراض، دفعات الفواتير، إنشاء أو استعراض أو تعديل أو إلغاء الأوامر القائمة، وعدد من الخدمات الأخرى. وقد تتباين الخدمات المتاحة بناءً على نوع الكمبيوتر (مثل الأجهزة اليدوية) المستخدمة للدخول إلى خدمة أون لاين.

٤-٢ لغرض تنفيذ تعليمات المعمل التي تتضمّن سداداً أو تحويلاً بشكل مناسب، يتعيّن على المعمل تزويد البنك بكود البنك الخاص بالسداد إليه، ورقم الحساب، أو عند الإمكان، رمز تعريف البنك CIB، أو معلومات الهوية الأخرى المعنية الخاصة ببنك المسدد إليه، ورقم حساب البنك الدولي للمسدد إليه NABI أو رقم البنك الأخرى المعني؛ و/أو الهوية الأخرى إن وجدت والتي قد يُخطر بها البنك المعمل من وقت لآخر.

٥-٢ يتم تقديم موافقتك على تعليمات المعمل باستخدام الوسيلة الأمنية وكلمات المرور واسم المستخدم المناسب.

٣- تعليمات المعمل

١-٢ لا تقبل تعليمات المعمل إلا إذا في حال قبولها عبر خدمة أون لاين، عندما يتم الإخول إلى تلك المعاملات باستخدام كلمات المرور والوسيلة الأمنية واسم المستخدم المناسب وفقاً لهذه الأحكام والشروط.

٢-٢ تطلب منا وتخوّلنا بمعاملة كافة تعليمات المعمل التي تبدو صالحة والتي يتلقاها البنك، بمثابة تعليمات أو مراسلات أخرى مخولة بشكل مناسب من قبلك، حتى لو كانت احتيالية، وحتى لو كانت تتعارض مع بنود أية تفويضات أخرى موجهة من قبلك في أي وقت بخصوص حساباتك أو شؤوك. وبموجب التزاماتنا في الفقرة ٤-١، فإننا لا نلتزم بأي تعهد آخر للتحقق من صحة تعليمات المعمل أو صلاحية الشخص أو الأشخاص الذين يصدرونها.

٢-٢ تتحمّل مسؤولية دقة وتمام تعليمات المعمل، وضمان أنها ستحقق غرضك المعترزم، ولسنا

مسؤولين عن أية خسارة أو تأخير عندما تفتقر تعليمات المعمل إلى الدقة أو الاكتمال.

٤-٢ في حال طلبت منا إلغاء أو تعديل أية تعليمات، فإننا سنبدّل كافة جهودنا المعقولة لتنفيذ طلبك. لكننا لا نتحمل مسؤولية أي إخفاق بإلغاء أو تعديل تعليمات المعمل في حال تم استلام ذلك الطلب في وقت أو بموجب ظروف تحول دون قدرتنا على الالتزام بتنفيذ طلبك.

٥-٢ يحق لنا ما يلي:

• أن نقتطع من حساباتك، عند إنشائها وفتحها، أية مبالغ قمنا بسدادها أو تكبديناها بموجب تعليمات المعمل؛ و

• أن نتصرّف بموجب، ونعتمد على أي من تعليمات المعمل، على اعتبارها ملزمة على المعمل.

٦-٢ يجوز لنا بموجب تقديرنا الشخصي ودون تحملنا لأية مسؤولية، ألا نوافق على التصرف أو أن نُؤخر التصرف بموجب تعليمات المعمل، في حال:

١-٦-٢ كان ذلك الطلب أو تلك التعليمات ذات تأثير يتجاوز أية حدود مفروضة من قبل البنك عليك بشكل عام؛ أو

٢-٦-٢ كان طلباً غير رسمي أو مسودة طلب بمعنى أنه طلب أو تعليمات من شأنها، في حال الموافقة عليها من قبلنا، أن تسبب بزيادة السحب من حسابك بما يتجاوز حدود السحب على المكشوف؛ أو

٢-٦-٢ كنا نعلم أو نشبته بوجود إخلال أمني يتعلّق أو يخص تشغيل أي واحد أو أكثر من حساباتك أو خدماتك بشكل عام؛ أو

٤-٦-٢ اعتُبرت تعليمات المعمل من قبلنا بموجب تقديرنا الشخصي بأنها ذات قيمة عالية بشكل كاف لتضمن تنفيذ خطوات أخرى تتعلق بمنع الاحتيال أو غسل الأموال أو النشاطات الإرهابية.

٤- تأمين خدمات الرسائل المصرفية القصيرة

١-٤ في حال عملنا على إتاحة التسهيلات («الرسائل») لك، فيمكنك عندها أن ترسل لنا، ويمكننا أن نرسل لك رسالة إلكترونية آمنة باستخدام خدمة أون لاين.

٢-٤ عليك ألا ترسل لنا رسائل:

• تتعلق بمسائل ذات وظيفة خاصة من خلال خدمة أون لاين؛ أو

• تتطلب عناية فورية، مثل الإبلاغ عن خسائر أو سرقة شيكات و/أو بطاقات مدينة أو دائنة و/أو إيقاف سداد دفعة؛

٣-٤ يمكننا أن نرسل لك رسائل (وتخوّل بموجب البنك بالقيام بذلك) بخصوص أية حسابات أو منتجات أو خدمات تحصل عليها منا، بما في ذلك الخدمات أو خدمة أون لاين، أو التي تتعلق بأية مسائل تشغيلية أو خدمية. يجوز أن يتضمّن ذلك، على سبيل المثال إخبارك عن التغييرات الحاصلة في هذه بنود وشروط خدمات أون لاين مع بنك دبي التجاري، وبنود وشروط منجاتنا، والتغيير في أسعارنا وتكالييفنا ونفقاتنا المنشورة.

٥- توقف الخدمة

١-٥ يجوز لنا (دون أن تكون ملزمين بذلك) إيقاف أية خدمة مقدمة لك ضمن الخدمات، دون إشعار عندما نعتبر ذلك ضرورياً أو محبذاً، لحمايتك على سبيل المثال عندما:

• نشك بوجود إخلال أمني فعلي أم محتمل؛ أو

• عندما تخفق بأداء العناية المعقولة لضمان استخدامك الآمن للخدمات؛ أو

• نحتاج لإيقاف الخدمات لأداء أعمال صيانة روتينية أو غير روتينية أو طارئة عندما نرى ضرورة للقيام بذلك.

٢-٥ عندما يكون القيام بذلك مخالفاً للقانون فإننا نقدم لك عند الإمكان إشعاراً بأي إيقاف للخدمات أو إنهاء أو سحب لها وفقاً للفقرة ٦ قبل القيام بذلك، أو في حال عدم الإمكانية على الفور بعد ذلك. وأي إشعار كذلك يتم تقديمه وفقاً للفقرة ١٢-٢ أو عبر الهاتف.

٦- السرية

يرجى أخذ العلم بأن الشروط والبنود المصرفية لخدمة أون لاين ، والصادرة لك وللملاء الآخرين بشكل عام، تنص على اتفاقيتك معنا بخصوص استخدامنا ومشاركتنا مع أطراف أخرى لمعلومات حولك وحول شؤونك («معلوماتك»). ودون حد لهذه البنود والشروط العامة المصرفية لخدمة أون لاين ، فإنك توافق أنه يجوز لنا تبادل معلوماتك مع تابعيك، وأطراف آخرين لتزويدك بالخدمات وتفعيل أي من تعليمات العميل، أو إن كنا ملزمين بذلك بموجب أي قانون داخلي أو أي نظام. ويجوز لنا استخدام تابعين آخرين و/أو أطراف أخرى لمعالجة معلومات وفقاً لتعليماتنا التي تقتضي بتقديم خدمات بالنيابة عنا.

٧- أحكام أمنية

١-٧ توافق على الالتزام بهذه الأحكام والشروط، وأية تعليمات أو توصيات أخرى معقولة قد نصدرها لك بخصوص أمن خدمة أون لاين.

٢-٧ تتعهد وتضمن بأنك غير موجود في بلد يخضع إلى حظر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، أو بأنه يعتبر «داعم للإرهاب»، وغير مدرج على قائمة عقوبات أو حظر الحكومية الأمريكية؛

٣-٧ توافق على أنك تتحمل لوحدك المسؤولية عن الإعداد والصيانة والاستعراض الدوري للتريبات الأمنية التي تخص الدخول إلى واستخدام الخدمات والمعلومات المخزنة في أنظمة الاتصال والحوسبة الخاصة بك، وعلى وجه الخصوص التحكم بكلمات المرور والوسائل الأمنية والدخول الخاص بك إلى خدمة أون لاين.

٤-٧ يتعين عليك أن تضمن الحفاظ على أمن وسرية كلمات المرور والوسائل الأمنية في كافة الأوقات، واتخاذ الخطوات التي تحول دون الاستخدام غير المأخوذ لكلمات المرور والوسائل الأمنية المقدّمة لك. وعليك على سبيل المثال:

• عدم كتابة أو تسجيل كلمات المرور الخاصة بك بخلاف ذلك بأية طريقة يمكن فهمها بواسطة شخص آخر.

• تجنب أية كلمة مرور سهلة التوقع، وعدم الإفصاح البتة عن كلمة المرور الخاصة بك إلى شخص آخر؛ و

• تغيير كلمة المرور بشكل دوري.

٥-٧ عليك عدم الدخول إلى خدمة أون لاين أو موقع بنك دبي التجاري من أي جهاز أو نقطة دخول عامة إلى الإنترنت.

٦-٧ عليك إخطارنا حالاً عمّا يلي:

• أي دخول غير مصرّح به إلى خدمة أون لاين، أو موقع بنك دبي التجاري، أو أي تعامل أو تعليمات غير مصرح بها، قد تعلم أو تشك بها؛ أو

• شكوكك بمعرفة شخص آخر لكلمة المرور أو دخوله إلى وسيلتك الأمنية. وفي حال وجود أي إخلال أمني فعلي أو مشتبه به، فعليك تغيير كلمة مرورك على الفور إلى أخرى لم تستخدمها سابقاً.

٧-٧ توافق بموجبه على الالتزام الفوري بكافة الطلبات المعقولة للمساعدة منا و/أو الشرطة في محاولة استرداد أية خسائر أو تحديد أية إخلالات أمنية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، إتاحة الدخول الفوري لنا إلى أي جهاز كومبيوتر أو جهاز آخر تم استخدامه للدخول إلى الموقع.

٨-٧ تتحمل مسؤولية أمن أية وسيلة أمنية موجودة لديك بأية طريقة كانت. ولا تتحمل مسؤولية تجاهك أو الغير عن أية خسارة مهما كانت والتي تتجم عن نسخ أو تلاعب أو استخدام غير مصرّح لأية وسيلة أمنية.

٩-٧ يتم الدخول إلى خدمة أون لاين من خلال شبكة الإنترنت، وهو نظام عام لا سلطة لنا عليه. لذلك من واجبك التأكد من أن أي جهاز كومبيوتر تستخدمه لتسجيل الدخول لا يحتوي على، ويتمتع بحماية كافية من برامج التجسس والفيروسات ووسائل انتهاك الخصوصية الأخرى والمحتويات المخترّبة أو المخلة الأخرى، وقد تم تصويب أحدث برامج مكافحة الفيروسات ومكافحة التجسس وبرامج الوقاية الأمنية عليه (وبأنها تعمل بشكل نظامي عندما يتطلب الأمر ذلك).

١٠-٧ توافق على أنك تتحمل لوحدك مسؤولية أداء وحماية أي مستعرض وجهاز كومبيوتر والمسائل المشار

إليها في الفقرة ٨-٧، بما في ذلك الاعتماد الفوري من قبلك لكافة التدابير الأمنية والإجراءات الأخرى الصادرة أو الموصى بها من وقت لآخر من قبل موردي تلك المستعرضات أو أنظمة التشغيل الكومبيوترية والمسائل الأخرى المشار إليها أعلاه، ولا تتحمل مسؤولية أي ضرر في/ أو تراجع في أداء نظامك الكومبيوتري أو أي جزء منه بسبب تصويب و/أو استخدام أية نسخة مستعرض أو وسيلة أمنية أو مسائل أخرى مشار إليها أعلاه، والتي تعتبر مطلوبة لاستخدام الخدمات. وتوافق على أن تستخدم نسخة المستعرض ونظام التشغيل المدعوم من قبل خدمة أون لاين.

١١-٧ لا تتحمل مسؤولية أية خسارة أو ضرر تتعرض له بياناتك أو برامجك أو جهاز الكومبيوتر الخاص بك أو شبكتك الكومبيوترية أو نظام اتصالاتك أو معدّاتك الأخرى بسبب استخدام لخدمة أون لاين ما لم تكن تلك الخسارة أو الضرر ناجماً بشكل مباشر ووحيد عن إهمالك الجسيم أو سوء سلوكك المتعمد.

١٢-٧ تقر بأنه أي إخلاق من قبلك بالالتزام بأي من أحكام الفقرة ٨ يُعتبر لأغراض هذه الأحكام والشروط بمثابة إهمال جسيم من قبلك.

٨- الوسائل الأمنية

١-٨ سنبدل كافة جهودنا المعقولة لضمان أداء كافة الوسائل الأمنية التي نقدمها لك على الشكل الضروري للسماح بدخولك إلى خدمة أون لاين عندما وكلما كان ذلك مطلوباً. وعليك أن تقوم بإخطارنا على الفور في حال توقف أية وسيلة أمنية عن العمل بشكل صحيح.

٢-٨ لا نتحمّل أية مسؤولية عن إخلال بأي بند ضمني يتعلق بالنوعية أو المواصفات التجارية أو ملائمة الغرض بشكل مقبول لأية وسيلة أمنية.

٣-٨ تقوم ببذل العناية اللازمة بأية وسيلة أمنية، بحيث لا يُصار إلى سرقتها أو خسارتها أو تضررها أو توقفها عن العمل.

٩- إعادة ضبط كلمة المرور وإعادة إصدار الوسيلة الأمنية

١-٩ تطلب منا بموجبه وتحويلنا من وقت لآخر، دون أي تحويل أو إشعار آخر من قبلك، بالتصرف بناءً على أي طلب أو تعليمات هاتئية القيام بإعادة ضبط كلمة المرور، أو الغاء و/أو تعطيل أية وسيلة أمنية، أو إصدار و/أو استبدال وسيلة أمنية. بالإضافة لذلك، توافق على أننا لا نتحمل مسؤولية تجاهك أو تجاه أي طرف ثالث كون أي طلب أو تعليمات كذلك غير مصرّح بها أو احتيالية، شريطة اتباعنا لإجراءاتنا الأمنية الاعتيادية المتعلقة بتعريف الشخص المتصل، وتوافق على تعويضنا بشكل كامل بخصوص أي وكافة الخسائر أو التكاليف أو النفقات التي قد نتكبدها في التعامل مع أية طلبات أو دعاوى ناجمة عن ذلك.

٢-٩ لا نتحمل مسؤولية أية خسائر ناجمة عن التزامنا و/أو رفضنا لتنفيذ أية مسائل المذكورة في الفقرة ٩-١.

١٠- إخلاء مسؤولية

لا نضمن كون المعلومات المتاحة عبر الخدمات دقيقة وواقية أو خالية من الأخطاء، أو بأن تلك المعلومات راهنة، ومحدّثة في وقت الدخول إليها.

١١- تعهدات العميل

يتعهد العميل للبنك بما يلي:

(١) بأن العميل يتمّتع بالصلاحيّة لأداء تعهداته بموجبه، وبأنه قد اتخذ كافة الإجراءات المطلوبة لتفويض ذلك التنفيذ والتسليم والأداء؛

(٢) بأنه المسؤول الوحيد عن التزام العميل بكافة الموافقات الداخلية على الشكل المطلوب.

(٣) لا يحل توفر خدمة أون لاين وتنفيذ وتسليم وأداء أية تعاملات بموجبه، أو يتعارض مع أية قوانين و/أو أنظمة أو متطلبات نافذة أو أية أحكام وثائق دستورية، أو أي أمر أو حكم أية محكمة أو وكالة حكومية أخرى نافذة عليه، أو على أي من أصوله أو أية قيود تعاقدية ملزمة على أو تؤثر عليه أو على أي من أصوله.

(٤) ليس ثمة، أو لا يوجد حسب علمه، أي إجراءات قانونية أو قضايا أو دعاوى بموجب القانون أو حقوق الملكية تنتظر أو تهدد العميل أمام أية محكمة أو هيئة تحكيم أو هيئة أو وكالة أو مسؤول حكومي، أو أي محكم بحيث من الممكن أن تؤثر على قانونية أو صلاحية أو نفاذ هذه

الأحكام والشروط عليه، أو قدرته على أداء تعهداته؛ و

(5) كافة المعلومات النافذة التي يتم تقديمها خطياً، وبواسطة أو بالتبعية عن العميل للبنك، هي في تاريخ المعلومات، وعلى الدوام عند كل استخدام للمعاملة، صحيحة ودقيقة وكاملة من كافة الجوانب المادية.

١٢- الرسوم وتعديل الاتفاقية

١٢-١ توافق على أن تسدد الرسوم والمصاريف (إن وُجدت) لتقديم الخدمات التي نخطرك بها من وقت لآخر. وقد نقوم بتعديل رسومنا، وتكرار وتواريخ السداد، بموجب إشعار نقدمه لك ويتم خطياً قبل ٢١-٣٠ على أي إشعار كذلك، ونحتفظ بحقنا بفرض رسوم على أي استبدال وسيلة آمنة عندما يكون ذلك الاستبدال ضرورياً نتيجة لأية إخلال من قبلك بالفقرة ٩. وتكون تلك الرسوم إضافية على أية رسوم تتعلق بخدمات بنكية خاصة أو خدمات أخرى قد نقدمها رداً على تعليمات العميل المقدمة من قبلك عبر الخدمات.

١٢-٢ تخولنا بأن نتقطع من حساباتك أية رسوم لقاء الخدمات.

١٢-٣ يجوز لنا تغيير بنود هذه الأحكام والشروط دون إشعار سابق لك.

١٣- مسؤوليتنا تجاهك ومسؤوليتك تجاهنا

١٣-١ تتحصر مسؤوليتنا تجاهك عن الخسارة أو الضرر أو التأخير الذي قد تعاني منه كنتيجة مباشرة لإهمالنا الجسيم أو سوء سلوكنا المتعمد، ولا نتحمل مسؤولية أية خسارة أو ضرر آخر من أي نوع.

١٣-٢ لا نكون، بأي حال من الأحوال، مسؤولين تجاهك عن أية خسارة فرص تجارية أو أرباح أو بيانات، أو خسارة غير مباشرة أو تبعية أو خاصة ناجمة عن استخدامك، أو تتعلق بالتعاملات أو خدمة أون لاين، سواء تم أم لم يتم إبلاغنا عن احتمالية تلك الخسارة أو الضرر، وسواء أكانت أم لم تكن ناجمة عن إهمال أو إخلال بهذه الأحكام والشروط أو بخلاف ذلك.

١٤- التخويل والموافقة من قبلك

١٤-١ دون أي إخلال بأي تفويض آخر يغطي نفس المسائل، تخولنا من وقت لآخر بالتصرف بموجب التعليمات الخطية المتعلقة بإدارة التعاملات أو خدمة أون لاين، بما في ذلك إعادة ضبط كلمات المرور، إلغاء التعطيل، وإصدار و/أو استبدال الوسائل الأمنية والموافقة على الحدود.

١٤-٢ عند إرسال أية تعليمات خطية أو طلب مُشار إليه في الفقرة ٤١-١ بواسطة الفاكس أو وسائل الاتصال الإلكترونية الأخرى، فإنك تخولنا دون تفويض آخر (ولكن دون أن نكون ملزمين بذلك) بالتصرف بموجب تلك التعليمات أو ذلك الطلب. بالإضافة لذلك، توافق على أننا لن نتحمل مسؤولية تجاهك أو تجاه الغير عن أية خسارة أو ضرر تتعرض له أنت أو أي طرف ثالث بسبب الإرسال بواسطة الفاكس أو وسائل الاتصال الإلكترونية الأخرى في حال كانت احتيالية أو مصرحاً بها، وتوافق على تعويضنا بشكل كامل فيما يتعلق بأي وكافة تلك الخسائر والتكاليف أو التفاتت التي قد نتكبدها في معالجة أية دعاوى أو طلبات ناجمة عنها.

١٤-٣ لا نتحمل مسؤولية أية خسائر ناجمة نتيجة لأية تأخيرات عند التصرف وفقاً ل، أو رفض الاعتماد على تعليمات خطية أيا كانت بموجب الفقرة ٥١.

١٥- الإنهاء

١٥-١ يجوز للعميل إنهاء هذه الأحكام والشروط في أي وقت عن طريق زيارته لأي من فروع البنك وتقديمه إشعار خطي بذلك، كما يجوز للبنك إنهاء هذه الأحكام والشروط في أي وقت دون إعطاء أي إشعار أو إبداء أي سبب.

١٥-٢ يجوز لأي من الطرفين كذلك إنهاء هذه الأحكام والشروط على الفور من خلال تقديم إشعار للطرف الآخر في حال ارتكاب ذلك الطرف الآخر إخلالاً خطياً بهذه الأحكام والشروط أو أعلن عن إفلاسه بموجب قوانين أية سلطة قضائية نافذة.

١٥-٣ لا يؤثر الإنهاء على حقوق وتعويضات كل طرف والمتراكمة حتى تاريخ الإنهاء، ولا يؤثر كذلك على أي من أحكام هذه الأحكام والشروط التي تسري لما بعد الإنهاء.

١٦- الأحداث الواقعة خارج إرادة الأطراف

لا يتحمل البنك مسؤولية أي تأخر في أداء، أو الإخفاق بأداء أي من تعهداته بموجب هذه

الأحكام والشروط بسبب ظروف خارجة عن إرادته المعقولة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الإخفاق أو سوء الأداء أو عدم توفر اتصالات أو إمكانية نقل بيانات وأنظمة وخدمات كومبيوتر، أو حروب، أو أفعال إرهابية، أو اضطرابات أهلية، أو أفعال حكومية، أو إضرابات أو إقفالات عمالية أو إجراءات صناعية أو نزاعات تجارية أخرى. وأي تأخير أو إخفاق من هذا النوع لا يُعتبر بمثابة إخلال بهذه الأحكام والشروط، ولا يتم تمديد الوقت اللازم لأداء التعهدات المتأثرة حتى فترة زمنية معقولة في ظل تلك الظروف.

١٧- الاتصالات الإلكترونية

توافق أنت ونحن على الاتصالات الإلكترونية المرسلة أو المسلمة بينك وبيننا عبر خدمة أون لاين، سواء من خلال خدمة الرسائل المصرفية القصيرة أو غير ذلك.

١٨- غسيل الأموال وأمور أخرى

١٨-١ يجوز لنا اتخاذ أي إجراء نراه مناسباً للإبفاء بأيّة تعهدات، إما في دولة الإمارات العربية المتحدة أو في أي مكان آخر من العالم، فيما يتعلق بمكافحة الاحتيال أو غسيل الأموال أو الأفعال الإرهابية، وتقديم الخدمات المالية والخدمات الأخرى لأشخاص قد يخضعون لعقوبات.

١٨-٢ تتضمن تلك الأفعال، على سبيل المثال لا الحصر، التحقيق وإيقاف أية دفعات إلى ومن حساباتكم (خاصة في حالة نقل الأموال على المستوى الدولي)، والتحقيق بمصدر الأموال أو المستلم المفترض لها. كما قد تتضمن أيضاً إجراء استفسارات حول التحقق مما إذا كان الشخص يخضع للعقوبات أم لا.

١٨-٣ لا نتحمل مسؤولية أية خسارة أو التزام أو تأخير أو كلفة تتكبدها نتيجة اتخاذنا لتلك الإجراءات، ولا نضمن دقة أية معلومات تتعلق بأية رسائل مصرفية أو اتصالات خاصة بدفعات، والتي توجد على أنظمتنا أو تمامها للمدى الذي يتعلق بأية تعليمات عميل تخضع لذلك الإجراء، عند تقديم تلك المعلومات.

١٨-٤ لمساعدتنا في الالتزام بالتعهدات الواردة أعلاه، فإنك توافق على الالتزام بتلك الإجراءات على الشكل المحدد بواسطتنا من وقت لآخر.

١٩- حقوق الملكية الفكرية

١٩-١ كافة حقوق النشر والعلامات التجارية والشعارات والماركات وعلامات الخدمة المعروضة على موقع بنك دبي التجاري، محمية بحقوق ملكية مسجلة وغير مسجلة لصالح البنك أو حقوق ملكية شخصية للمالكها. ولا يُفسّر أي شيء في موقع بنك دبي التجاري بأنه يمنح أو يمنع، أو بخلاف ذلك، أي ترخيص أو حق باستخدام أية حقوق ملكية فكرية معروضة على موقع بنك دبي التجاري دون الترخيص الخطي للبنك أو الطرف الآخر الذي قد يملك حقوق الملكية الفكرية المعروضة على موقع بنك دبي التجاري.

١٩-٢ لا نضمن ولا نتعهد بأن استخدام المواد المعروضة على موقع بنك دبي التجاري من قبلك، بأنها لن تغل بأية براءات اختراع أو حقوق نسخ أو أية حقوق ملكية فكرية أو أية حقوق أخرى للغير غير مملوكة أو تابعة للبنك. ونمنح الحق بدخول موقع بنك دبي التجاري إلى العميل، واستخدام خدمة أون لاين وفقاً لبنود وشروط بنك دبي التجاري هذه لخدمة أون لاين المصرفية. ويقر العميل بأن خدمة أون لاين، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر النص والمحتوى والصور ومقاطع الفيديو والصوت والرسومات هي إما ذات حقوق ملكية أو مستخدمة بتصریح من البنك و/أو مزود الخدمة، وتجوز حمايتها بواسطة حقوق الملكية الفكرية أو العلامات التجارية أو العلامات الخدمة أو الإضافات الدولية و/أو حقوق الملكية الفكرية الأخرى والقوانين النافذة في دولة الإمارات العربية المتحدة والدول الأخرى، والبنود والشروط المصرفية الأخرى لاستخدام خدمة أون لاين.

١٩-٣ يتعيّن على العميل أن يفترض بأن كل ما يراه أو يقرأه على موقع بنك دبي التجاري (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الفهارس والإرشادات والمقالات الإخبارية والآراء والعروض والنصوص والصور والرسوم والتوجيهات والملفات والمقاطع الصوتية ومقاطع الفيديو والعلامات التجارية وعلامات الخدمة، وما شابه والتي يُشار إليها بما سُمي «المحتوى») هي محمية بقوانين حقوق النشر/ حقوق الملكية، ما لم يتم النص على خلاف ذلك، ولا يجوز استخدامها إلا على الشكل المنصوص عليه في هذه البنود والشروط المصرفية لخدمة أون لاين، دون الموافقة الخطية المسبقة للبنك أو مالك حقوق النسخ ذات الصلة.

٢٠- أحكام متنوعة

٢٠-١ تحتوي هذه الأحكام والشروط على كامل الاتفاق بين الأطراف بخصوص استخدام خدمة

أون لاين، وتحل محل كافة الاتفاقات أو المراسلات أو التعهدات أو النقاشات بينكم وبيننا بخصوصها. وأية اتفاقات و/أو تعهدات أخرى بيننا وبينكم بخصوص أداء حساباتك لا تتأثر بهذه الاتفاقية.

٢-٢٠ يجب أن يتسم كل إشعار مقدّم بموجب هذه الاتفاقية بما يلي:

• عند تقديمه من قبلنا، يجب إرساله بواسطة البريد أو البريد الإلكتروني أو عبر خدمة أون لاين، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر استخدام خدمات الرسائل المصرفية القصيرة؛ و

• عند تقديمه من قبلك، يجب إرساله بواسطة البريد أو البريد الإلكتروني أو عبر خدمة أون لاين، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر استخدام خدمة الرسائل المصرفية القصيرة.

في حال إرساله بواسطة البريد، فإن الإشعار يُعتبر بأنه قد استلم بعد خمسة أيام من إرساله من أحد الطرفين على العنوان البريدي الأخير المبلغ به من الطرف المستلم، وفي حال إرساله عبر خدمة أون لاين ففند إرساله، وفي حال إرساله بواسطة البريد الإلكتروني فني يوم العمل التالي.

عليك أيضاً نشر إشعاراتك ذات الطبيعة العامة على موقع بنك دبي التجاري، حيث يسري ذلك على كافة العملاء، ويكون لتلك الإشعارات نفس الأثر كما لو كانت إشعارات مقدمة فردياً لكل عميل على حدة.

٢-٢٠ عند تقديمنا لخدمات جديدة كجزء من الخدمات فيجوز لنا تقديمها وفق بنود ملحقة يتم إخطاركم بها وفقاً لهذه الاتفاقية.

٤-٢٠ يُعتبر كل من بنود هذه الاتفاقية منفصلاً عن البنود الأخرى، وفي حال تبين بطلان أحدها أو أكثر من واحد منها أو عدم قانونيته أو عدم نفاذه فإن البقية لا تتأثر بأي شكل كان.

٥-٢٠ بموجب قوانين الإنابات النافذة يوافق كل طرف من الأطراف على عدم الاعتراض على قبول السجلات (بما في ذلك السجلات الكومبيوترية) للطرف الآخر كإثبات في الإجراءات القانونية.

٦-٢٠ يجوز لنا تعيين أطراف آخرين لتقديم بعض أو كل الخدمات بموجب هذه الأحكام والشروط. وتوافق أيضاً بأن لأولئك الأطراف المزايا التي تمنحها أية أحكام في هذه الاتفاقية والتي تحد من مسؤوليتنا.

٧-٢٠ يجوز لنا إلغاء الدخول إلى الخدمات دون سابق إخطار في حال عدم وجود نشاط لفترة ستة أشهر متعاقبة.

٢-١ الكشوفات الإلكترونية

توافق على أنه يجوز لنا أن نختار، بموجب تقديرنا الشخصي، تسليم كشوفاتك لك فقط عبر خدمة أون لاين، وعدم تقديم كشوفات ورقية. وفي حال اخترنا القيام بذلك فإننا نقدم لك إشعاراً بذلك التغيير.

٢-٢ روابط المواقع الإلكترونية

١-٢٢ يجوز أن يحتوي موقع دبي التجاري على روابط مواقع أخرى يتم تشغيلها بواسطة أطراف آخرين. يتم تقديم تلك الروابط بشكل مريح للعميل فقط، ولا يتحكم البنك أو يخول أو يوصي بتلك المواقع، ولا يتحمل مسؤولية محتوياتها. كما أن استخدام تلك المواقع يخضع لبنود الاستخدام والبنود والتوجيهات الأخرى، إن وجدت، والواردة ضمن كل موقع من تلك المواقع. وفي حال تعارض أي من البنود الواردة فيما يلي مع بنود الاستخدام أو البنود والتوجيهات الأخرى الواردة ضمن أي من تلك المواقع، عندها يتم الرجوع أولاً إلى بنود الاستخدام والبنود والتوجيهات الأخرى الخاصة بذلك الموقع. ولا تخضع المواقع المرتبطة لتحكم البنك، ولا يتحمل مسؤولية محتوى أي من تلك المواقع أو أية روابط أو إعلانات تبدو في مواقع مرتبطة أو خدمات معروضة أو أية تغييرات أو تحديثات لتلك المواقع.

٢-٢٢ يجوز أن يحتوي موقع بنك دبي التجاري على روابط مواقع وصفحات ويب وخدمات يشغلها البنك، ويخضع استخدام العميل لكل من تلك المواقع أيضاً للبنود والشروط المصرفية لخدمة أون لاين الواردة فيما يلي والبنود والتوجيهات الأخرى، إن وجدت، والتي تحكم ذلك الموقع. وفي حال تعارض أي من البنود والشروط والإشعارات الواردة فيما يلي مع البنود والشروط التي تحكم ذلك الموقع، عندها يتم الرجوع أولاً إلى البنود والشروط التي تحكم ذلك الموقع.

٢٣- التنازل وقابلية النقل

١-٢٢ لا يتنازل العميل عن هذه البنود والشروط لأي شخص آخر. ويجوز للبنك المتعاقد من الباطن لتوظيف وكلاء لتنفيذ أي من تعهداته بموجب البنود والشروط المصرفية الخاصة بالتعاملات البنكية لبنك دبي التجاري.

٢-٢٢ يجوز للبنك نقل أو التنازل عن حقوقه وتعهداته بموجب البنود والشروط المصرفية الخاصة بالتعاملات البنكية لبنك دبي التجاري إلى أية شركة تابعة لمجموعة البنك أو إلى طرف آخر دون الحصول على أية موافقة خطية سابقة من العميل.

٢٤- التعويض

مقابل تقدم البنك للخدمات، يوافق العميل على تعويض البنك وإبقائه بمنأى ضد كافة التصرفات والدعاوى والطلبات والإجراءات والخسائر والأضرار والتكاليف والرسوم والنفقات التي قد يتكبدها البنك أو يتعرض لها أو يعاني منها أو يتم فرضها على أعقاب أو بسبب أو فيما يتصل بأية خدمات مقدمة للعميل بموجبه.

٢٥- القانون الحاكم والسلطة القضائية

١-٢٥ تُحكم أحكام هذه الأحكام والشروط وتُفسر وفقاً لقوانين دولة الإمارات العربية المتحدة، ويكون لمحاكم دبي السلطة القضائية غير الحصرية بخصوص موضوعها.

٢-٢٥ لا يتحمل البنك أية مسؤولية، سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة عن عدم الالتزام بقوانين أي بلد إلا دولة الإمارات العربية المتحدة. ولا يعني مجرد إمكانية الدخول إلى موقع بنك دبي التجاري من قبل شخص في دولة أخرى غير دولة الإمارات العربية المتحدة بأن قوانين ذلك البلد ستحكم أداء الخدمات وأية مسألة تتعلق بها. ولا تتوفر الخدمات للمقيمين الأجانب عندما لا يمكن تقديمها دون التزامات تنظيمية مسبقة. ويتحمل المقيمون الأجانب لوجودهم مسؤولية التحقق مما إذا كانت الخدمات قابلة للدخول قانونياً و/أو استخدامها في بلد إقامتهم. ولا تُعتبر الخدمات بمثابة عرض لبيع أو تقديم عرض لشراء أية خدمات لأي شخص في أية سلطة قضائية عندما يكون من غير القانوني تقديم ذلك العرض أو ذلك الإغراء.

البنود والشروط الخاصة بالتعاملات البنكية عبر الهاتف المتحرك مع بنك دبي التجاري (خدمة موبايل)

١- معلومات وتعريف عامة

١-١ تشكل بنود وشروط خدمة موبايل البنود والشروط المصرفية لخدمة أون لاين والبنود والشروط الخاصة بكل من الحسابات التي توحزها لدينا، الاتفاق بيننا وبينك.

٢-١ تطبق كافة البنود والشروط العامة النافذة على الحسابات ومنتجات وخدمات بنك دبي التجاري على خدمة موبايل ما لم يُحدد خلاف ذلك.

٣-١ يملك البنك التطبيق ويشغله، وباستخدام العميل لخدمة موبايل سواء من خلال استعراض أو فتح التطبيق، فإنه يقر بأنه قد قرأ وفهم بنود وشروط خدمة موبايل والبنود والشروط المصرفية لخدمة أون لاين وأية اتفاقيات أخرى بيننا.

٤-١ تحتوي خدمة موبايل لمعلومات عامة عن منتجات وخدمات البنك ولا تشكل عرضاً لإبرام عقد ملزم قانوناً ولا تشكل جزءاً من بنود وشروط تلك المنتجات والخدمات. ولا يعرض بنك دبي التجاري، من خلال الخدمات البنكية خدمات أو منتجات مالية، ولا معلومات يقصد منها تقديم استشارة مالية، ولا تأخذ باعتبارها أية متطلبات وظروف خاصة بالعميل. هذا وتخضع كافة التطبيقات إلى معيار الموافقة الاعتيادية النافذة في البنك.

٥-١ تم بيان البنود المعرفة والمستخدمة في بنود وشروط خدمة موبايل هذه، وتُعتبر إضافية على التعاريف الواردة في البنود والشروط العامة لخدمة أون لاين، ما لم يتعارض ذلك مع السياق:

التطبيق: ويعني تطبيق الهاتف المتحرك المطور من قبل والذي يملكه ويشغله البنك.

خدمة موبايل: وتعني أية خدمات تعرضها كامتداد لخدمات التعاملات البنكية التي تتمكنك من الحصول على معلومات منا ونقل المعلومات إلينا إلكترونياً بخصوص حساب أو مسائل أخرى نحددها باستخدام جهاز هاتف متحرك بإمكانه الاتصال بالإنترنت.

٢- الخدمات

- ١-٢ بإمكانك استخدام خدمات موبايل لاستعراض ودخول الحسابات القابلة للدخول في خدمة التجاري موبايل.
- ٢-٢ خدمات موبايل قد لا تتوفر في بعض أنواع الهواتف المتحركة أو بعض الأنظمة التشغيلية.

٣-٢ نهدف لضمان تقديم خدمات كاملة لك في كافة الأوقات، ولكن لا يمكن ضمان سرعة أو استمرارية الخدمات، ويجوز انقطاع الخدمة نتيجة لحاجتنا إلى تحديث أو صيانة أنظمتنا أو أنظمة وكلاء الغير الذين يقدمون جزءاً من الخدمات.

٤-٢ تقع مسؤولية كافة شروط الاستخدام والرسوم المتعلقة بجهاز الهاتف المتحرك الذي تستخدمه للدخول إلى خدمة موبايل على عاتقك. ولا نتحمل مسؤولية أية تكاليف تتكبدها للدخول إلى خدمة موبايل باستخدام جهاز الهاتف المتحرك داخل الإمارات العربية المتحدة.

٥-٢ عليك التحقق من مزود خدمة الهاتف المتحرك الخاص بك لمعرفة ما إذا كان بإمكانك الدخول إلى خدمة موبايل عند سفرك خارج الإمارات العربية المتحدة. ولا نتحمل مسؤولية أية تكاليف إضافية قد تتكبدها للدخول إلى خدمة موبايل خارج الإمارات العربية المتحدة.

٦-٢ قد تتأثر الخدمة بتوفر التغطية من مزود شبكة الهاتف المتحرك الخاص بك أو الصيانة والتحديثات التي يمارسونها والتي تؤثر على توفر شبكة الهاتف المتحرك الخاصة بك.

٧-٢ لا نتحمل مسؤولية تجاهك في حال الإخفاق بتزويد خدمة موبايل بسبب ظروف غير اعتيادية أو غير متوقعة خارج إرادتك (أو إرادة وكيلك و/أو مقاولك)، والتي لا يمكن تجنب عواقبها رغم جهودك للتخلص منها.

٣- الأمان

١-٢ بالإضافة إلى الاحتياطات الأمنية المعقولة المبينة في بنود وشروط حسابك وخدمة موبايل، فإننا نطلب منك اتخاذ خطوات أخرى تتعلق بأمن خدمة موبايل الخاصة بك، كما يلي:

- حماية جهاز هاتفك المتحرك باستخدام رقم nfp لقفل وفتح لوحة المفاتيح.
- ضمان الحفاظ على أمن أية معلومات تظهر أو تخزن على هاتفك المتحرك.
- تسجيل الخروج على الدوام من خدمة التجاري موبايل عند الانتهاء.
- عدم الإفصاح عن أو كتابة رمز دخولك إلى خدماتك البنكية عبر الهاتف المتحرك.
- عدم اختيار رمز دخول سهل التوقع للآخرين، أو تستخدمه لتطبيقات أو برامج أخرى.
- إن كنت تعتقد بأن تفاصيلك الأمنية تعرضت للخطر فاتصل بنا على الفور.

٢-٢ تتحمل المسؤولية عن كامل التعليمات المقدمة من قبلك أو أي شخص يتصرف بتحويل منك أثناء استخدام خدمة موبايل. ويرجى ملاحظة أن ذلك يتضمن أية أخطاء مدخلات أو تعليمات مرسله من قبل شخص ما غيرك، لذلك يرجى ألا تترك جهاز هاتفك المتحرك خارج رقابتك أثناء تسجيل دخولك إلى خدمة موبايل.

٣-٢ عليك إخطارنا عن أي تغيير برقم هاتفك المتحرك أو عنوان بريدك الإلكتروني.

٤- الرسوم

١-٤ لا ن فرض حالياً رسوم على خدمة موبايل. ولكن، قد يفرض مزود شبكة هاتفك المتحرك رسوماً على استخدام خدمات البيانات، وعليك التحقق من تعرفتك وأية حدود بيانات مع مزود خدمتك. وعلى وجه الخصوص، قد تختلف الرسوم في حال دخولك إلى خدمة موبايل من خارج الإمارات العربية المتحدة.

٢-٤ قد ن فرض رسوماً جديدة تتعلق بخدمة موبايل من خلال إخطارك شخصياً قبل ما لا يقل ٥٦ يوماً من تفعيلها.

٥- المدة وانتهاء الخدمات

١-٥ تتمتع بحرية إلغاء خدمة موبايل في أي وقت، وبإمكانك القيام بذلك في خيار «الإعدادات».

٢-٥ يقع على عاتقك مسؤولية إزالة التطبيق من هاتفك المتحرك في حال غيرت خدمة الهاتف المتحرك أو تخلصت منها.

٣-٥ يجوز لنا إيقاف أو تعليق استخدامك للخدمات البنكية عبر الهاتف المتحرك مع بنك دبي التجاري للأسباب التالية:

- في حال أخلت بشكل جسيم أو متكرر بهذه الأحكام والشروط أو شروط حسابك.
- عندما يكون لدينا سبب وجيه للشك بوجود نشاط احتيالي في حسابك.

٦- ترخيص التطبيق («الترخيص»)

١-٦ نمنحك بموجبه ترخيصاً غير قابل للتنازل أو التحويل وغير حصري لاستخدام الترخيص (وأية تحديثات تتم إتاحتها لك من وقت لآخر، شريطة تفهمك لجواز خضوع تلك التحديثات لشروط إضافية يتم إبلاغك بها في وقت إتاحتها) بموجب التعهدات و/أو القيود التالية:

١-١-٦ يجوز لك فقط استخدام التطبيق على جهاز هاتف متحرك واحد يخصك، أو تحت تصرفك. وعليك التسجيل بشكل منفصل لكل جهاز هاتف متحرك إضافي أو بديل؛

٢-١-٦ يجوز لك استخدام التطبيق فقط لغرض استلام خدمة موبايل، وليس لغرض آخر مهما كان؛

٣-١-٦ يتم تقديم التطبيق على اعتبار «حالته الراهنة» دون ضمان أو كفاية أو تعهد حول عمله. ونحمل على عاتقنا (نحن وليس مزود هاتفك المتحرك أو مزود مخزن التطبيقات أو أي من مرخصيك الآخرين) مسؤولية معالجة أية دعاوى قد ترفعها أنت أو أي طرف ثالث فيما يتعلق بالتطبيق وجهاز هاتفك المتحرك أو مزود خدمة مخزن التطبيقات، ولا يتحمل مرخصونا مسؤولية فيما يتعلق بالتطبيق (بما في ذلك في سبيل المثال لا الحصر ما يتعلق بمبيعاته أو توزيعه أو أدائه أو عدم أدائه). وفي حال كانت لديك أية شكوى تتعلق بخدمة موبايل أو التطبيق فيرجى الاتصال بمركز خدمة العملاء.

٤-١-٦ تم ترخيص التطبيق من قبلنا لك فقط، ولا يجوز لك التنازل عنه أو ترخيصه من الباطن أو منح أية حقوق في استخدامه أو أية حقوق أخرى تتعلق بتطبيق خدمة موبايل لأي شخص؛

٥-١-٦ يتعين عليك عدم نسخ أو إعادة إنتاج التطبيق أو أي جزء منه بأي شكل كان؛

٦-١-٦ يتعين عليك عدم تعديل أو تغيير أو تكييف التطبيق أو أي جزء منه؛

٧-١-٦ يتعين عليك عدم إزالة أو التلاعب بأية حقوق نسخ ملحقه بالتطبيق أو إرادة فيه، وتقر وتوافق بأن كامل المسؤولية والمحتوى والملكية الخاصة بالتطبيق بينك وبيننا (بما في ذلك الصيانة والدعم)، تبقى منوطه بنا؛

٨-١-٦ تتعهد وتضمن بأنك غير موجود في بلد يخضع إلى حظر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، أو بأنه يُعتبر «داعم للإرهاب»، وغير مدرج على قائمة عقوبات أو حظر الحكومية الأمريكية؛

٩-١-٦ يتعين عليك عند استخدام التطبيق الالتزام بالبنود والشروط النافذة على استخدام هاتفك المتحرك ومزود بياناتك أو شبكتك؛

١٠-١-٦ عند القيام بأي إنهاء لخدمة موبايل، فإن كافة الحقوق الممنوحة لك فيما يتعلق بالتطبيق يتم إنهاؤها على الفور.

٢-٦ يسري مفعول الترخيص عند قبولك له أو عندما تقوم بتصيب التطبيق (أيها يقع أولاً) ويستمر بذلك حتى الإنهاء. ويتم إنهاء الترخيص تلقائياً في حال إلغاءك لخدمة موبايل و/أو إلغاء تصيب التطبيق، أو إخفاقك بالالتزام بأي من بنود أو شروط الترخيص. وعند إنهاءك للترخيص لأي سبب مهما كان، عليك إلغاء تصيب التطبيق وإتلاف كافة نسخ التطبيق بما في ذلك كافة مكوناته الموجودة بحوزتك.

بنود وشروط خدمة الرسائل المصرفية القصيرة

١- معلومات وتعريف عامة

١-١ تشكل بنود وشروط خدمة الرسائل المصرفية القصيرة والأحكام والشروط العامة للحسابات والخدمات المصرفية لبنك دبي التجاري مع بنك دبي التجاري والبنود والشروط الخاصة بكل من الحسابات التي تحوزها لدينا، الاتفاق بيننا وبينك.

٢-١ تحتوي خدمة الرسائل المصرفية القصيرة معلومات عامة عن منتجات وخدمات البنك ولا تشكل

عرضاً لإبرام عقد ملزم قانوناً ولا تشكل جزءاً من بنود وشروط تلك المنتجات والخدمات. ولا يعرض بنك دبي التجاري، من خلال الخدمات البنكية خدمات أو منتجات مالية، ولا معلومات يُقصد منها تقديم استشارة مالية، ولا تأخذ باعتبارها أية متطلبات وظروف خاصة بالعميل.

٣-١ تم بيان البنود المعرفة والمستخدمة في بنود وشروط خدمة الرسائل المصرفية القصيرة هذه، وتعتبر إضافية على التعاريف الواردة في الأحكام والشروط العامة للحسابات والخدمات المصرفية لبنك دبي التجاري.

التنبيهات: وتعني الرسائل المصرفية المخصصة المرسلة إلى العميل عبر هاتفه المتحرك كخدمة رسائل قصيرة («الرسائل المصرفية القصيرة») رداً على الإعدادات المحددة من قبل العميل،

خدمة الرسائل المصرفية القصيرة: وتعني أية خدمات نعرضها لتمكينك من تلقي معلومات منا عبر الهاتف فيما يتعلق بالحساب أو بمسائل أخرى.

التسهيل: وتعني خدمة تسهيلات تنبيهات خدمة التجاري موبايل، أو التسهيلات الأخرى المقدمة من قبل البنك للدخول إلى المعلومات المتعلقة بحساب العميل واستخدام المنتج والخدمات الأخرى على الشكل الذي يتاح عبر الهاتف المتحرك من قبل البنك من وقت لآخر عبر الهواتف المتحركة.

رقم الهاتف المتحرك: وتعني الرقم المحدد من قبل العميل على موقع بنك دبي التجاري عبر مركز الاتصال خطياً إما من خلال أي نموذج مقدم من البنك أو بخلاف ذلك لغرض إتاحة التسهيل.

آليات الإطلاق: وتعني آليات الإطلاق المخصصة المطلوب إعدادها من قبل العميل لدى البنك، والتي تمكن البنك من إرسال التنبيهات المتعلقة بهذا الحساب.

٢- الأهلية والتسجيل

١-٢ يحق لأي عميل للبنك لديه حساب في البنك الاستفادة من التسهيل.

٣- استخدام خدمة تسهيلات التعاملات البنكية عبر الرسائل المصرفية القصيرة مع بنك دبي التجاري (المصرفية SMS).

١-٣ يستخدم العميل فقط رقم الهاتف المسجل باسمه، ويتعين عليه أن يمتلك نفس العنوان المقدم للبنك والرقم الذي تم الإبلاغ به للبنك لدخول التسهيل المذكور.

٢-٣ لا تتحمل مسؤولية أي خطأ يرتكبه المستخدم أثناء إعداد آليات الإطلاق.

٢-٣ يجوز لنا، من وقت لآخر، تغيير مزايا أية آلية إطلاق أو تنبيه، ويتعين على العميل إبقاء نفسه مطلعاً على المستجدات ومواكبا لآليات الإطلاق أو التنبيهات المتاحة.

٤- إعداد آليات إطلاق واستلام التنبيهات

١-٤ بعد فتح الحساب كافة المعاملات الدائنة والمدينة سوف يتم تسجيلها تلقائياً للعميل على هاتفه المتحرك الرئيسي المسجل لدى البنك.

٢-٤ لا تتجاوز مسؤولية البنك تنفيذ تعليمات العميل بأفضل الطرق الممكنة، ولا يُعتبر مسؤولاً عن التحقيق من صحة رقم التعريف الشخصي أو أية كلمة مرور مستخدمة للاستفادة من التسهيل أو الإقرار باستلام أية تعليمات أو آليات إطلاق.

٣-٤ يجوز للبنك، بموجب تقديره الشخصي، عدم تفعيل أية آليات إطلاق في حال كانت لديه أسباب للاعتقاد (مع اعتبار قرار البنك ملزماً على العميل) بأن آليات الإطلاق غير أصلية أو غير مناسبة أو غير واضحة بخلاف ذلك أو تثير الشكوك، أو في حال عدم إمكانية وضع أية آليات إطلاق موضع التنفيذ لأي سبب كان.

٤-٤ يتحمل العميل مسؤولية إبلاغ البنك عن أية تغييرات في رقم هاتفه المتحرك الخاص أو فقد/سرقة أو انقطاع هاتفه المتحرك أو عنوان بريده الإلكتروني أو تفاصيل حسابه، ولا يتحمل البنك مسؤولية إرسال تنبيهات أو معلومات أخرى عبر رقم هاتف العميل المتحرك/ عنوان بريده الإلكتروني/ رقم فاكسه المسجل لدى البنك. ويتم إبلاغ تلك المعلومات للبنك خطياً أو عبر الفاكس أو البريد الإلكتروني وينصرف البنك بموجبها ضمن وقت معقول.

٥-٤ يقر العميل أنه لكي يستلم التنبيهات فإن رقم هاتفه المتحرك يجب أن يكون مفعلاً وقابلًا للدخول. ويقر العميل أنه في حال بقي رقم هاتف العميل المتحرك غير ممكن الدخول لفترة

مستمرة (تعتمد على مزودي الخدمات) من وقت إرسال رسالة التنبيه بواسطة البنك، فإن تلك الرسالة بعينها قد لا يتم استلامها من قبل العميل. ولا يتحمل البنك مسؤولية أية حالات عدم إمكانية دخول كتلك نتيجة لسبب المذكور أو بسبب ظروف قوى القاهرة.

٦-٤ يقبل العملاء أنه سيكون ثمة فترة تفعيل قبل إمكانية استعادة العميل من التسهيل لمعالجة طلبات آليات إطلاق التنبيهات.

٧-٤ يقر العميل بأن التسهيلات المقدمة تعتمد على البنية التحتية، والاتصال والخدمة المقدمة من قبل مزودي الخدمات المشاركين من قبل البنك. ويقبل العميل أن الأثر الزمني والدقة وجاهزية التنبيهات المرسله من قبل البنك تعتمد على عوامل تؤثر مزودي الخدمات الآخرين المشاركين من قبل البنك. ولا يتحمل البنك مسؤولية عدم تسليم أو تأخير تسليم التنبيهات أو ارتكاب أخطاء أو فقدان أو فشل عملية إرسال التنبيهات إلى العميل.

٨-٤ يبذل البنك جهده لتقديم التسهيلات على أساس تقديمه أفضل جهود ممكنة، ولا يحتمل العميل البنك مسؤولية عدم توفر التسهيلات أو عدم أداء الخدمات من قبل مقدم الخدمات، إن وجد، والذي يشركه البنك، أو أية خسارة أو ضرر ناجم للعميل نتيجة لاستخدام التسهيل (بما في ذلك الاعتماد على التنبيهات لأغراض تجارية أو استثمارية أو عملية خاصة بالعميل). ولا يتحمل البنك مسؤولية بأي شكل كان تجاه العميل فيما يتعلق باستخدام التسهيل.

٩-٤ يقبل العميل بأن كلاً من التنبيهات قد تحتوي على معلومات حساب معينة تتعلق بالعميل. ويخوّل العميل البنك بإرسال معلومات تتعلق بالحساب، رغم عدم طلب ذلك على وجه التحديد، في حال اعتبر البنك بأن ذلك ذو صلة بالموضوع، وينص البنك على أن بوابة إرسال المعلومات آمنة، ويبذل البنك جهده للحفاظ على السرية والخصوصية وأمان المعلومات الشخصية أو معلومات الحساب المرسله عبر التسهيل.

٥- الرسوم المفروضة على تقديم التسهيل

١-٥ يحتفظ البنك بحقه في أن يفرض على العميل رسوماً خاصة لتقديمه التسهيل المذكور (والتى تخضع للتغيير مستقبلاً دون سابق إشعار)، ولا تشمل الرسوم المستحقة من قبل العميل لأي مزود خدمات.

٢-٥ يجوز للعميل في أي وقت أن يتوقف عن أو يلغي اشتراكه بالتسهيل المذكور بعد تسوية أية رسوم مستحقة للبنك بخصوص استخدام التسهيل المذكور.

٦- التخويل

١-٦ يخوّل العميل بشكل قطعي وغير مشروط البنك بالدخول إلى حسابه لإجراء عمليات بنكية أو تعاملات أخرى للمستخدم عبر التسهيل.

٢-٦ يخول العميل البنك صراحة بأن يفصح لمزود الخدمة أو أي طرف ثالث عن كافة معلومات المستخدم الموجودة بحيازته، على الشكل الذي قد يكون مطلوباً من قبلهم لتقديم الخدمات للعميل.

٣-٦ يتم بموجبه منح الصلاحية بتسجيل تفاصيل المعاملة من قبل العميل لبيك. وكافة سجلات البنك الصادرة عن المعاملات والناجمة عن استخدام التسهيل، بما في ذلك وقت المعاملة المسجل، تعتبر بمثابة إثبات قطعي عن أصالة ودقة المعاملات.

٤-٦ يخوّل العميل البنك بإرسال أية رسائل مصرفية قصيرة أو إجراء مكالمات عبر هاتفه المتحرك لإبلاغه بخصوص العروض الترويجية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بمنتجات البنك الجديدة، والمتوفرة حالياً أو التي قد يليقها البنك بمنتجاته في المستقبل، أو رسائل الترحيب أو الرسائل الأخرى التي قد يراها البنك مناسبة للمستخدم.

٥-٦ يوافق العميل بشكل قطعي وغير مشروط بأن تلك المكالمات أو الرسائل التي يرسلها البنك أو وكلاءه، لا تُنشر على أنها إخلال بخصوصية المستخدم، ولن يتخذ إجراءات قانونية ضده.

٧- دقة المعلومات

١-٧ يتحمل العميل مسؤولية صحة المعلومات المقدمة من قبله للبنك عبر استخدام التسهيل المذكور أو عبر أية وسائل أخرى مثل البريد الإلكتروني أو المراسلات الخطية.

٢-٧ يقبل العميل بموجبه أنه في حال أي تعارض في المعلومات المقدمة من قبله بخصوص هذا

التسهيل، فإن المسؤولية تقع على عاتق العميل لوجده، وبالتالي فإنه يوافق على تقديم المعلومات الدقيقة في كافة الأوقات للبنك، وفي حال شك العميل بوجود خطأ في المعلومات المقدمة من قبل البنك له، فإنه يخاطر البنك عن ذلك على الفور. ويبدأ البنك جهده لتصحيح الخطأ على الفور عندما يكون ذلك ممكناً على أساس بذل كافة جهوده.

٢-٧ يوافق البنك أنه سيحاول تقديم معلومات دقيقة في كافة الأوقات، بإذلاً أقصى جهوده وعنايته التامة. ولكن، لا يتحمل البنك مسؤولية عن أي خطأ أو إغفال غير مقصود قد يقع نتيجة أسباب خارج إرادة البنك.

٤-٧ لا يتحمل البنك كذلك مسؤولية أي خطأ عرض قد يقع رغم اتخاذ الخطوات الضرورية لضمان دقة المعلومات المقدمة للعميل، ولا يرفع العميل أية دعوى ضد البنك في حال أية خسارة/ ضرر يتعرض له العميل نتيجة لعدم دقة المعلومات المقدمة من قبل البنك.

٨- التزامات ومسؤوليات العميل

١-٨ يتحمل العميل مسؤولية دقة أية معلومات مقدمة من قبل العميل للحصول على التسهيل.

٢-٨ يتحمل العميل مسؤولية تفعيل الخدمة بعد إبلاغ البنك له، ولا يتحمل البنك مسؤولية أي تأخير من جانب العميل.

٣-٨ يتحمل العميل لوجده مسؤولية حماية رقم تعريف كلمة مرور الخدمات البنكية الهاقمية (TPIN/ رقم الهاتف المتحرك وأية كلمة مرور مقدمة من قبل البنك لاستخدام التسهيل. ويجب عدم الإفصاح عن كلمة المرور تلك إلى طرف ثالث.

٤-٨ لا يعرقل العميل أو يسيء استخدام التسهيل بأية طريقة مهما كانت، وفي حال وقوع أي ضرر نتيجة للاستخدام الخاطئ أو الاحتيالي من قبله فإنه يتحمل مسؤولية الضرر أمام البنك.

٥-٨ يتحمل العميل المسؤولية أمام البنك عن أي نوع من الاستخدام أو الإفصاح غير المصرح أو غير القانوني لأي من كلمات المرور المذكورة أعلاه أو التسهيل المذكور أو أية تعليمات احتيالية أو خاطئة مقدمة، وأية رسوم مالية متكبدة كذلك تكون مستحقة من قبل العميل فقط.

٦-٨ يقبل العميل أنه لغرض التسهيل المذكور فإن أية معاملة صادرة عن الهاتف المتحرك ورقم الهاتف المتحرك، تعتبر بأنها صادرة عن العميل.

٧-٨ يتحمل العميل مسؤولية إبقاء نفسه على اطلاع بخصوص مستجدات أية معلومات تتعلق بالخدمات على الشكل الذي قد يقرر البنك تزويد خدمات إضافية أخرى لإيقاظ تقديم بعض أو كافة الخدمات بموجب التسهيل المذكور. ولا يتحمل البنك المسؤولية بخصوص أي إهمال من جانب العميل.

٨-٨ يتحمل العميل مسؤولية كامل الخسارة في حال أخل بالبنود والشروط الواردة فيما يلي، أو ساهم أو تسبب بخسارة من خلال أفعال مستهترة أو إخفاق من جانبه بإخطار البنك ضمن وقت معقول حول أي دخول غير مخول إلى الحساب.

٩- تعديلات / تبديلات التسهيل

يحفظ البنك بحق تقديره المطلق لإجراء أية تعديلات في البنود والشروط والمقدمة في أي وقت على الشكل الذي يراه ضرورياً دون أي إشعار مسبق. وأي من تلك التعديلات يتم إبلاغ العميل بها عبر البريد الإلكتروني أو من خلال عرضها على موقع بنك دبي التجاري عبر التسهيل. أيهما أنسب؛ وتعتبر نافذة على حصول العميل على التسهيل، وتعتبر ذلك بمثابة إشعار كافٍ للعميل.

١٠- إنهاء التسهيل

١-١٠ يجوز للعميل، أن يطالب بإنهاء التسهيل في أي وقت من خلال تقديمه إشعاراً للبنك أو عن طريق التواصل مع مركز الاتصال الخاص ببنك دبي التجاري. وفي حال طلب العميل إنهاء التسهيل، فإن التسهيل ينهي فقط من وقت استلام العميل رسالة مصرفية قصيرة من خدمة فون مع بنك دبي التجاري، تؤكد إنهاء التسهيل المذكور.

٢-١٠ بصرف النظر عن إنهاء التسهيل المذكور، يبقى العميل مسؤولاً عن كافة المعاملات المنفذة قبل

أي إنهاء كذلك على حساب العميل. ويجوز للعميل، بموجب تقديره الشخصي، أن يسحب بشكل مؤقت أو ينهي التسهيل، إما بشكل كلي أو جزئي، في أي وقت من خلال تقديمه إشعاراً مسبقاً للعميل. ويجوز للبنك، دون إشعار مسبق، أن يعلق التسهيل في أي وقت تكون فيه أية أعمال صيانة أو إصلاح مطلوب تنفيذها، أو في الحالات الطارئة أو لأسباب أمنية قد تتطلب تعليق التسهيل. ويبدأ البنك جهده لتقديم إشعار معقول للتسحب أو إنهاء التسهيل. ويؤدي إقفال كافة حسابات العميل تلقائياً إلى إنهاء التسهيل. ويجوز للبنك تعليق أو إنهاء التسهيل دون إشعار مسبق في حال أخل العميل بهذه البنود والشروط أو علم البنك بوفاء أو إفلاس أو نقص الأهلية القانونية للعميل.

بنود وشروط الخدمات البنكية عبر الهاتف مع بنك دبي التجاري

١- معلومات وتعريف عامة

١-١ تشكل بنود وشروط خدمة فون والبنود والشروط العامة لخدمة أون لاين مع بنك دبي التجاري والبنود والشروط الخاصة بكل من الحسابات التي تحوزها لدينا، الاتفاق بيننا وبينك.

٢-١ تطبق كافة البنود والشروط العامة النافذة على خدمة أون لاين مع بنك دبي التجاري على خدمة فون ما لم يحدد خلاف ذلك.

٣-١ تحتوي خدمة فون معلومات عامة عن منتجات وخدمات البنك ولا تشكل عرضاً لإبرام عقد ملزم قانوناً ولا تشكل جزءاً من بنود وشروط تلك المنتجات والخدمات. ولا يعرض بنك دبي التجاري، من خلال الخدمات البنكية خدمات أو منتجات مالية، ولا معلومات يقصد منها تقديم استشارة مالية، ولا تأخذ باعتبارها أية متطلبات وظروف خاصة بالعميل.

٤-١ تم بيان البنود المعرفة والمستخدم في بنود وشروط خدمة فون هذه، وتعتبر إضافية على التعاريف الواردة في البنود والشروط العامة لخدمة أون لاين:

خدمة فون: وتعني أية خدمات نعرضها لتمكنك من تلقي معلومات منا عبر الهاتف فيما يتعلق بالحساب أو بمسائل أخرى.

التسهيل: وتعني خدمة فون، أو التسهيلات الأخرى المقدمة من قبل البنك للدخول إلى المعلومات المتعلقة بحساب العميل واستخدام المنتج والخدمات الأخرى على الشكل الذي يتاح عبر الهاتف من قبل البنك من وقت لآخر عبر الهواتف المتحركة.

التعريف المالي: وتعني رقم تعريف الهاتف المالي

تعريف الهاتف: وتعني رقم تعريف الهاتف

٢- الأهلية والتسجيل

١-٢ يحق لأي عميل للبنك موجود في موقع تتوفر فيه خدمة فون، ولديه حساب مع البنك، الاستفادة من التسهيل بناءً على معايير الأهلية المحددة من قبل البنك من وقت لآخر. ويجب أن يكون ذلك العميل صاحب حساب والمخول الوحيد بالتوقيع أو المخول بالتصرف بشكل مستقل بخصوصه. ولا يُعتبر الحساب المسجل باسم قاصر أو الحساب الذي يشارك فيه قاصر كمالك مشترك، أو أي مالك حساب مشترك، بمثابة مانح لأهلية الحصول على خدمة فون.

٢-٢ يتعين على العملاء المؤهلين الراغبين بالاستفادة من التسهيل تقديم طلب للبنك باستخدام خدمة أون لاين، أو من خلال تقديم طلب وفق النموذج المحدد (من قبل البنك)، والذي يُعتبر بمثابة جزء لا يتجزأ من هذه الأحكام والشروط والمعايير أصولاً. ويخضع قبول أي طلب معيماً للتأكد من كافة المعلومات المقدمة من قبل المستخدم عبر أي نمط يقرره البنك. ويحق للبنك بموجب تقديره الشخصي قبول أو رفض أي طلب مستلم في مواقع تتوفر فيها خدمة فون لعميل غير مؤهل بموجب إجراءات وسياسات البنك.

٣-٢ لا يُسمح للعميل المتقدم بالطلب سوى باستخدام التسهيل بعد المعالجة أصولاً للطلب وتسجيل المعلومات القديمة من قبل العميل للبنك. وبالتالي تقدم لطلب خدمة فون، فإن العميل يقر ويوافق على هذه البنود والشروط.

٣- الخدمات

١-٢ في حال تقديم التسهيل للعميل، يوافق البنك على تقديم خدمة فون من خلال تقديم التعليمات عبر نظام الاستجابة الصوتية التفاعلية RVI خلال ٤٢ ساعة، والاستفادة من خدمة فون، وتعين على العملاء تعريف أنفسهم على نظام التعاملات البنكية الهاتفية من خلال الإدخال الناجح لرقم تعريف الهاتف ورقم التعريف المالي أو الرمز المميز أو أية وسيلة تعريف يقدمها البنك حسب الإجراءات التي يقرها البنك من وقت لآخر. وتكون المعاملات التي تجرى بعد التعريف الناجح ملزمة على العميل، وتكون السجلات ذات الصلة الخاصة بها معترف بها في حال أي نزاع.

٢-٢ يقدم البنك رقم تعريف هاتف/ رقم تعريف مالي مكون ٤-٦ أرقام، أو يتيح الدخول إلى الرمز المميز، الذي يحافظ العميل على سرية ويضمن الإبقاء على خصوصيته. ويجوز تغيير رقم تعريف الهاتف/ رقم التعريف المالي لاحقاً من قبل العميل على مسؤوليته الشخصية من خلال استخدام نظام الاستجابة الصوتية التفاعلية. ولا يتحمل البنك المسؤولية في حال قام أي شخص غير مخول، بما فيهم موظفو أو ممثلو البنك، ملوماً أو بشكل طارئٍ أو عن طريق الخطأ بالدخول إلى رقم تعريف الهاتف/ رقم التعريف المالي. وفي حال نسي المستخدم أو فقد أو وضع رقم تعريف الهاتف/ رقم التعريف المالي في مكان غير سري، فإن العميل يخطر البنك عن ذلك بالفور.

٣-٢ يتعين على العميل أن يحافظ على رقم تعريف الهاتف أو رقم التعريف المالي أو الرمز المميز أو أية أداة دخول مقدمة من طرف البنك في حرز آمن غير مشترك مع أحد آخر. ويتحمل العميل كامل المسؤولية عن سوء استخدامها. ولا يملك البنك وسيلة للتحقق من هوية الشخص الذي يقدم التعليمات الهاتفية، وأية معاملات يتم القيام بها تكون ملزمة على العميل، بموجب إثبات الصحة القانونية بشكل ناجح.

٤-٢ يجوز للعميل أن يطلب إصدار رقم تعريف هاتف جديد من خلال وكلاء خدمة تجاري فون أو إعادة إصدار ذلك الرقم عبر نظام التعاملات البنكية الهاتفية حسب الإجراءات الرهانة، ويتم إصدار رقم تعريف الهاتف الجديد بعد تنفيذ إجراءات التصديق الضرورية. ولكن لا يُسَرَّ إصدار رقم تعريف هاتفي جديد على أنه شروع في عقد جديد. ينطبق ذلك أيضاً على رقم التعريف المالي، إلا أن إصدار وإعادة إصدار رقم التعريف المالي يحدث في فرع البنك أو عبر خدمة أون لاين. بالنسبة للرمز المميز فإن كافة البنود والشروط المتعلقة بالرمز تنطبق أثناء استخدام خدمة أون لاين.

٥-٢ يتم تقديم تسهيل التعاملات المالية وفقاً للإجراءات المقررة من قبل البنك من وقت لآخر، وبموجب إثبات الصحة القانونية بشكل ناجح. ويبدل البنك جهده لتنفيذ تلك التعاملات المستلمة عبر خدمة تجاري فون، بموجب توفر رصيد كافٍ في الحساب أو البطاقة الائتمانية.

٦-٢ يجوز للبنك من وقت لآخر فرض حدود قصوى ودنياً على التعاملات المالية. ويجوز له فرض قيود تعاملات ضمن فترات محددة أو قيود مالية ضمن فترات محددة أو حتى قيود على كل معاملة. وإن كافة سجلات البنك التي تصدر عن المعاملات ونتج عن استخدام خدمة تجاري فون، بما في ذلك وقت المعاملة المسجل تعتبر بمثابة دليل قاطع على أصالة ودقة المعاملة، وإثباتاً مقبولاً في حالة أي نزاع.

٤- الرسوم المفروضة على تقديم التسهيل

١-٤ يحتفظ البنك بحقه في أن يفرض على العميل رسوماً خاصة لتقديمه التسهيل المذكور (والتي تخضع للتغيير مستقبلاً دون سابق إشعار)، ولا تشمل الرسوم المستحقة من قبل العميل لأي مزود خدمات.

٢-٤ يجوز للعميل في أي وقت أن يتوقف عن أو يلغي اشتراكه بالتسهيل المذكور بعد تسوية أية رسوم مستحقة للبنك بخصوص استخدام التسهيل المذكور.

٥- التخويل

١-٥ يخول العميل بشكل قطعي وغير مشروط بالبنك بالدخول إلى حسابه لإجراء عمليات بنكية أو تعاملات أخرى للمستخدم عبر التسهيل.

٢-٥ يخول العميل البنك صراحة بأن يفصح لمزود الخدمة أو أي طرف ثالث عن كافة معلومات المستخدم الموجودة بحيازته، على الشكل الذي قد يكون مطلوباً من قبلهم لتقديم الخدمات للعميل.

٣-٥

يتم بموجبه منح الصلاحية بتسجيل تفاصيل المعاملة من قبل العميل للبنك. وكافة سجلات البنك الصادرة عن المعاملات والناجمة عن استخدام التسهيل، بما في ذلك وقت المعاملة المسجل، تعتبر بمثابة إثبات قطعي عن أصالة ودقة المعاملات.

٤-٥

يخول العميل البنك بإرسال أية رسائل مصرفية قصيرة أو إجراء مكالمات عبر هاتفه المتحرك لإبلاغه بخصوص العروض الترويجية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بمنتجات البنك الجديدة، والمتوفرة حالياً أو التي قد يلحقها البنك بمنتجاته في المستقبل، أو رسائل الترحيب أو الرسائل الأخرى التي قد يراها البنك مناسبة للمستخدم.

٥-٥

يوافق العميل بشكل قطعي وغير مشروط بأن تلك المكالمات أو الرسائل التي يرسلها البنك أو وكلاؤه، لا تُسَرَّ على أنها إخلال بخصوصية المستخدم، ولن يتخذ إجراءات قانونية ضده.

٦- دقة المعلومات

١-٦ يتحمل العميل مسؤولية صحة المعلومات المقدمة من قبله للبنك عبر استخدام التسهيل المذكور أو عبر أية وسائل أخرى مثل البريد الإلكتروني أو المراسلات الخطية.

٢-٦

يقبل العميل بموجبه أنه في حال أي تعارض في المعلومات المقدمة من قبله بخصوص هذا التسهيل، فإن المسؤولية تقع على عاتق العميل لوحده، وبالتالي فإنه يوافق على تقديم المعلومات الدقيقة في كافة الأوقات للبنك. وفي حال شك العميل بوجود خطأ في المعلومات المقدمة من قبل البنك له، فإنه يخطر البنك عن ذلك على الفور. ويبدل البنك جهده لتصحيح الخطأ على الفور عندما يكون ذلك ممكناً على أساس بذلك كافة جهوده.

٣-٦

يوافق البنك أنه سيحاول تقديم معلومات دقيقة في كافة الأوقات، بإذلاً أقصى جهوده وعنايته التامة. ولكن، لا يتحمل البنك مسؤولية عن أي خطأ أو إغفال غير مقصود قد يقع نتيجة أسباب خارج إرادة البنك.

٤-٦

لا يتحمل البنك كذلك مسؤولية أي خطأ عرض قد يقع رغم اتخاذ الخطوات الضرورية لضمان دقة المعلومات المقدمة للعميل، ولا يرفع العميل أية دعوى ضد البنك في حال أية خسارة/ ضرر يتعرض له العميل نتيجة لعدم دقة المعلومات المقدمة من قبل البنك.

٧- التزامات ومسؤوليات العميل

١-٧ يتحمل العميل مسؤولية دقة أية معلومات مقدمة من قبل العميل للحصول على التسهيل.

٢-٧ يتحمل العميل مسؤولية تفعيل الخدمة بعد إبلاغ البنك له، ولا يتحمل البنك مسؤولية أي تأخير من جانب العميل.

٢-٧ يتحمل العميل لوحده مسؤولية حماية رقم تعريف كلمة مرور الخدمات البنكية الهاتفية NIPT ورقم تعريف الهاتف ورقم التعريف المالي والرمز المميز ورقم الهاتف المتحرك وأية كلمة مرور مقدمة من قبل البنك لاستخدام التسهيل. ويجب عدم الإفصاح عن كلمة المرور تلك إلى طرف ثالث، بما في ذلك موظفي البنك أو ممثليه أو وكلاؤه، إلخ.

٤-٧

لا يعرقل العميل أو يسبب استخدام التسهيل بأية طريقة مهما كانت، وفي حال وقوع أي ضرر نتيجة للاستخدام الخاطئ أو الاحتمالي من قبله فإنه يتحمل مسؤولية الضرر أمام البنك.

٥-٨

يتحمل العميل المسؤولية أمام البنك عن أي نوع من الاستخدام أو الإفصاح غير المصرح أو غير القانوني لأي من كلمات المرور المذكورة أعلاه أو التسهيل المذكور أو أية تعليمات احتمالية أو خاطئة مقدمة، وأية رسوم مالية متكبدة كذلك تكون مستحقة من قبل العميل فقط.

٦-٧

يقبل العميل أنه يفرض التسهيل المذكور فإن أية معاملة صادرة عن الهاتف المتحرك ورقم الهاتف المتحرك، تعتبر بأنها صادرة عن العميل.

٧-٧

يتحمل العميل مسؤولية إبقاء نفسه على اطلاع بخصوص مستجدات أية معلومات تتعلق بالخدمات على الشكل الذي قد يقرر البنك تزويد خدمات إضافية أخرى لإيقاف تقديم بعض أو كافة الخدمات بموجب التسهيل المذكور. ولا يتحمل البنك المسؤولية بخصوص أي إهمال من جانب العميل.

يتحمل العميل مسؤولية كامل الخسارة في حال أخل بالبنود والشروط الواردة فيما يلي، أو ساهم أو تسبب بخسارة من خلال أفعال مستهترة أو إغراق من جانبه بإخطار البنك ضمن وقت معقول حول أي دخول غير مخول إلى الحساب.

٨-٨ - تعديلات / تبديلات التسهيل

يحفظ البنك بحق تقديره المطلق لإجراء أية تعديلات في البنود والشروط والمقدمة في أي وقت على الشكل الذي يراه ضرورياً دون أي إشعار مسبق. وأي من تلك التعديلات يتم إبلاغ العميل بها عبر البريد الإلكتروني أو من خلال عرضها على موقع بنك دبي التجاري عبر التسهيل، أيهما أنسب؛ وتعتبر نافذة على حصول العميل على التسهيل، ويعتبر ذلك بمثابة إشعار كافٍ للعميل.

٩-٩ - إنهاء التسهيل

١-٩ يجوز للعميل، أن يطالب بإنهاء التسهيل في أي وقت من خلال تقديمه إشعاراً للبنك، وفي حال طلب العميل إنهاء التسهيل، فإن التسهيل ينهي فقط من وقت استلام العميل رسالة تؤكد إنهاء التسهيل المذكور.

٢-٩ بصرف النظر عن إنهاء التسهيل المذكور، يبقى العميل مسؤولاً عن كافة المعاملات المنفذة قبل أي إنهاء على حساب العميل. ويجوز للبنك، بموجب تقديره الشخصي، أن يسحب بشكل مؤقت أو ينهي التسهيل، إما بشكل كلي أو جزئي، في أي وقت من خلال تقديمه إشعاراً مسبقاً للعميل. ويجوز للبنك، دون إشعار مسبق، أن يعلق التسهيل في أي وقت تكون فيه أية أعمال صيانة أو إصلاح مطلوب تنفيذها، أو في الحالات الطارئة أو لأسباب أمنية قد تتطلب تعليق التسهيل. ويبدل البنك جهده لتقديم إشعار معقول للتدابير أو إنهاء التسهيل. ويؤدي إقفال كافة حسابات العميل تلقائياً إلى إنهاء التسهيل. ويجوز للبنك تعليق أو إنهاء التسهيل دون إشعار مسبق في حال أخل العميل بهذه البنود والشروط أو علم البنك بوفاء أو إفلاس أو نقص الأهلية القانونية للعميل.

البنود والشروط الخاصة بفتح فرع فيس بوك بنك دبي التجاري

١-١ - فرع فيس بوك بنك دبي التجاري

يسمح بنك دبي التجاري ش.م.ع. (ويُشار إليه فيما يلي باسم «بنك دبي التجاري») بالدخول إلى واستخدام خدمة أون لاين (والتي يُشار إليها فيما يلي باسم «أون لاين») من تطبيق فيس بوك الخاص به (والذي يُشار إليه فيما يلي باسم «فرع فيس بوك بنك دبي التجاري»).

بدخولك إلى فرع فيس بوك بنك دبي التجاري والمواد والمعلومات الواردة فيه، فإنك تقبل بأنك قرأت وفهمت ووافقت على الالتزام بهذه البنود والشروط العامة للدخول والاستخدام. وإن محتويات هذا التطبيق هي مخصصة لأغراض المعلومات العامة فقط، ويجب عدم استخدامها على أنها تقدم استشارة بأي شكل كان.

تُقدم محتويات هذا التطبيق على أساس «حالته الراهنة» و«وضعه المتاح» دون أية ضمانات من أي نوع.

كافة المعلومات والمواد الواردة في هذا التطبيق تخص بنك دبي التجاري، ما لم يتم النص على خلاف ذلك. وأية استخدام غير مرخص أو إعادة إنتاج للمعلومات أو المواد الموجودة في موقع / تطبيق بنك دبي التجاري محظور تماماً.

كافة المعلومات الواردة في هذا التطبيق / الموقع تخضع للتغيير بأثر فوري ودون إشعار.

لا يمكن تحميل بنك دبي التجاري المسؤولية عن أي ضرر أو خسائر فيما يتعلق بالتطبيق / الموقع الإلكتروني، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر برامج الغير المباشرة أم غير المباشرة، الأجهزة، الفيروسات، التأخير، الخطأ، الإهمال، العيب، إغراق النظام أو المشاكل الأمنية.

يقوم بنك دبي التجاري بجهود معشولة للحفاظ على وتحديث هذا التطبيق / الموقع الإلكتروني. ولكن يتبرأ بنك دبي التجاري أو أي من مدرائه أو موظفيه أو استشارييهم من أية مسؤولية عن الأخطار أو الإهمالات المحتملة في محتويات التطبيق / الموقع الإلكتروني.

يتم تقديم الروابط الإلكترونية لمواقع أخرى بسهولة استخدامك فقط. ولا يصادق بنك دبي التجاري ولا يتحكم بالمحتويات والروابط الإلكترونية المقدمة من قبل تلك المواقع أو مواقع الغير بما في ذلك الروابط المتصلة بموقع بنك دبي التجاري.

يحفظ بنك دبي التجاري بالحق في قبول أهليتك في الحصول على خدماته ومنتجاته.

يحفظ بنك دبي التجاري وفروعه بكافة حقوق (الملكية الفكرية)، بما في ذلك حقوق النسخ والعلامات التجارية وبراءات الاختراع المتعلقة بكافة المعلومات المقدمة في الموقع الإلكتروني أو عبره، بما في ذلك كافة النصوص والرسوم والشعارات. ولا يجوز لك نسخ أو تحميل أو نشر أو توزيع أو إعادة إنتاج أي من المعلومات الواردة في هذا التطبيق / الموقع الإلكتروني بأي شكل كان دون الموافقة الخطية المسبقة لبنك دبي التجاري أو الموافقة المناسبة للمالك. ويجوز لك فقط طباعة أو تحميل المعلومات إن كان ذلك لاستخدامك الشخصي.

٢-٢ - الغرض من فرع فيس بوك بنك دبي التجاري

يُعتبر فرع فيس بوك بنك دبي التجاري بمثابة قناة جديدة يقدمها بنك دبي التجاري لعملائه للدخول إلى واستخدام خدمة أون لاين، وذلك عبر شبكة فيس بوك الاجتماعية ووفق هذه البنود والشروط التي تحدد شروط الدخول والاستخدام. وبالنسبة للمسائل التي لا تغطيها هذه الشروط للدخول والاستخدام، فإن البنود والشروط العامة لخدمة أون لاين تطبق أيضاً على فرع فيس بوك بنك دبي التجاري.

بإمكانك عبر هذا التطبيق الدخول إلى الخدمات المتاحة في فرع فيس بوك بنك دبي التجاري، إلا وهي: الاطلاع على المعلومات، والحصول على تسهيلات التعاملات البنكية و/أو السداد الموجودة في الموقع واستلام المراسلات.

تم تصميم هذا التطبيق من قبل ويواسطة بنك دبي التجاري لغرض محدود ألا وهي التواصل مع عملائنا ومستثمرين وعموم المواطنين، ولتوسيع الوظائف المحدودة لخدمة أون لاين إلى عملاء التعاملات البنكية عبر الإنترنت الموجودين.

نوصي بأن تقوم براءة متفحصه للشروط المتعلقة بحماية البيانات الشخصية والخصوصية، بالإضافة إلى تلك التي تخص مسؤولية رعاية وسائل التعريف وكلمات المرور عند الدخول إلى فرع فيس بوك بنك دبي التجاري. وفي حال عدم تأكدك من معرفة مدى تلك الشروط فليكن عدم إتمام عملية التسجيل، أو عند الإمكان، عليك طلب إلغاء الاشتراك.

على أية حالة يجوز لك الحصول على معلومات إضافية وشرح مناسب عبر الموقع الإلكتروني لبنك دبي التجاري من خلال القنوات الرسمية لخدمة عملاء بنك دبي التجاري.

للدخول إلى واستخدام فرع فيس بوك بنك دبي التجاري عليك قراءة بنود الدخول والاستخدام هذه وقبولها.

٣-٣ - شروط الدخول والاستخدام النافذة على فرع فيس بوك بنك دبي التجاري

١-٣ التسجيل والدخول إلى فرع فيس بوك بنك دبي التجاري

للتسجيل والدخول إلى خدمة أون لاين على فيس بوك، عليك أن تكون قد حزت مسبقاً على خدمات تجاري أون لاين المصرفية، وعليك أن تعلم بأن التسجيل والدخول حصري لعملاء بنك دبي التجاري. وعليك أيضاً إتمام بيانات التسجيل الضرورية قبل الدخول واستخدام هذا التطبيق. وإن عملية تفعيل الدخول تتكون من مراحل ثلاث:

(١) القبول الإلزامي لبنود الدخول والاستخدام هذه المفروضة على خدمة أون لاين؛

(٢) تسجيل دخولك إلى تطبيق فيس بوك؛

(٣) تأكيد من خلال أزرار التوقيع الخاصة بخدمة أون لاين.

وحالما تكتمل عملية التسجيل بإمكانك الدخول إلى خدمة أون لاين عبر تطبيق شبكة فيس بوك الاجتماعية.

٢-٣ التوقيع الإلكتروني لفرع فيس بوك بنك دبي التجاري

في حال عدم تسجيلك في خدمة أون لاين، فليكن التسجيل أولاً.

حالما يتم إنجاز تسجيل خدمة أون لاين، يتعين عليك تسجيل الدخول إلى حساب فيس بوك الخاص بك، والبحث عن بنك دبي التجاري، والنقر على لسان فرع فيس بوك بنك دبي التجاري، ومن ثم تسجيل أو ربط خدمة أون لاين الخاصة بك مع تطبيق فرع فيس بوك.

٤-٤ - الخدمات الأساسية لفتح فرع فيس بوك بنك دبي التجاري

بإمكانك الدخول إلى الخدمات التالية في فرع فيس بوك بنك دبي التجاري:

- بإمكانك الاطلاع على المعلومات المتاحة بخصوص المنتجات والخدمات المتعاقد عليها مع بنك دبي التجاري؛
- تتمتع بإمكانية تنفيذ الأوامر المتاحة المتعلقة بالمعاملات البنكية و/أو السداد؛ و
- تتمتع بإمكانية الاشتراك بخدمات و/أو منتجات جديدة، شريطة أن تكون مخولاً بها.

٥- الإخلال ببنود الاستخدام

يجوز لبنك دبي التجاري اعتماد الأحكام والتدابير الأمنية التي يراها مناسبة لضمان الدخول والمشاركة من قبلك والمطورة وفقاً لشروط الدخول والاستخدام، بموجب الأحكام النافذة حالياً.

يجوز لبنك دبي الدولي، في أي وقت، أن يطلب أية معلومات ووثائق تُعتبر ضرورية للتحقق من الالتزام بأي من بنود الاستخدام. ويجوز لبنك دبي التجاري، في أي وقت، حظر أو تقييد أو التعليق المؤقت أو الإزالة الدائمة للآزرار المقدمة من قبل بنك دبي التجاري للدخول إلى واستخدام الخدمة عندما يشك بنك دبي التجاري أو يعلم بأنك أخلت بأحكام بنود الاستخدام و/أو أنظمة قانونية نافذة.

٦- المسؤوليات

١-٦ مسؤولية بنك دبي التجاري عن إدارة الخدمات

يتحمل بنك دبي التجاري فقط مسؤولية الأضرار الفعلية والناجمة بشكل مباشر عنه، مثل مزود خدمة فرع فيس بوك بنك دبي التجاري، ولكن في كل الحالات لا تتضمن تلك المسؤولية التعويض عن الأرباح المأثمة.

ولا يتحمل بنك دبي التجاري مسؤولية الأضرار الناجمة عما يلي:

أ) الإهمال في استخدام ورعاية كلمات المرور والتوقيع الخاصة بك في فرع فيس بوك بنك دبي التجاري، بما في ذلك الأضرار الناجمة عن سوء استخدام الطرف غير المخول.

ب) العرقلة أو الإهمال أو الإيقاف أو فيروسات الكمبيوتر أو أعطال الهاتف أو انقطاع تشغيل فرع فيس بوك بنك دبي التجاري نتيجة لأسباب غير متعلقة بالبنك أو تلك المساهمة في تقديم وتشغيل فرع فيس بوك بنك دبي التجاري؛ و

ج) المعلومات والمحتويات الواردة في فرع فيس بوك بنك دبي التجاري.

٢-٦ مسؤوليات المالك عن استخدام الخدمة

دون إخلال بشروط الخدمة الأخرى، فإنك تتحمل مسؤولية الإخلال بأي من التعهدات الواردة في هذه الشروط من حيث الدخول إلى الخدمات واستخدامها.

على وجه الخصوص فإنك تجيب عن إخلالك بواجبات الرعاية المنوطة بك، والسرية والاستخدام الشخصي لبيانات التعريف والدخول باستخدام كلمات المرور والتوقيع. ويمكن لبنك دبي التجاري إيقاف دخولك إلى الخدمة دون أي إشعار سابق في حال علم بنك دبي التجاري بأي إخلال.

٧- تعديل بنود الدخول والاستخدام

يحتفظ بنك دبي التجاري بحقته في القيام من طرف واحد في أي وقت بتعديل هذه الأحكام والشروط من خلال نشرها خلال ٧ أيام كحد أدنى من تاريخ دخولها حيز التنفيذ. وتطبيق الأحكام والشروط الجديدة بعد ذلك على كافة المستخدمين، وفي حال عدم الاتفاق على الشروط الجديدة المفترضة يجوز لك طلب إلغاء الخدمة.

٨- إلغاء الاشتراك بالخدمة

بإمكانك الدخول إلى واستخدام فرع فيس بوك بنك دبي التجاري بشكل غير محدود. ويجوز لك في أي وقت أن تطلب إلغاء الاشتراك بالخدمة.

٩- الأمن

يجب الدخول إلى فرع فيس بوك بنك دبي التجاري عبر جهاز إلكتروني خاضع لتحكمك.

وتتجمل مسؤولية اتخاذ التدابير الضرورية لضمان سلامة وتشغيل تلك الأجهزة بشكل معقول وفقاً لأحدث التقنيات في كافة الأوقات، والتعهد بالالتزام بتوصيات السلامة المحددة لها من قبل بنك دبي التجاري، والتحذيرات الواردة في هذه الأحكام والشروط.

١٠- سياسة الاتصال والدعوى

من وقت قبول هذه البنود القانونية، فإن فرع فيس بوك بنك دبي التجاري يُعتبر بمثابة وسيلة اتصال معتمدة للحصول على تلك المراسلات المتعلقة بتقديم هذه الخدمة، وبإمكانك أيضاً الاتصال بنا عبر القنوات التقليدية من خلال توجيه أي طلب إلى خدمة العملاء على رقم ٣٢٢٠٠٨ (بنك دبي التجاري) أو من خلال الموقع الإلكتروني: ea.dbc.www.

١١- القانون النافذ والسلطة القضائية

تخضع شروط الدخول والاستخدام هذه إلى القوانين النافذة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وأي نزاع ناجم عن أو فيما يتعلق بشروط الدخول والاستخدام هذه، بما في ذلك أي سؤال يتعلق بوجودها أو صلاحيتها أو إنهاؤها يحال إلى ويتم حله أخيراً من قبل محاكم دبي.

سياسة الخصوصية

جمع واستخدام المعلومات

١- المعلومات الشخصية التي نجمعها عبر الإنترنت

تعني المعلومات الشخصية المعلومات القابلة للتعريف بشكل شخصي مثل المعلومات التي تقدمها عبر النماذج والإحصاءات والتطبيقات أو مجالات الإنترنت الأخرى، بما في ذلك الأسماء أو المنشورات أو عناوين البريد الإلكتروني أو أرقام الهاتف أو الفاكس أو الهاتف المتحرك أو أرقام الحساب.

٢- كيفية استخدامنا للمعلومات الشخصية

نقوم باستخدام المعلومات الشخصية:

- للاستجابة إلى استفساراتك وأداء طلباتك؛

- لإرسال المعلومات الهامة لك بخصوص موقع بنك دبي التجاري والتغييرات في الشروط والبنود والسياسات و/أو المعلومات الإدارية الأخرى؛

- لإرسال مراسلات التسويق لك والتي قد تعتبرها ذات أهمية لك؛

- لتقديم تجربة شخصية خاصة بك على موقع بنك دبي التجاري من خلال تقديم المحتوى أو الإعلان أو العروض المخصصة لك؛

- للسماح لك بتقديم طلبات المنتجات أو الخدمات وتقييم أهليتك للحصول على تلك المنتجات أو الخدمات؛

- للتحقق من هويتك و/أو موقعك لغرض السماح بالدخول إلى حساباتك وأداء المعاملات البنكية وتدابير الصيانة التي تهدف إلى مكافحة الغش وحماية أمن حساباتك ومعلوماتك الشخصية؛

- للسماح لك بالمساهمة في الإحصاءات ومسابقات اليانصيب والمسابقات والأنشطة الترويجية الأخرى، وإدارة تلك النشاطات، وإن لبعض تلك النشاطات أحكام إضافية قد تحتوي على معلومات إضافية تتعلق بكيفية استخدام المعلومات الشخصية ومشاركتها؛

- للسماح لك باستخدام أي من أدوات التخطيط المالية الخاصة بموقع بنك دبي التجاري. ويُرجى أخذ العلم بأن بعض أدوات التخطيط تتطلب منك تقديم معلومات شخصية، بينما لا تتطلب الأخرى ذلك. وقد يتم تخزين المعلومات التي تدخلها في إحدى أدوات التخطيط لك للدخول والاستخدام في المستقبل. وإن لك الخيار في عدم حفظ المعلومات؛

- لتجميع معلومات حسابك المالي في واحد من مواقع الإنترنت؛ وفهم المنتج أو الخدمة التي قد تكون ذات فائدة لك؛ وتقديم العروض لك؛

- تجميع الصفحات ذات المواد الإعلامية الاجتماعية لك والتفاعلات معك لمساعدتك في تحديد

هوية ووضع حسابك، ويجوز لك تجميع هذه المعلومات مع المعلومات التي بحوزتك مسبقاً؛

- لدعم موقع بنك دبي التجاري، وتعريف اتجاهات الاستخدام، وتقرير فاعلية الحملات الترويجية؛
- لإدارة المخاطر والتحقق من عمليات الاحتيال ومنعها، والالتزام بالقوانين والأنظمة والالتزام بالإجراءات القانونية ومتطلبات تنفيذ القانون؛

٣- المعلومات الأخرى التي نجمعها عبر الإنترنت

المعلومات الأخرى هي أية معلومات غير المعلومات الشخصية التي لا تفصح عن هويتك المحددة أو لا تتعلق بشكل مباشر بفرّد مثل معلومات المستعرض والمعلومات المجموعة عبر تقنيات seikoo و sgat lexip والتقنيات الأخرى المقدمة من قبلك مثل تاريخ ولادتك أو دخلك العائلي والبيانات الجمعة والبيانات الشخصية الخاصة.

يمكن تلقائياً تحديد موقع تواجذك عند استخدام تطبيقاتك بنك دبي التجاري، موبايل، إذا ما قمت بتشغيل خدمات الموقع/التواجد على الهاتف الذكي الخاص بك. ونوضح أن بنك دبي التجاري يقوم بحفظ بيانات أماكن التواجد السابقة لأسباب مختلفة بما في ذلك على سبيل المثال للأغراض التسويقية. ونذكرك بأن بنك دبي التجاري لن يكون مسؤولاً عن أي استخدام لأي من بيانات الموقع/التواجد الأوتوماتيكية ذات الصلة بالهواتف النقالة بما في ذلك نظام تحديد المواقع، لا سيما فيما يتعلق بالبيانات الخاصة والشخصية التي تدار مباشرة من قبل مزودي خدمات الهواتف النقالة.

٤- كيفية جمعنا واستخدامنا للمعلومات

قد نقوم نحن أو مزودي خدماتنا من الأطراف الأخرى بجمع واستخدام المعلومات الأخرى بعدد من الطرق، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- عبر المستعرض الخاص بك: يتم جمع معلومات محددة بواسطة أغلب المستعرضات وأنواع الأجهزة ودقة الشاشات ونسخ أنظمة التشغيل وأنواع وإصدارات أنواع مستعرضات الإنترنت، ونقوم باستخدام هذه المعلومات لضمان عمل موقع بنك دبي التجاري بشكل مناسب ولأغراض أمنية.
- استخدام تقنيات seikoo: تقنيات seikoo هي مجموعة معلومات مخزنة مباشرة على الجهاز الذي نستخدمه. وإن تقنيات seikoo التي نستخدمها لا تحتوي على أو تجمع معلومات شخصية غير مشفرة. وتسمح لنا seikoo بجمع معلومات مثل نوع المستعرض والوقت المستغرق في وقت بنك دبي التجاري والصفحات التي تمت زيارتها وتفضيلات اللغة وعلاقتك بنا. وإننا نستخدم المعلومات لأغراض أمنية لتسهيل عملية التصفح وعرض المعلومات بفاعلية أكبر وتشخيص/ تخصيص تجربتك أثناء زيارة موقع بنك دبي التجاري، مع تمييز نوع جهازك للسماح لك باستخدام منتجاتنا وخدماتنا عبر الإنترنت. وإننا نقوم بجمع معلومات إحصائية حول استخدام موقع بنك دبي التجاري لغرض تطوير تصميمه ووظائفه على الدوام، ومراقبة استجابته لإعلاناتنا ومحتوياتنا، وفهم كيفية استخدام أصحاب الحسابات والزوار لموقع بنك دبي التجاري ومساعدتنا في حل المشاكل المتعلقة بموقع بنك دبي التجاري. كما أننا نقوم باستخدام seikoo لأغراض إعلاناتنا عبر الإنترنت.

وبماكاننا رفض قبول تقنيات seikoo هذه، إذ أن معظم الأجهزة والمستعرضات تقدم إعدادات الخصوصية الخاصة بها والمتعلقة بـ seikoo. وعليك إدارة إعدادات seikoo الخاصة بك لكل جهاز ومستعرض لاستخدام الشخصي. ولكن، في حال عدم قبولك لتقنيات seikoo هذه، قد تعاني من بعض الإرباكات في استخدامك بموقع بنك دبي التجاري وبعض المنتجات والخدمات عبر الإنترنت. فعلى سبيل المثال، لن يكون بمقدورنا تمييز جهازك، وعليك الإجابة على سؤال تحد كل وقت تقوم فيه بتسجيل الدخول. كما قد لا تستلم إعلانات مخصصة أو عروض أخرى منا قد تكون ذات صلة بمصالحك واحتياجاتك.

٥- كيفية مشاركتنا للمعلومات الشخصية

- قد نتشارك المعلومات مع تابعينا

لغرض تقديم خدمات مالية لك، فإننا قد نتشارك معلومات محددة حولك مع تابعينا. وقد نتشارك أيضاً معلومات شخصية (مثل الاسم والعنوان ورقم الحساب)، ومعلومات حساب (مثل نوع الحسابات وأرصدها وتاريخ المعاملات) مع تابعينا بحيث يمكننا أن نخدم بكفاءة أعلى. هذا ويحافظ تابعينا على نفس معايير الخصوصية التي نتمتعها.

- قد نتشارك معلومات مع مزودي خدمات من أطراف أخرى

لغرض قيامنا بأداء عملياتنا، بما فيها خدمة حسابك أو معالجة عملياتك، فقد نحتاج لتشارك معلومات مع مزودي خدماتنا، بما في ذلك شركات معالجة البيانات والشبكات وجهاز الصراف الآلي وشركات معالجة الدفعات الأخرى، وشبكات السداد ومزودي خدمات القروض وشركات التأمين ووكالات التحصيل ووكالات تقارير الحالة الائتمانية ومزودي الخدمات المالي الذين أبرمنا معهم إتفاقيات تسويق مشتركة. يتصرف مزودو الخدمات أولئك بالنيابة عنا، وقد وافقوا خطياً على الحفاظ على سرية معلومات العميل التي نقدمها لهم. ولا نتشارك أرقام حسابك مع مسوقين من أطراف أخرى يقدمون منتجاتهم وخدماتهم الخاصة. وفي الوقت الذي قد نساعد فيه في تقديم منتجات وخدمات مالية خاصة بتابعينا أو مزودي خدمات آخرين، فإننا نضبط معلومات العميل المستخدمة بخصوص تلك العروض.

- قد نتشارك معلومات على الشكل المطلوب أو المسموح قانوناً

قد نتشارك معلومات العميل الخاصة بك رداً على طلب قانوني صادر عن محكمة أو وكالة حكومية أو هيئة تنظيمية على الشكل المسموح بواسطة القانون. كما يجوز لنا أيضاً أن نتشارك معلومات رداً على طلب مقدم من تاجر أو عمل تجاري على الشكل الضرورية لتتبعنا أو إدارة أو إنفاذ العملية التي نطلبها أو خوفاً بها فيما يخص خدمة أو معالجة المنتج أو الخدمة المالية، أو للحفاظ على أو خدمة حسابك لدينا.

تطبيقات الهاتف المتحرك

تسمح لك تطبيقات الهاتف المتحرك الخاصة ببنك دبي التجاري («التطبيقات») بالدخول إلى أرصدة حسابك وأسهم حسابك وإجراء عمليات التحويل وسداد الفواتير من جهاز هاتك المتحرك. تطبق هذه السياسة على أية معلومات شخصية أو معلومات أخرى قد نجمعها عبر التطبيقات.

الروابط بالمواقع الأخرى

قد نقوم أيضاً بتقديم روابط مواقع أطراف أخرى. وفي حال التبعنا رابطاً لمواقع إلكترونية غير تابعة ولا خاضعة لتحكمنا، فعليك استعراض سياسات الخصوصية والأمن الخاصة بهم، وبنودهم وشروطهم الأخرى، إذ قد تختلف عن تلك الخاصة بموقع بنك دبي التجاري. ولا يضمن بنك دبي التجاري ولا يتحمل مسؤولية خصوصية أو أمن تلك المواقع الإلكترونية، بما في ذلك دقة وتمام أو موثوقية معلوماتها.

الأمن

لحماية المعلومات الشخصية من الدخول والاستخدام غير المخول فإننا نستخدم تدابير أمنية. وقد تتضمن تلك التدابير إجراءات وقائية للأجهزة وملفات ومبان أمنة بالإضافة إلى مراقبة مزودي الخدمات من الغير لضمان الحفاظ على سرية وأمن المعلومات.

التحقق من دقة المعلومات

من الأهمية بمكان الحفاظ على دقة وحدثة المعلومات الخاصة بك. وفي حال نقصان أو عدم دقة معلومات حسابك أو قدمها، فيرجى تحديث معلومات على موقع بنك دبي التجاري، أو الاتصال بنا أو مراسلتنا خطياً على أرقام الهاتف أو العنوان المناسب للتغييرات المدرجة في كشوفات الحساب الخاصة بك أو سجلاتك أو عبر الإنترنت أو مواد حسابك الأخرى. كما يمكنك أيضاً التحديث إلى ممثل العميل.

تحديثات سياسة الخصوصية هذه

تخضع هذه السياسة للتغيير. لذلك يَرجى استعراضها دورياً، وأية تغييرات على هذه السياسة تصبح نافذة المفعول عندما نقوم بنشر السياسة المعدلة على موقع بنك دبي التجاري. وإن استخدامك لموقع بنك دبي التجاري بعد تلك التغييرات يعني بأنك قد قبلت السياسة المعدلة.

التواصل الاجتماعي

نواجه بشكل فاعل على مواقع التواصل الاجتماعي لكي نتمكن من البقاء على اتصال بكم وخدمتكم بشكل أفضل. وإننا نشجع الجميع على إبداء اللياقة المتعارف عليها واحترام الآخرين واتباع توجيهاتها لبناء مجتمعات صحية وحماية خصوصيتكم.

سياسات الخصوصية والأمن

بخصوص المحتوى المجموع عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فإن بنك دبي التجاري يتبع سياسة الخصوصية الخاصة بـ فيس بوك.. ويرجى أخذ العلم أنه عند زيارة أي من صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة ببنك دبي التجاري، فعند الإمكان تخضع أيضاً لبنود وشروط سياسة الخصوصية الخاصة ببنك دبي التجاري وشروط الاستخدام العامة، بالإضافة إلى بنود خدمة قنوات التواصل الاجتماعي وسياسة الخصوصية الخاصة بها. ولحماية خصوصيتك وخصوصية الآخرين يرجى عدم تضمين معلومات شخصية يمكن التعرف عليها مثل أرقام هويات شخصية أو أرقام حسابات أو أرقام هواتف أو عناوين بريد إلكتروني في أي تعليق أو منشور. وفي حال تضمينك لمعلومات شخصية يمكن التعرف عليها في تعليق فإن تعليقك أو منشورك قد يتعرض للحذف.

رقابة استخدام أدوات التواصل الاجتماعي

من الأهمية بمكان وجود توجيهات تساعد على تحديد المحتوى غير المناسب والتلطيف منه بفاعلية. ويجب أيضاً التلطيف من محتوى المستخدم أو المحتوى المقدم من قبل الغير في قنوات التواصل الاجتماعي والذي يمثل بنك دبي التجاري (مثل المدونات). وإن الهدف من تلطيف المحتوى قبل نشره يتمثل في شقين، ألا وهما:

- ضمان عدم نشر المحتوى غير المناسب في قنوات مرتبطة ببنك دبي التجاري
- ضمان وضوح التعليقات المنشورة على المدونات ومناسبتها للمحتوى/ الموضوع الخاص بالمدونة المعنية

ولا يهدف تلطيف المحتوى إلى:

- فرض رقابة على الناس تحد من تعبيرهم عن آرائهم
- تصحيح الأخطاء الإملائية أو التهجئة في التعليقات إلا عندما تحرف تلك الأخطاء التعليق عن المعنى المطلوب.

كتعادة عامة، يجب نشر التعليقات بواسطة أخصائي يقومون بتلطيها بأقرب شكل ممكن إلى الصورة والتنسيق اللذين أدخلت بهما من قبل الشخص الذي يضع التعليق، بأقل تغيير ممكن، شريطة وضوحها ومناسبتها وعدم احتوائها على محتوى غير مناسب.

يجب عدم نشر المنشورات إن كانت:

- تخالف قيم بنك دبي التجاري أو دولة الإمارات العربية المتحدة
- من المحتمل أنها تحرض أو تهاجم أو تسيء للآخرين
- عنصرية أو تحرض على كراهية المثليين أو غير مقبولة أو مسيئة أو كراهية بخلاف ذلك
- تحتوي على كلمات نابية أو كلمات مسيئة أخرى
- تخل بالقوانين أو تشجع أو تحرض على نشاط غير قانوني
- تبدو بأنها تنتحل شخصية شخص آخر
- تصف أو تشجع على نشاطات قد تعرض سلامة أو رفاة الآخرين للخطر
- تم نشرها باسم مجهول
- تحتوي على أية صور شخصية
- تم استخدامها للترويج لأعمال تجارية شخصية
- تخص منافسي البنك وأقرانه أو شؤونه القانونية أو تفصح عن معلومات جوهرية.

فيما يلي روابط مواقع محظورة تماماً :

- تكون روابط المواقع الخارجية مسموحة طالما كانت لا تُعتبر غير ملائمة. وتُعتبر صفحة الويب غير ملائمة عند احتوائها على أو ارتباطها بشكل مباشر بمواد:

مخلة :

- محتوى غير مقبول
- نصوص وصور من المحتمل أنها تسيء لمعظم الأشخاص
- مواقع تحض على الكراهية (على أساس العرق أو الدين أو التوجه السياسي أو الجنس أو التوجه الجنسي)
- العنف الذي لا طائل من ورائه

مواقع غير قانونية :

- تحض أو تشجع على أعمال لا قانونية
- تخل بقوانين حقوق النشر أو تشجع الآخرين على القيام بذلك
- تشهيرية و/أو تخل بحرمة المحكمة
- مواقع قرصنة أو تعطيل تقني للخدمات المقدمة عبر الإنترنت

الضوابط الأبوية أو مشاكل السلامة :

- المواقع المدفوعة أو مواقع الاشتراك الأخرى
- مواقع قد تعرض شبكة بنك دبي التجاري للخطر (مثل مواقع قد تبدأ بالتنزيل التلقائي)